المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت
معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع

إنعكاس السياسة النقدية على المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2007-2017

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ل م د في علوم التسيير

- تخصص: مالية مؤسسة-

إعدادالطالبين:

- **بلحاج بن زيان جميلة**
- **غزلي عبلة**

تحت إشراف الدكتورة:

- سهلي رقية

لجنة المناقشة

الأستاذ: سالم مجدي عادل .....رئيسا.

الدكتورة:سهلي رقية ..... مقررا و مشرفا.

الأستاذ:بلغوثي نصيرة.....ممتحنا.

السنة الجامعية 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

والصلاة على أشرف خلق لله

بداية أشكر الوالدين الكريمين على رأسهما الأب المعين والمشجع لي وأمي التي تخرجني بدعواتها من عتبة الباب كل يوم، أطال الله في عمرهما وأفرحهم في أبنائهم،دون أن أنسى إخوتي وأصدقائي رضوان،فاتح، عبد الناصر.أيضا أحبابي وأصدقائي:جميلة،بختة،معروف والأخت العزيزة المتوفاة مباركة طربيز رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه.كما أتوجه بأخص التهاني إلى زملائي وكل طلبة تخصص مالية مؤسسةوإلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

عـــــبـــــلـــــة

إهـــداء

أول الكلام الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا محمد ورسولنا الكريم- صلى الله عليه وسلم- الذي جاء نورا وهدى للعالمين.

إلى من قال فيهما الخالق:" وإخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي إرحمهما كما ربياني صغيرا". وقوله تعالى:" ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما".

إلى من عمرتني بحناها وعطفها مند نعومة اظافري وسهرت الليالي لراحتي، إلى من كانت سندي في هذه الحياة والتي لم تبخل علي بدعائها الذي كان سببا في إنارة طريقي، إلى القلب الحنون أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى من علمني أن الحياة مبادئ وأخلاق سامية، إلى من وهب عطاء عمره وأفنى شبابه من أجلنا، إلى من كان حافزي الثاني، إلى من جد وشقى من أجل راحتي وتحقيق مطالبي، إلى أغلى الناس أبي أطال الله في عمره.

إلى كل من شاركني كلمة أمي وأبي إخوتي وأخواتي وإلى كل البراعم الصغيرة حفظهم الله على رأسهم حبيبتي أميرة.

إلى من كانوا لي كالإخوة ووقت الشدة كالسند الذي لا يتزحزح صديقاتي: داحي

جـــمـــيلة

عبلة تخته، نور

كلمة شكر:

قال الله تعالى:" فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون" البقرة 158.

نحمد الله ونشكره الذي هدانا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا، وعلمنا ما لم نعلم وسلم على أحسن خلقه وعلى أله وصحبه أجمعين.

وفي ختام هذا العمل نتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذة المؤطرة" الدكتورة سهلي رقية"التي راعت هذا البحث بتقديم نصائح وتوجيهات من بداية العمل إلى ختامه، كما لا ننسى أعضاء اللجنة المناقشة وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد ونرجو من الله أن يوفقكم إلى ما يرضى.

الملخص:

تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الإستقرار التي تنتهجها الدولة من أجل مكافحة الإختلالاتالإقتصادية المختلفة التي صاحبت التطور الإقتصادي، إذ عرفت السياسة النقدية في الجزائر عدة تطو رات والتي كانت وليدة التوجهات الجديدة للإقتصاد الجزائري، بالإنتقال من إقتصاد الموجه المخطط المركزي والتوجه نحو إقتصاد السوق.

سعت السياسة النقدية في الجزائر لتحقيق المربع السحري لكالدور والمتمثلة في التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات، النمو الإقتصادي والتي تتمثل في الأهداف الجوهرية للسياسة النقدية، حيث عرفت هذه المتغيرات عدة تطورات وكان أهم متغير سعت الجزائر لعلاجه هو التضخم، إذ إتبعت الجزائر مجموعة من السياسات وإستخدمت مجموعة من الأدوات من أجل الوصول لتحقيق الهدف المرغوب.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، التضخم، البطالة، إقتصاد ريعي، إقتصاد جزائري.

Abstract:

Monetary policy is one of the forms of stability policies adopted by the state to combat the various economic imbalances that accompanied the economic development. The monetary policy in Algeria defined several developments that were the result of the new directions of the Algerian economy.

The monetary policy in Algeria sought to achieve the magic square of Caldur in terms of inflation, unemployment, balance of payments, economic growth, which is the core objectives of monetary policy, where these variables were several developments and the most important variable Algeria sought to address is inflation. Algeria followed a set of policies and used A set of tools to reach the desired goal.

Keywords: Monetry policy , Inflation, Unemployment, Rent Economy, Algerian Economy.

الفهرس:

-الإهداء

-كلمة شكر

-الملخص

-فهرس المحتويات

-قائمة الجداول والأشكال.....

-قائمة الرموز والإختصارات.....III

مقدمة عامة.....**أ-د**

الفصل الأول: عموميات حول السياسة النقدية

تمهيد.....02.

المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية.....03.

المطلب الأول:تعريف السياسة الإقتصادية.....03.

المطلب الثاني: تعريف السياسة النقدية ومراحل تطورها.....11.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية.....26

المطلب الرابع: العلاقة مابين السياسة النقدية والمالية.....34.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية وفعاليتها.....37.

المطلب الأول: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية.....38.

المطلب الثاني: الأدوات الغير المباشرة للسياسة النقدية.....41.

المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية.....44.

المبحث الثالث:البنك المركزي كواضع للسياسة النقدية.....48.

المطلب الأول: البنك المركزي ،وظائفه وخصائصه.....48.

المطلبالثاني:بنك المركزي وعرض النقد.....51.

المطلب الثالث: إستقلالية البنك المركزي.....52.

المبحث الرابع:عوامل نجاح السياسة النقدية وعوائق فعاليتها.....56.

المطلب الأول: خصائص السياسة النقدية.....56.

المطلب الثاني: عوامل نجاح السياسة النقدية.....58.

المطلب الثالث: عوامل ضعف السياسة النقدية..... 60.

خلاصة الفصل.....62.

الفصل الثاني: أهم المتغيرات الإقتصادية للسياسة النقدية وآلية التأثير فيها.

تمهيد.....64.

المبحث الأول:قنوات إبلاغ السياسة النقدية.....65.

المطلب الأول: قناة سعر الفائدة.....65.

المطلب الثاني:قناة الأسعار.....66.

المطلب الثالث: القرض الائتماني.....67.

المبحث الثاني: ألية عمل قنوات السياسة النقدية.....69.

المطلب الأول: قناة سعر الفائدة.....69.

المطلب الثاني: قنوات الأسعار.....70.

المطلب الثالث: قناة الإئتمان(قناة القرض).....74.

المبحث الثالث:المتغيرات الإقتصادية الكلية.....77.

المطلب الأول: البطالة والتضخم.....77.

المطلب الثاني: ميزان المدفوعات والنمو الإقتصادي.....88.

المطلب الثالث:المتغيرات الإقتصادية الأخرى.....98.

المبحث الرابع:ألية عمل السياسة النقدية على المتغيرات الإقتصادية.....103.

المطلب الأول: تأثير السياسة النقدية على كل من التضخم والبطالة.....103.

المطلب الثاني:تأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات والنمو الإقتصادي.....106.

المطلب الثالث: السياسة النقدية وتعارض تحقيق الهدفين.....110.

خلاصة الفصل.....114.

الفصل الثالث:واقع وإنعكاس السياسة النقدية على المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر 2007-2017.

تمهيد.....116

المبحث الأول:المراحل التطورية للسياسة النقدية في الجزائر.....117

المطلب الأول:السياسة النقدية في الفترة من 1962إلى غاية 1989.....117.

المطلب الثاني:السياسة النقدية من 1990إلى غاية 2000.....119.

المطلب الثالث:السياسة النقدية من 2001إلى غاية 2017.....127.

المبحث الثاني:تطور المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر من 1990إلى 2006.....133.

المطلب الأول: دراسة التضخم في الجزائر من 1990-2006.....133.

المطلب الثاني: دراسة البطالة في الجزائر من 1990-2006.....139.

المطلب الثالث: دراسة معدل النمو الإقتصادي في الجزائر من 1990-2006.....141.

المطلب الرابع:دراسة ميزان المدفوعات في الجزائر من 1990-2006.....143.

المبحث الثالث:استهداف السياسة النقدية للمتغيرات الإقتصادية في الجزائر من 2007-2017..153

المطلب الأول:مسار حالة التضخم في الجزائر من 2007-2017.....153.

المطلب الثاني:مسار معدلات البطالة في الجزائر من 2007-2017.....160.

المطلب الثالث:مسار النمو الإقتصادي في الجزائر من 2007-2017 .....161.

المطلب الرابع:مسار ميزان المدفوعات في الجزائر من 2007-2017 .....162.

المطلب الخامس: السياسة النقدية و تعارض الهدفين في الجزائر من 2007_ 2017.....178

خلاصة الفصل.....181

الخاتمة.....183

قائمة المراجع.....187

قائمة الملاحق 199

قائمة الجداول والأشكال:

1)- قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	مقارنة بين السياسة الظرفية والهيكلية	07
02-01	الفرق بين السياسة النقدية التوسعية والإنكماشية	13
03-01	ملخص لأهم السمات الأساسية للسياسة النقدية عبر المدارس الفكرية المختلفة	25
04-01	الفرق بين الأدوات المباشرة والأدوات الغير مباشرة.	43

2)- قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	مسار سياسة التوقف ثم الذهاب	06
02-01	أدوات السياسة النقدية	11
03-01	العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار في النظرية الكلاسيكية	17
04-01	أهداف السياسة الإقتصادية حسب المربع السحري لكالدور.	32
05-01	إستراتيجية السلطات النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية	33
06-01	منحنى IS	45
07-01	منحنىLM	45
08-01	التوازن الأني في السوقين (سوق السلع والخدمات والسوق النقدية)	46
09-01	أثر السياسة النقدية على منحنى (LM)	46
10-01	منحنى الطلب الكلي(AD)	47
11-01	منحنى العرض الكلي (AS)	47
01-02	الصورة العامة لميزان المدفوعات	91
02 -02	العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وفق النقدويين	110

01-03	**تطور الكتلة النقدية لكل من M_1 ، M_2خلال الفترة** 1990-2006.	**135**
02-03	تطور التضخم خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2006.	**138**
03-03	معدلات البطالة من 1990إلى 2006.	**139**
04-03	تطور النمو الإقتصادي طول الفترة الممتدة من 1990إلى 2006.	**141**
05-03	رصيد الميزان التجاري من 1990 إلى 2006.	**145**
06-03	حساب رأس المال من 1990- 2006.	**147**
07-03	ميزان المدفوعات من 1990- 2006.	**148**
08-03	تطور أسعار البترول من 1990- 2006.	**150**
09 - 03	تطور سعر الصرف في الجزائر 1990- 2006.	**151**
10 -03	تطور سعر صرف، أسعار البترول وميزان المدفوعات خلال 1990-2006.	**152**
11 -03	تطور الكتلة النقدية 2007- 2017.	**154**
12-03	معدل التضخم من 2007- 2017.	**157**
13-03	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال 2007- 2017.	**160**
14-03	تطور معدلات النمو خلال 2000-2017.	**161**
15 -03	رصيد الميزان التجاري خلال 2007-2017.	**163**
16 -03	تطور رأس المال من 2007- 2017.	**165**
17 -03	تطور ميزان المدفوعات من 2007- 2017.	**166**
18-03	تطور أسعار البترول من 2007-2017.	**168**
19-03	تطور سعر صرف الدينار الجزائري من 2007 إلى 2017.	**171**
20-03	تطور كل من سعر البترول، سعر الصرف، ميزان المدفوعات من2007 إلى 2017.	**172**
21 -03	تطور كل من البطالة والتضخم من 2007 إلى 2017.	**178**
22 -03	تطور كل من ميزان المدفوعات والنمو الإقتصادي من 2007 إلى 2017.	**179**

قائمة الرموز والمختصرات:

الـــرمز	معنـــــاه
M	كمية النقود المعروضة في لحظة زمنية معينة
V	سرعة تداول النقود
T	كمية المبادلات من السلع والخدمات المختلفة في نفس اللحظة الزمنية
P	المستوى العام للأسعار
Md/p	الطلب الحقيقي على النقود
yp	الدخل الدائم وهو القيمة الحالية المخصومة لتدفقات الدخل المتوقعة لفترة طويلة في المستقبل
rb	العائد المتوقع من السندات
rs	العائد المتوقع من الأسهم
rm	العائد المتوقع من النقود
pe	معدل التضخم المتوقع
IS	منحنى توازن سوق السلع والخدمات
LM	منحنى توازن السوق النقدية
AD	منحنى الطلب الكلي
AS	منحنى العرض الكلي
M	المعروض النقدي
i	سعر الفائدة
I	الإستثمار
C	الإستهلاك
Y_d	الطلب الكلي
π	التضخم
N_x	صافي الصادرات
e_x	سعر صرف العملة
P_e	أسعار الأسهم
q	معامل توبين
W	الثروة

الـــرمز	معنـــــــاه
loans	حجم الإئتمان
M_X	الواردات من السلع الأجنبية
BP	ميزان المدفوعات
M_1	عرض النقد بالمعنى الضيق
DD	الودائع الجارية
c	النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي
M_2	عرض النقد بالمعنى الواسع
TD	الودائع الزمنية
M_3	عرض النقد بمعنى أوسع
DER	منتجات المشتقات المالية
DA	قيمة العملة الوطنية الدينار الجزائري
P_X	سعر الصادرات
AD_X	الطلب الأجنبي على السلع المحلية
AD_m	الطلب المحليس على السلع الأجنبية
BC	الميزان التجاري

مقدمة عامة

التوطئة:

لا شك أن قوة اقتصاد الدولة هي من عوامل نجاحها وتقدمها بين الدول، لأ تصب في مصلحة الفرد أولاً وأخيراً، فكلما و جد نمو في الاقتصاد تحسن المستوى المعيشي للفرد، ولكي يتحقق ذلك لا بدّ من أن تتبع الدولة سياسات اقتصادية ناجحة، ويقصد بالسياسة الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وضعتها نحو دعم النمو الاقتصادي، وتثبيت الأسعار، وخلق فرص العمل، وتعزيز الصادرات، وتحرير التجارة وغيرها من الأهداف الأخرى، ولا يكون ذلك إلا من خلال وسائل وأدوات تستخدمها لتحقيق هذا المنهج الذي تتبعه في السلوك الاقتصادي، فكل من السياسة النقدية والمالية أداة من ادوات السياسة الإقتصادية، تعمل بهما كل دول العالم من اجل النهوض بإقتصادها وتحقيق اهدافها، للسياسة النقدية دور مهم في بناء السياسة الإقتصادية الكلية إذ تعتبر اساسا لها او كما يسمى حجر الزاوية، شاها في ذلك شأن السياسة المالية، فهي أحد العناصر الأساسية المكونة لها إذ أن لها تأثير على حالة الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي.

فتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتم بطريقة مباشرة من خلال السياسة النقدية التي يتم التخطيط لها من قبل البنك المركزي بهدف إدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة، فالبنك المركزي ينبغي أن يقوم بدور أكثر فعالية في التحكم في الرصيد النقدي والرقابة على التمويل ، وبالتالي الرقابة على البنوك، لذا يستعمل مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف المسطرة بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، لقد مرت السياسة النقدية في الجزائر بعدة مراحل بسبب ما فرضته الظروف والتغيرات الإقتصادية التي مرت بها الجزائر، إذ عملت الدولة على تصحيح مسار السياسة النقدية على مراحل، الأمر الذي ظهر جليا بعد 1990، من هنا سعت السلطات النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة في أهداف المربع السحري لكالدور والمتمثلة في: التضخم، البطالة، النمو الإقتصادي، توازن ميزان المدفوعات. وعليه نتوجه بطرح التساؤل التالي:

الإشكالية:

ما مدى انعكاس السياسة النقدية على المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2017؟

الأسئلة الفرعية: وللإجابة على هذا التساؤل يتطلب الأمر الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم التطورات التي عرفتها السياسة النقدية الجزائرية؟
- ما هي الطريقة التي تستخدمها السياسة النقدية من أجل الوصول للهدف المرغوب؟
- هل استطاع الإقتصاد الجزائري تحقيق المربع السحري لكالدور؟

الفرضيات: كمحاولة أولية سنضع بعض الفرضيات للتساؤلات المطروحة:

1. شدة حساسية الإقتصاد الجزائري وسياسته النقدية للتغيرات التي تحدث على مستوى السوق خاصة النفطية، وكذلك الإضطرابات التي تعرفها عملة التسديد النفطية والمتمثلة في الدولار، وهذا ما جعلها تعرف عدة تطورات .
2. الطريقة التي استخدمتها الجزائر هي إعتبار مسألة إصلاح السياسة النقدية مسألة ضرورية في ظل التطورات الإقتصادية الحديثة، وذلك باستعمال مجموعة من الأدوات .
3. لا تستطيع السياسة النقدية الجزائري تحقيق أهداف المربع السحري لكالدور لوجود تعارض بين الأهداف المتمثلة في التضخم والبطالة من جهة، وتوازن ميزان المدفوعات والنمو الإقتصادي من جهة ثانية.

مبررات اختيار الموضوع: تعود الأسباب الحقيقية لاختيار الموضوع في مجملها إلى:

نتيجة الأوضاع التي عاشها الإقتصاد الجزائري المتمثلة في انخفاض العملة الوطنية في أواخر سنة 2017 وانخفاض الحاد في أسعار البترول بداية من 2014 الأمر الذي نقل الوضع الاقتصادي الجزائري من حالة بحبوحة إلى حالة تقشف بسبب طبيعتها الإقتصادية(إقتصاد ريعي بالدرجة لأولى) كون أن كل من السياسة الإقتصادية بشقيها النقدية والمالية لهما الأثر الكبير على تحديد وإصلاح التنمية الإقتصادية الكلية.

أهداف الدراسة: هدف هده الدراسة إلى:

- تحديد العلاقة بين كل من السياسة النقدية والسياسة الإقتصادية وإبراز تأثر هذه الأخير بتعليمات السياسة النقدية؛

- هدف هده الدراسة إلى تقييم نتائج السياسات المنتهجة في معالجة المشاكل **الإقتصادية وما تصبو له الوسائل المعتمد عليها؛**
- **أيضا** هدف الدراسة إلى معالجة المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر على التنمية ككل من تضخم وبطالة وعجز في ميزان المدفوعات أيضا دراسة معدل النمو خلال فترات متفاوتة لتعيين مواطن القوة والضعف **وتوجيه السياسة النقدية لتعديل الخلل.**

أهمية الدراسة:تستمد هده الدراسة اهميتها من الموضوع في حد ذاته نظرا للتوجهات التي اعتمدها السياسة الإقتصادية في ظل تغيرات المحيط الاقتصادي، خاصة خلال الازمات المالية التي هدد كل إقتصاديات الدول، **الأمر الذي يدفعنا لمعرفة سبل نجاعة السياسة النقدية** في إعادة التوازن لعجلة التنمية، **عن طريق إبراز أهم** المشكلات الإقتصادية التي تسعى الجزائر لمعالجتها باستخدام مجموعة من السياسات.

حدود الدراسة:تم تقسيمها إلى:

حدود مكانية:الدراسة تخص الجانب الإقتصادي للجزائر وتأثير السياسة النقدية على متغيراته وأبرز ما اتخذته من تدابير لمعالجة المشاكل.

حدود زمانية:فيما يخص الفترة فهذه الدراسة اهتمت بالأحداث الواقعة مابين سنة 2007 إلى غاية 2017.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

بناءا على التساؤلات التي قمنا بطرحها والفرضيات التي بنينا عليها هذه الدراسة فإن المنهج الذي يصلح لهذا النوع من الدراسات هو المنهج الاستقرائي والاستنباطي من خلال أداته المتمثلة في الوصف والتحليل و ذلك من خلال التطرق إلى الجوانب النظرية للموضوع بداية من المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية إلى غاية النتائج المترتبة.

الدراسات السابقة:

من خلال إعدادنا لهذه الدراسة صادفنا العديد من الدراسات إلا اها لم تبيين تاتير ادوات السياسة النقدية على المتغيرات الإقتصادية الكلية جملة واحدة وعلى الرغم من ذلك فقد تمثلت أهمها في:

- **الدراسة ل بقبق إسمهان** في الية تاتير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاها الداخلية –**دراسة قياسية**- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان،2014-2015، حيث تطرقت هذه الدراسة إلىشرح قنوات السياسة النقدية وآلية تأثيرها

كما تناولت مراحل تطور السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها داخل المنظومة الإقتصادية الجزائرية، توصلت هذه الدراسة إلى أن السياسة النقدية لا تؤثر على الأسعار هذا أن التضخم في الجزائر ليس نقديا فقط بل قد يكون تضخم مستورد كما توصلت إلى أن السياسة النقدية في الجزائر تؤثر على الإقتصاد الحقيقي عن طريق قناة النقدية وقناة القروض الإقتصاد،أي أن ليس كل قنوات السياسة النقدية تؤثر عليها.

- الدراسة لـ وجدي جميلة عن السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة 1990-2014، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية جامعة تلمسان 2015-2016، الموضوع خرج بنتيجة أنه تساهم طبيعة الإقتصاد الوطني في عرقلة سياسة استهداف التضخم وصعوبة تحقيقها بصفة فعالية أكبر، أيضا ركزت على ضرورة منح استقلالية أكبر للبنك المركزي إذا أريد بسياسة استهداف التضخم أن تكون أكثر فعالية.
- دراسة لماجدة مدوخ عن فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة(دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وتمويل، إذ خرج الباحث بنتيجة هو أن الإصلاحات كان لها دور كبير في تفعيل السياسة النقدية مقارنة عما كانت عليه قبل الإصلاحات لكن رغم ذلك لم تصل السياسة النقدية للمستوى المرغوب تحقيقه في الإقتصاد.

بينما تتميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات سالفة الذكر بكونها لا تدرس الانعكاس والتاثير على متغير واحد فقط مثل البطالة أو التضخم دون التطرق إلى المتغيرات الإقتصادية الكلية الأخرى وكذا عدم تجاهلها للوضع الإقتصادي والاهتمام فقط بمحيط السياسة النقدية ناهيك عن فصلها عن السياسة المالية التي أصبحت تتماشى مع أهداف السياسة النقدية للوصول إلى التأثير الكلي للسياسة الاقتصادية.

تقسيمات الدراسة: من أجل تحديد العناصر الواجب التطرق لها وإبرازها قمنا بتقسيم الموضوع محل الدراسة إلى الفصل الأول والذي يعنى بتقديم عموميات للسياسة النقدية من مفهوم للسياسة النقدية، اهم ادواها، بالإضافة إلى البنك المركزي ودور إستقلاليته كما لا ننسى عوامل قوة وضعف السياسة النقدية، أما الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى أهم متغيرات السياسة النقدية إذ استهل الفصل بقنوات السياسة النقدية بعد ذلك ألية عمل هذه القنوات، كما تم التعريف بالمتغيرات الإقتصادية الكلية التي

يعرفها الإقتصاد متممين الفصل بتأثير السياسة النقدية على هذه المتغيرات، أما الفصل الثالث تم فيه التطرق لأهم الإصلاحات التي عرفها الإقتصاد الجزائري وتطور المتغيرات الإقتصادية المذكورة في المربع السحري لكالدور من 1990إلى غاية 2017 وألية عمل السياسة النقدية للتأثير فيها وكان ذلك تحت عنوان واقع وإنعكاس السياسة النقدية على المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر من 2007إلى2017 كما اشتملت دراستنا هذه على مقدمة وخاتمة موضحين فيها كافة النتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات والمقترحات وفتح المجال لافاق جديدة تمس هدا الموضوع.

تمهيد

كثيرا من السياسات النقدية وخاصة في الدول النامية تكون أحد أهم أسباب الإختلال الإقتصادي الداخلي والخارجي إلى جانب التغيرات الإقتصادية الأخرى وإذا كان أحد أهم أهداف السياسة النقدية هو تحقيق الإستقرار الإقتصادي في ظل النمو المتوازن فيعني هذا أن هناك إرتباط وثيق بين النشاط الإقتصادي والنقدي ويظهر ذلك من خلال إرتباط المشاكل الإقتصادية من بينها البطالة، التضخم، إنخفاض العملة الوطنية بالحلول النقدية كما يجب علينا أن لا نتجاهل أهمية تناسق السياسة النقدية مع السياسة الإقتصادية وذلك من أجل تحقيق الإستقرار الداخلي، فالسياسة النقدية تستخدم إحدى ادواها لإمتصاص فائض القوة الشرائية في سوق السلع والخدمات وذلك عن طريق إستقطاب هذا الفائض في شكل أوعية إدخارية وأيضا تستطيع التأثير على سعر صرف العملة الوطنية بالقدر الذي يقلل من حدة العجز في ميزان المدفوعات وتستخدم أيضا في حماية العملة الوطنية من التدهور ولتحقيق التوسع الإقتصادي على أساس تحويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة حتى يقضي على الإختلال بين التيار النقدي والتيار السلعي، وتم تناول هذا وفق أربعة مباحث تمثلت في:

المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية وفعاليتها.

المبحث الثالث: البنك المركزي كواضع للسياسة النقدية.

المبحث الرابع: عوامل نجاح السياسة النقدية وعوائق فعاليتها.

المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية

لاشك أن قوة إقتصاد الدولة هي من عوامل نجاحها وتقدمها بين الدول، لاها تصب في مصلحة الفرد أولا وأخيرا، فكلما و جد نمو في الاقتصاد تحسن المستوى المعيشي للفرد، ولكي يتحقق ذلك لا بد من أن تتبع الدولة سياسات إقتصادية ناجحة، في الإقتصاد الحر تشكل السياسات الإقتصادية منظومة متكاملة من الأدوات المستخدمة لتفعيل النشاط الإقتصادي على مختلف المستويات الشاملة والقطاعية والإقليمية للإقتصاد الوطني، ومن أهم هذه السياسات: السياسات النقدية والمالية والتجارية.

المطلب الأول: تعريف السياسة الإقتصادية

تعتبر السياسة الإقتصادية سياسة تعتمدها جل الدول من أجل الوصول للأهداف المرغوبة، فلتحقيق هذه السياسة لابد من الجمع بين مجموعة من السياسات منها سياسة النقدية، سياسة المالية وسياسة التثبيت الهيكلي...إلخ.

1-مفهوم السياسة الإقتصادية:

السياسة الإقتصادية هي مجموعة الإجراءات الحكومية الهادفة للتأثير على السلوك الإقتصادي، فبمعناه الضيق هي التدخل المباشر من جانب السلطات العامة، في حركة أو مجرى النظام الإقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الإقتصادية الأساسية في الإقتصاد القومي مثل: الإنتاج، الإستثمار، الأجور، الأسعار، العمالة ...الخ، ويمكن تعريف السياسة الإقتصادية كمايلي:

1-1عرفت على اها: "مجموعة من الموارد المستخدمة من قبل الدولة لتحقيق الاهداف التي وضعت لتحسين الوضع الاقتصادي العام للبلاد".[1]

1-2عرفت كذلك:" مجموعة من القواعد والوسائل والاساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها

[1] Jean eacroi ,**la politique econemique**,Ressources pour les enseignants et les formateurs en français des affair,2002 , P 01.

الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الاهداف الإقتصادية للإقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة".[1]

1-3 عرفها عبد الغفور: "على أنها مجموعة القرارات التي تتخذها الدولة في سبيل تحقيق مجموعة من **الأهداف الإقتصادية، الإجتماعية، والسياسية، من خلال** إعتماد مجموعة من الأدوات والوسائل، والإجراءات التي من شانها تحقيق الاهداف المرجوة، وبالتالي فالسياسة الإقتصادية وسيلة وليست غاية في حد ذاتها، وتختلف من دولة إلى دولة حسب طبيعتها الإقتصادية و **الإجتماعية والسياسية".**[2]

وفي الأخير يمكن إعطاء تعريف عام للسياسة الاقتصادية على انها جملة من القرارت المتخذة من قبل الدولة والتي يتم تحقيقها عن طريق مجموعة من الإجراءات والوسائل والأدوات من أجل تحقيق أهداف **الإقتصاد.**

2-مضمون السياسة الإقتصادية: تتضمن السياسة الإقتصادية مجموعة من النقاط والتي تتمثل فيما **يلي:**

2-1تحديد الأهداف: للسياسة الإقتصادية مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها، لذا تعمل **الدول على تحديد الأهداف** المرجو تحقيقها، وذلك حسب الظروف المحيطة بذلك البلد ومن بين هذه **الأهداف نذكر مايلي: النمو الاقتصادي،التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، تقليص الفوارق، تنمية** القطاعات الإستراتيجية، استقرار الأسعار...الخ.

2-2وضع تدرج بين الأهداف: في بعض الأحيان تسعى الدول من خلال السياسة الاقتصادية تحقيق مجموعة من الأهداف، لذا يتوجب عليها في هذه الحالة وضع تدرج في الأهداف وذلك بوضع الهدف الأكثر أهمية ثم الذي يليه وفق تدرج تسلسلي وذلك حسب أهمية الهدف المخطط تحقيقه.

2-3تحليل الإرتباطات بين الأهداف:عند وضع التدرج بين الأهداف لابد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات، فالمعروف عن السياسة الإقتصادية هو تعارض أهدافها، لذا لابد من تحديد العلاقة بين

[1] عبد المطلب عبد الحميد،**السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية،مصر،الطبعة الأولى،2003،ص:14.

[2] عبد الغفور مزيان، أحمد سلامي، **فعالية السياسة الإقتصادية في الجزائر في ظل العولمة المالية**، دراسة تحليلية باستعمال منهج البرمجة المالية للفترة(2000- 2022)، مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية، العدد03، 2017.

هذه الأهداف ونسبتها مثلا: العلاقة بين التضخم والبطالة علاقة عكسية لذا لما تسعى الدولة لمعالجة التضخم لابد من الأخذ في عين الإعتبار البطالة.

2-4 إختيار الوسائل: فللوسائل أهمية بالغة في السياسة الإقتصادية كون أن وضعها قيد التنفيذ لتحقيق افضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الاهداف. وترتبط الوسيلة في العادة بالهدف المراد الوصول إليه.

3-أنواع السياسة الإقتصادية

السياسة الإقتصادية بمعناها الضيق التدخل المباشر من جانب السلطات العامة (وزارة الإقتصاد، أو وزارة التجارة الخارجية والصناعة ..) في حركة أو مجرى النظام الإقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الإقتصادية الأساسية في الإقتصاد القومي، وذلك بالعمل بأحد النوعين سياسة إقتصادية ظرفية أوسياسة إقتصادية هيكلية، يعتمد تطبيق هذه السياسات على مجموعة من الأدوات أهمها السياسات النقدية والسياسات المالية، ولها مجموعة من الفروقات.[1]

3-1سياسة الإقتصادية الظرفية:وهدف هده السياسة إلى إسترجاع التوازنات الكلية في الأجل القصير، وهنالك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق الأهداف المسطرة ومعالجة مشاكل إقتصادية، نذكر منها:[2]

3-1-1سياسة الضبط: تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، إستقرار العملة، البحث عن التوظيف الشامل.هذا بالمفهوم الضيق، أما بالمفهوم الواسع فتعني مجموعة التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الإقتصادي في وضعه (تقليص الضغوط الإجتماعية، السياسة المضادة للأزمة).

[1] عبد ليد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 31.

[2] بلخريصات رشيد، بن سعيد محمد، **فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية: التشغيل الكامل، المؤتمر العلمي** الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، يومي 08- 09 مارس 2005.

3-1-2سياسة الإنعاش: يهدف الإنعاش إلى **إعادة إطلاق الآلة الإ**قتصادية، مستخدما العجز الموازني، **تحفيز الإستثمار، الأجور والإ**ستهلاك، تسهيل القرض...إلخ، وهي مستوحاة من الفكر الكينزي. وتلجأ في بعض الأحيان إلى **التمييز بين الإنعاش عن طريق الإستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار.**

3-1-3سياسة الإنكماش: وهي مجموعة من الإجراءات التي تتخدها السلطات المعنية بهدف **التقليص من إرتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل:الإ**قتطاعات الجبرية على الدخل، **تجميد الأجور، مراقبة** الكتلة النقدية. وتؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص **النشاط الإقتصادي.**

3-1-4سياسة التوقف ثم الذهاب: وهي سياسة تم إعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناو**ب المتسلسل** لسياسة الإنعاش ثم الإ**نكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.**

والشكل الموالي يبين طريقة عمل هذا النوع من السياسات الإقتصادية:

الشكل (01-01):مسار سياسة التوقف ثم الذهاب

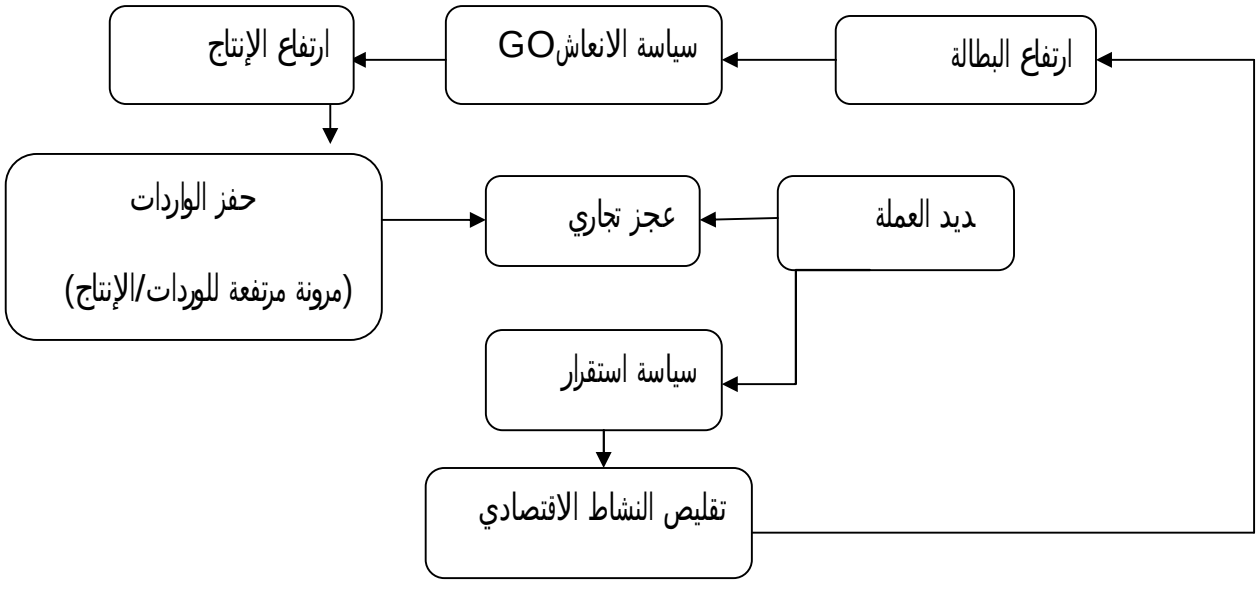

المصدر : عبد أيد قدي، **المدخل إلى لسياسات الإقصادية الكلية(دراسة تحليلية وتقييمية)**،الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص33.

3-2 سياسة الإقتصادية الهيكلية

تهدف هذه السياسة إلى تكييف الإقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي، وتمس هذه السياسة كل القطاعات الإقتصادية، ويكون تدخل الدولة قبليا من خلال تأطير آلية السوق، الخوصصة، سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعديا من خلال: دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، هذه عموما أهم محاور السياسة الإقتصادية الهيكلية في الدول المتقدمة، أما الدول النامية والتي أغلبها أبرمت برامج إصلاح إقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فإن السياسة الإقتصادية إنقسمت إلى سياسات تعارض سياسات الإنعاش التي تقوم على أساس التدخل الواسع للدولة في النشاط الإقتصادي وزيادة في الإنفاق الحكومي.[1]

وقد تحدث مجموعة من الاختلافات ما بين كل من السياستين الهيكلية والظرفية لاختلاف عمل كل منها، ويمكن إدراج هذه الفروقات في الجدول الأتي:

الجدول رقم (01 – 01):مقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية.

	السياسة الظرفية	السياسة الهيكلية
المدة	الأجل القصير	الأجل الطويل
الهدف	استرجاع التوازنات	تكييف الهياكل
الآثار	كمية	نوعية

المصدر:وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية سياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنماذج التنميةالاقتصادية)،الطبعة الأولى مكتبة حسن العصرية،بيروت، لبنان، 2010، ص77.

[1] وليد عبد الحميد عايب، الأثار الإقتصادية الكلية سياسة الإنفاق الحكومي(دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الإقتصادية)، مرجع سبق ذكره، ص 81.

4-أدوات السياسة الإقتصادية:

تتكون السياسة الإقتصادية من نوعين من السياسات متكاملتان فيما بينهما لتشكيل الإستراتيجية الإقتصادية للحكومات والدول وغالبا ما تأتي لتعبر عن التوجهات المتبعة والمتمثلة في كل من السياسة النقدية والمالية بالإضافة إلى سياسات أخرى، و التي يمكن تلخيصها في:

4-1السياسة النقدية: هي عبارة عن سياسة تعتمدها الحكومة بشكل عام و السلطات المالية بشكل خاص والمتمثل في البنك المركزي ووزارة المالية من أجل التحكم في حجم كتلة المعروض النقدي في السوق وذلك من خلال تحديد كمية النقود التي يتم وضعها في الاستخدام، وبدلك تهدف السلطات المعنية إلى الحفاظ على مستوى معين من النمو والاستقرار الإقتصادي، بحسب التوجهات الإقتصادية للحكومات (والتي سيتم التطرق إليها بالتفصيل في المبحث الثاني للفصل الأول).

4-2 السياسة المالية:

4-2-1تعريفها:قدمت لها عدة تعاريف منها:

1. هي سياسة حكومية تعتمد إلى توجيه الإقتصاد الكلي لتحقيق أهداف محددة، وترتكز هذه السياسة على عنصرين رئيسيين واردات ونفقات الدولة، وتقدم الموازنة العامة للدولة الرؤية والتوجهات الإقتصادية.[1]
2. تعرف على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات والتعليمات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بهدف تحقيق أهداف الدولة السياسية الإقتصادية والاجتماعية.[2]

4-2-2أدوات السياسة المالية:

أ) **النفقات العامة:**

حيث تعرف النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، فمن خلال التعريف يظهر أن للنفقة تتوفر على ثلاثة عناصر تتمثل في:

[1] منظمة العمل الدولية، **السياسات الإقتصادية: مقاربة عمالية، منشورات مشروع "تعزيز قدرات المنظمات العمالية الإقتصاديةوالإجتماعية والقانونية"**،2014، ص 11.

[2] طارق الحاج، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص201.

- مبلغ نقدي في شكل سيولة وليس عيني.
- يقوم بانفاقه شخص عام مثل الهيئات الحكومية ، البلديات، المرافق العامة...
- الغرض من هذه النفقة تحقيق منفعة عامة وليست خاصة.[1]

ب) الإيرادات العامة:

تمثل الإيرادات مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك، سواء قروض داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الإقتصادية والاجتماعية والمالية.[2]

ج) **الموازنة العامة:** هي البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقا للسياسة العامة للدولة.[3]

4-2-3أهداف السياسة المالية:الهدف من السياسة المالية تحقيق جملة الأهداف التالية:[4]

- النهوض بالإقتصاد ودفع عجلة التنمية.
- إشاعة الاستقرار في ربوع الإقتصاد الوطني.
- تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل.
- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، فلايجوز أن يبقى عنصر إنتاجي معطل.
- المحافظة على قيمة النقود، من خلال إجراءات مالية، كالاعتماد على الموارد المحلية مما يؤدي إلى استقرار المستوى العام للأسعار.
- إتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين وهدا بالتقريب بين طبقات المجتمع والقضاء على الهوة بين الأفراد فيما يخص الدخل والثروات.

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص25.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، 2005/2004، ص 223- 224.

[3] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها _ دراسة مقارنة–** ، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، 2014، ص145.

[4] خبابة عبد الله، **أساسيات في إقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 28.

والواقع أن السياسة المالية وهي تسعى لتحقيق الأهداف الرئيسية إنما تؤثر في مختلف العلاقات الإقتصادية الأساسية.

4-3السياسة التجارية: وعرفت كما يلي:

-هي مجموعة الترتيبات المخططة للتاثير على تدفق التجارة الخارجية في اتجاه معين، ومن بين ادواتها **الرسوم والحصص الجمركية**، أسعار الصرف ودعم الصادرات وغيرها.[1]

-هي مجموعة **الإجراءات** التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال بحارها مع الخارج، وهدف السياسة التجارية إلى تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وحماية **الإنتاج** الوطني من المنافسة الأجنبية، وتستخدم السياسة **التجارية عدة أدوات تتمثل** أساسا في الرقابة على **الصرف واتفاقيات التجارة ونظام الحصص والرسوم الجمركية.**[2]

4-4السياسة الاستثمارية: هي مجموعة القواعد والمبادئ العامة والتوجهات المركزية التي تحكم العملية **الاستثمارية** في الإقتصاد القومي من حيث حجم وأولويات الإستثمار وتوزيع الإستثمار القطاعي والإقليمي، وجنسية الإستثمار وملكيته واستراتيجية الإنتاجية ونمطه ومصادر تمويله خلال فترة زمنية معينة.[3]

4-5سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي:إن سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي هي حزمة السي**اسات** المتفاعلة مع بعضها البعض والتي تنطوي على الأدوات اللازمة لتحقيق الأهداف المطلوبة التي تسعى إلى **تحقيقها.**[4]

والشكل الموالي يحدد أدوات السياسة الإقتصادية كما هو موضح:

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الرابعة، الدار الجامعية – الإسكندرية، مصر، 2014، ص50.

[2] **وليد عبد الحميد عايب، الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص77.

[3] **عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي(تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص 180.

[4] **عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي(تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص 211.

الشكل رقم(01-02):أدوات السياسة الإقتصادية

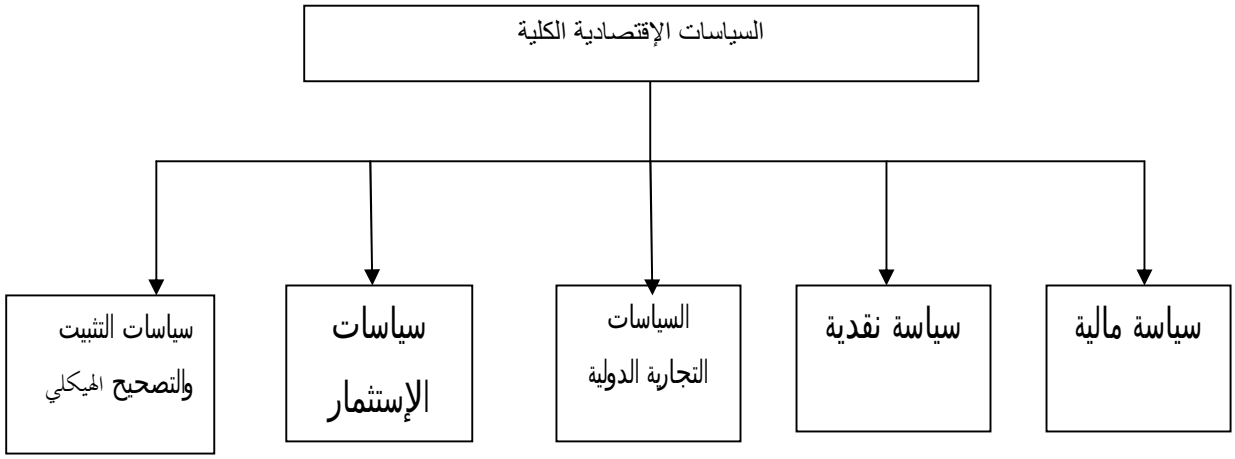

المصدر:عبد الحميد عايب، الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكوميدراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص76.

المطلب الثاني: تعريف السياسة النقدية ومراحل تطورها

السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي يقوم ا البنك المركزي من خلال الرقابة على النقد لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، إذ تعتبر السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية.

1-تعريف السياسة النقدية

السياسة النقدية هي مجموعة الأعمال التي يقوم بها البنك المركزي من خلال الرقابة على النقد لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، وقد تعددت التعاريف التي أعطيت لها ومن بين أهمها نذكر:

1. هي عبارة عن سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الانكماش، ورفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الإستقرار والتوازن الإقتصادي[1].

[1] محمد ضيف الله القطابري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص18.

2. **كما عرفها** georgeparient: "انها مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطة **النقدية قصد إحداث أثر على الإقتصاد، ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف"**[1].

3. **هي** مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والإئتمان، وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الإقتصادية **المحيطة.**[2]

4. **هي** التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التاتير على الفعاليات الإقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الإئتمان واستخدام وسائل الرقابة على النشاط الإئتماني للبنوك **التجارية.**[3]

- ومنه يمكن القول أن السياسة النقدية هي مجموعة القواعد والقوانين التي تستخدمها السلطة النقدية بالتأثير على العرض النقدي من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي باستخدام وسائل محددة لتحقيق أهداف مسطرة خلال فترة زمنية معينة، **عن طريق إدارة النقد من طرف السلطة النقدية والمحافظة على الاستقرار النقدي.**

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن للسياسة النقدية نوعين توسعية وإنكماشية وتتمثل فيمايلي:

1-1 السياسة النقدية التوسعية:

تستخدم في حالة وجود ركود حيث يعاني الإقتصاد من الإنكماش الذي يرفع من معدلات البطالة، **وتتمثل** هذه السياسة في زيادة العرض النقدي من خلال قيام البنك المركزي إما بتخفيض سعر الخصم أو بتخفيض نسبة الإحتياطي القانوني أو الدخول مشتريا في سوق الأوراق المالية، هذه الأدوات تزيد من قدرة البنوك على منح الإئتمان وخلق الودائع وبالتالي تزيد من العرض النقدي داخل الإقتصاد، مما يترتب عليها زيادة حجم الإستثمار بالإضافة إلى زيادة **كل من مستوى الناتج، الدخل والتوظيف.**[4](سيتم التطرق لأدوات السياسة النقدية في المبحث الثاني)

---

[1] عبد الله قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص53.

[2] **هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الإقتصاد السوري**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة دمشق- **سوريا**، 2010، ص31.

[3] أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، "**السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو**"، **مؤسسة شباب، جامعة الإسكندرية، مصر**، 2000، ص39.

[4] رمضان محمد مقلد، أسامة محمد الفيل، **النظرية الإقتصادية الكلية**، دار التعليم الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2012، ص ص 267-277.

1-2 السياسة النقدية الإنكماشية:

تكون السياسة النقدية إنكماشية عندما يكون الهدف منها الحد من التضخم أو تخفيض العجز في التوازن الخارجي[1]، وهذا عن طريق تخفيض المعروض النقدي من خلال عملية البيع في السوق المفتوحة أو رفع سعر الخصم أو العمل على رفع نسبة الإحتياطي القانوني، إلا أنه ينتج من ذلك انخفاض في النمو الاقتصادي وزيادة البطالة[2].

1-3 الفرق بين السياسة التوسعية والإنكماشية:

من خلال عرضنا لكل من السياسة النقدية التوسعية والسياسة النقدية الإنكماشية تظهر لنا مجموعة من الفروقات كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول(01- 02) : الفرق بين السياسة النقدية التوسعية والإنكماشية

السياسة النقدية التوسعية	السياسة النقدية الإنكماشية
1- زيادة حجم الكتلة النقدية المتوفرة؛ 2- تستعمل بطريقة معاكسة للدورات الاقتصادية؛ 3- إمكانية التدخل لتحفيز الاقتصاد ودعم زيادة الاستثمار وخلق فرص عمل جديد؛ 4- معدلات تضخم غير مثبتة بطريقة مفتعلة؛ 5 ـ دور أكبر للدولة في العملية الاقتصادية.	1- تقلص حجم النقود المتوفرة في السوق من خلال رفع أسعار الفوائد؛ 2- تعقيم السيولة من خلال احتياط البنوك المركزية من الكتلة النقدية؛ 3- معدلات تضخم منخفضة جدا، ذات كلفة مرتفعة على الخزينة العامة؛ 4 ـ اقتصار دور الدولة على التحكم بسوق المال.

المصدر:منظمة العمل الدولية، السياسات الاقتصادية، مقاربة عمالية، منشورات مشروع "تعزيز قدرات المنظمات العمالية الإقتصادية والإجتماعية والقانونية"، 2014، ص 13.

[1] محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد66، 2014، ص97.

[2] إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 148.

2- مراحل تطور السياسة النقدية

اختلفت نظرة الفكر الاقتصادي إلى السياسةالنقدية عبر مراحل تطورها المختلفة،حيث نجد أن السياسة النقدية مرت بأربعة مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي وفعالية هذا التأثير، والتي تمثلت فيما يلي:

2-1 النظرية الكلاسيكية:

تم عرض النظرية الكلاسيكية أو المسماة بالنظرية الكمية للنقود من خلال مدخلين هما مدخل المبادلات الكلية بصياغة (فيشر)، ومدخل الأرصدة النقدية بصياغة مدرسة (كمبريدج)، إلا أنه كانت لها مجموعة من الفرضيات.

2-1-1الركائز الأساسية للنظرية الكلاسكية: ارتكزت تلك النظرية على عدد من المبادئ التي تعكس مفهوم الفكر الكلاسيكي ومن تلك الركائز ما يلي[1]:

- الحرية بمفهومها الواسع والتي تقوم على حرية الفرد المطلقة في إختيار أي نشاط إقتصادي يراه مناسبا كما يتضمن حرية التملك هذا من جهة، من جهة أخرى حرية الحكومة في التدخل في الجوانب الأخرى خاصة الجانب الأمني ماعدا الجانب الإقتصادي.
- ر شادة السلوك الإنساني أي أن الفرد رشيد بطبعه حيث يختار النشاط الصحيح الذي يحقق له أقصى ربح ممكن في حدود موارده المتاحة.
- سيادة المنافسة الكاملة في السوق من خلال مجموعة من الشروط تمثلت في تعدد البائعين والمشترين وحرية الدخول والخروج إلى ومن السوق بدون وجود تكلفة مع ضرورة تجانس السلع المنتجة تجانسا تاما والعلم بأحوال السوق.
- قانون ساي للأسواق والذي افترض أن الاقتصاد هو في حالة تشغيل الكامل،وأن العرض يخلق الطلب المساوي له.

[1] وحيد مهدي عامر،السياسات النقدية والمالية والإستقرارالإقتصادي- النظرية والتطبيق-، الطبعة الأولى، الدار الجامعية -الإسكندرية، مصر،2010،ص39-43.

- **الإستخدام الأمثل للموارد** النادرة حيث افترض الكلاسيكيون أن حالة **التشغيل الأمثل الدائمة تؤدي** إلى **الإ**ستخدام الموارد بشكل تام يجنبنا إحتمال إساءة إستخدامها طالما أن الدولة لا تتدخل في **النشاط الإقتصادي.**
- **التوازن التلقائي والذي ينتج عن توجيه الموارد توجيها أمثل،** طالما أن المنتج يحدد حجم **إنتاجه وفقا لحاجة الطلب.**

ينص مدخل المبادلات الكلية بأن هناك علاقة إيجابية بين كمية النقد المتوفرة **للتداول وبين مستوى الأسعار المحلي**، إذ يؤكد كذلك على أن التغيرات في عرض النقود ليست قادرة على تغيير المستويات الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالإنتاج **والدخل وسعر الفائدة**، مما يعني أن الزيادة في الكمية المعروضة من النقود ينتج عنها ارتفاع في معدل الأسعار المحلية وبنسبة مساوية لنسبة النمو في عرض النقود مما يؤدي إلى تغير في القيمة الاسمية **وليس الحقيقية للناتج القومي الإسمي** .

يمكن القول أنه ليس بالإمكان الاعتماد على عرض النقود لتحفيز أو تغيير مسار الاقتصاد لأن ما يحدث للقيمة النقدية للنشاط الاقتصادي هو نتاج لتغيرات في مستوى الأسعار وليس في مستوى الإنتاج.

- **وسعياً** لتوضيح هذا الموقف النظري **إعتمد على معادلتين هي معادلة التبادل أو التعامل والمعادلة الدخلية للتبادل .**

2-1-2المعادلة الأولى:معادلة التبادل(التعامل)ل: ارفنج فيشر:

إن معادلة التبادل أو المبادلات التي صاغها الإحصائي الأمريكي (أرفنج فيشر) في سنة 1917 ، بحيث يكون مجموع قيم عمليات المبادلة مساوية للمبالغ التي دفعت في تسويتها، ويمكن توضيح هذه المعادلة رياضيا على الوجه الأتي[1]:

[1]ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف و(النظرية النقدية)**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر **والتوزيع، الأردن**، 2013،ص247.

M.V= P.T

حيث أنM= كمية النقود المعروضة في لحظة زمنية معينة.

حيث أن V = سرعة تداول النقود.

حيث أن T= كمية المبادلات من السلع والخدمات المختلفة في نفس اللحظة الزمنية.

حيث أن P = المستوى العام للأسعار.

ومن خلال هذا نستنتج العلاقة السابقة:

معادلة **P=M.V/T**

افترضت النظرية الكلاسيكية ثبات حجم المبادلاتT **وثبات سرعة تداول النقود** V **، وذا فلن يبقى** سوى متغيرين فقط الأول مستقل M والمتمثل في كمية النقود المعروضة والثاني متغير تابعP والمتمثل في المستوى العام للأسعار لهذا فإن أي تغير في M ينعكس مباشرة وبالقدر نفسه على التغير **التابع**P، لهذا تبقى معادلة التبادل صيغة رياضية تؤكد التحليل الكلاسيكي على المستوى النظري[1]، وهدا التحليل الكلاسيكي قد انهار عمليا واتبت عدم جدواه في ثلاثينيات القرن السابق بسبب **حدوث أزمة** الكساد الكبرى في 1929إلى سنة1932، وحل محل التحليل الكلاسيكي تحليلا **حديثا وضعه الإقتصادي المعروف كينز** والتي سيتم التطرق إليها لاحقا، والشكل التالي يوضح العلاقة **بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام** للأسعار في النظرية الكلاسيكية.

[1] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف و(النظرية النقدية)**، مرجع سبق ذكره، ص 248.

الشكل(**01-03**):العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار

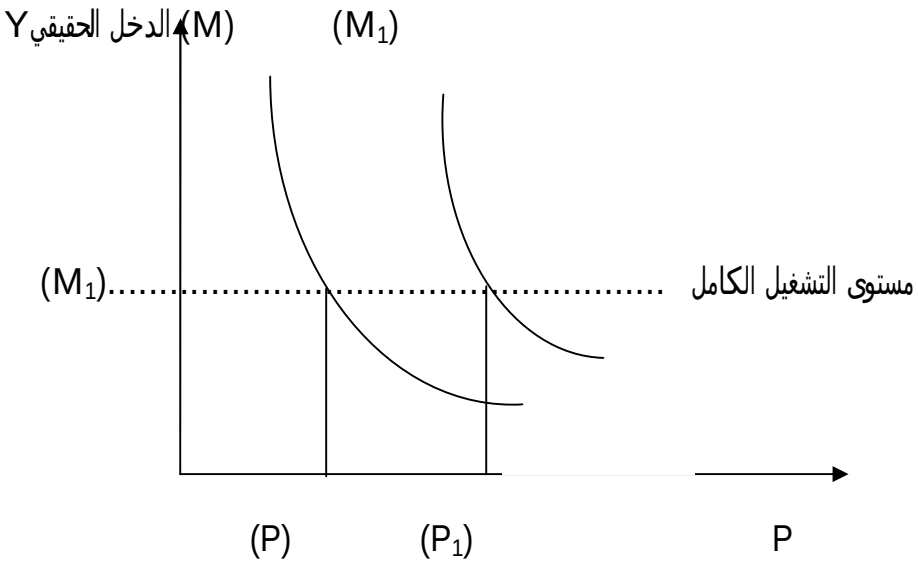

المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف و(النظرية النقدية)**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 249.

ومن الشكل يتضح أن زيادة عرض النقد من M إلى M_1 أدت إلى ارتفاع الأسعار من P إلىP_1 مع بقاء مستوى الدخل الحقيقي عند مستوى ثابت بإعتبار أن هذا المستوى يبين مستوى التشغيل الكامل حسب النظرية الكلاسيكية.[1]

2-1-3معادلة الأرصدة النقدية –معادلة كمبردج:

تقوم هذه المعادلة بربط العلاقة بين الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الافراد من جهة وبين الدخل النقدي الدي يستخدم لشراء السلع والخدمات الإستهلاكية، مع الإحتفاظ بنسبة من الدخل في صورة أصول مالية.**إذ** يعتقد مارشال أن ميل الأفراد للإحتفاظ بالأرصدة النقدية وارتفاعها يؤدي إلى إنخفاض الدخل النقدي **والعكس صحيح.**

[1] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف و(النظرية النقدية)**، مرجع سبق ذكره، ص249.

إن أساس معادلة الأرصدة يقوم على العلاقة بين الرغبة في الإحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة والدخل النقدي من جهة أخرى، باعتبار أن التغير في رغبة الأفراد أو ميلهم للإحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة (كنسبة من دخلهم مع ثبات كمية النقودالمعروضة) يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل، فالتأثير على الأسعار يكون بطريقة مباشرة.

يمكن إعادة تعريف حجم النشاط الاقتصادي والتأكيد على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في فترة القياس ذا، واستبعاد السلع والخدمات التي يستبعدها تعريف الناتج القومي أو الدخل القومي وذلك باستبدال T بالدخل القومي Y لتصبح المعادلة:

$$MV = PY$$

$$M \times P = V \times Y$$

حيث أن :

Y = القيمة الحقيقية للدخل أو الناتج القومي . $P \times Y$ = القيمة الإسمية للدخل أو الناتج القومي.

كما يبدو من المعادلة الدخلية للتبادل، فإنه في حال ثبات سرعة دوران النقود، يحدد عرض النقود إجمالي الإنفاق ومن ثم حجم النشاط الاقتصادي، في حين إذا اتسمت درجة دوران النقود بالتقلب، فإنه لن يصبح من السهل على الجهات الحكومية المعنية كالبنك المركزي مثلا تحديد مدى تأثير تغيرات في عرض النقود على الناتج القومي، وهو ما يقلل من فاعلية ودقة السياسة النقدية .

وبناءا على ما سبق فإن هذا المدخل ينظر إلى أن الناتج الإجمالي الحقيقي Y، لا يتغير في المدى الطويل لأن الموارد الاقتصادية محدودة ويتسم الاقتصاد بتوظيف تام للموارد مما يجعل مستوى الأسعار عرضة للتغيير نتيجة التغيرات التي تطرأ في كمية النقود في حين لا يتغير حجم الإنتاج في المدى القصير ، كما أم افترضوا ثبات V لأا تعتمد على عوامل لا تتغير كثيراً مثل أنماط الإنفاق، أساليب الدفع، ثروة الفرد وأسعار الفائدة وغيرها[1] .

[1] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف و(النظرية النقدية)**، مرجع سبق ذكره، ص249.

2-1-4 مدخل الأرصدة النقدية بصياغة مدرسة (كمبيردج):

رغم توافق رؤية إقتصادي كمبيردج مع فيشر حول أهمية حجم المبادلات والتعامل كمحدد لكمية النقد الذي يحتفظ به الأفراد حاضراً لديهم، حيث أكد اقتصاديو جامعة كمبيردج إلى أهمية الثروة في تحديد هذه الكمية كذلك ، ويرى الاقتصاديون بشكل عام أن إفصاح المال أمام قرارات الجمهور للتأثر بالثروة، اختلافاً بين الطرح الذي قدمه فيشر والذي جاء به اقتصاديو كمبريدج، وهو ما خلص إلى تأثر الجمهور بحجم المعاملات من جانب وبالثروة وما يطرأ عليها من تغير من جانب آخر ، مع هذا فإنهم قبلوا بمعادلة فيشر لتحديد الطلب على النقود وهي :

$$(Y \times P) \times Md = K$$

حيث أن :

K = 1/7 وهي لن تكون ثابتة في المدى القصير بل تتغير لأن العوائد التي يمكن أن يحصل عليها المرء من الأشكال المختلفة للثروة تتغير.

يبدو ان المدخل الحالي يترك للافراد حرية اختيار كمية النقد التي يحتفظون بها من اجل الحفاظ على تروهم إلى جانب استخدام جزء من النقود من أجل إتمام معاملات التبادل.

وتأتي أهمية فهم معدل دوران النقود V من قدرته بالتأثير في مدى فاعلية السياسات التي تتبناها الحكومة للتأثير في حجم النشاط الاقتصادي.

فإذا افترضنا أن V ثابت فإن معادلة الطلب على النقود تبين أن عرض النقود أو الطلب على النقود يحدد الناتج المحلي الإجمالي، من جانب آخر إذا كانت V متقلبة فإنه يصعب التنبؤ بقيمة الناتج المحلي الإجمالي حتى لو وجهت السياسات الحكومية قيمة M.

كما أنه إذا كانت V تتغير بنفس معدل التغير في M ولكن في اتجاه مضاد، فستبقى قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمعزل عن التغيرات في M، وتصبح سياسة تغيير كمية النقود غير مجدية، إنه في حال قدرة البنك المركزي على التنبؤ بقيمة V وعدم ارتباطها بشكل مباشر بقيمة M، يصبح بمقدوره التأثير في حجم النشاط الإقتصادي PY [1].

[1] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف و(النظرية النقدية)**، مرجع سبق ذكره، ص250.

2-2 النظرية الكينزية:

لقد احتفظ كينز بنظرية النقود التقليدية باعتبارها طلباً للنقود بغرض المعاملات **وهو جزء من الطلب** الكلي على النقود في نظريته العامة، وذكر (**كينز**) **أن الطلب على النقود له ثلاث دوافع: المعاملات، والاحتياط، والمضاربة**، ويمثل كل من دافعي المعاملات والإحتياط وظيفة الوسيط في التبادل ودافع الأمان **كمستودع مؤقت للقوة الشرائية عند (فيشر) ومدرسة كمبردج**، وبذلك عالج (كينز) **الطلب على النقود من** خلال الدوافع المسببة لهذا الطلب في نموذج تضمن نظام مالي بسيط ضم:

أ-النقود كاصل يمثل قيمة السيولة او السيولة ذاها ويدر عائد ضمني هو الشعور بالامان والثقة في تنفيد المعاملات والوفاء بالديون ومواجهة المتطلبات غير **المتوقعة والطارئة للسيولة النقدية، ولا يدر عائد نقدي.**

ب- السندات كأصل مالي طويل الأجل منخفض السيولة ويدر عائد فائدة نقدي .[1]

ودوافع الاحتفاظ بالنقود من وجهة نظر جون كينز هي :

2-2-1 دافع المعاملات :

يقصد بدافع المعاملات أن الأفراد يطلبون نقوداً من أجل إتمام معاملات التبادل التي تعتمد على الدخل ، وأقر كينز من خلال هذا الدافع بالعلاقة الإيجابية بين هذا الجزء من **الطلب على النقود وبين دخل الفرد**، فالمرء بحاجة للاحتفاظ بمبلغ من المال من أجل دفع فواتير **مستحقة عليه، أو من أجل شراء احتياجاته اليومية من المحلات التجارية**، وبالرغم من أن هذا الجزء من الطلب يفقد الفرد عائداً كان من الممكن تحقيقه لو أنه احتفظ بمثل هذا المبلغ في أصول تحقق عوائد، فإن المرء مضطرا للتضحية بهدا إذا اراد إتمام تبادلات يتطلب القيام با استخدام النقود .

2-2-2 دافع الإحتياط :

يقصد بهدا الدافع ان الافراد يحتفظون بكمية من النقود من اجل تفادي تقلبات قد تطرا في دخولهم مما يعرض أنماط **الاستهلاك المعتادة لديهم للتقلب**، كما أن هذه الكمية توفر متكأ يستخدم في الحالات الطارئة التي يكون المرء فيها بحاجة إلى نقود متوفرة لديه، فعلى سبيل المثال يحتفظ الأفراد بالمبالغ لديهم بغرض

[1] عباس كاظم حاسم الدعمي، **أثر السياسة النقدية والمالية في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية**،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في الإقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، ص10-11.

قيامهم بشراء سلع لم يخططوا مسبقاً لشرائها أو من أجل تمكينهم من القيام بواجبهم تجاه ضيوف غير متوقعين، وبما ان التزامات الافراد وقدرهم على الشراء مرتبطة بدخولهم فلقد راى كينز ان هدا الجانب من الطلب على النقود يعتمد ايجابياً على الدخل .

2-2-3 دافع المضاربة :

ويقصد به أن الفرد يفاضل بين العوائد والتكاليف المترتبة نظير توظيف ثروته في بدائل عديدة، وفي الصيغة الأصلية وضح كينز أن بإمكان الفرد أن يحتفظ بثروته **على شكل نقود أو على شكل سندات، كما أن** اختيار الفرد للسندات سيعتمد على العائد المتوقع الذي قد يأخذ شكل الفائدة والتغير المتوقع في أسعار **السندات** أو التغير في قيمتها الرأسمالية، والتغيرات في سعر الفائدة تؤدي إلى تغيرات في أسعار السندات إذ أن ارتفاعاً في سعر الفائدة يؤدي إلى تناقص في القيمة السوقية للسندات والعكس صحيح .

وبناءا على ما سبق إذا قارنا بين احتفاظ الفرد لسندات وبين احتفاظه بنقود فإنه في الفترات التي يرتفع فيها سعر الفائدة تنخفض فيها أسعار السندات مما يشجع الأفراد للاستثمار فيها توقعاً **منهم بارتفاع أسعارها** مستقبلاً، وبما أن ثروة الفرد محدودة فإن طلبه على النقود يتناقص مفضلاً شراء السندات، **من جانب آخر** تدفع التوقعات بارتفاع سعر الفائدة الأفراد لتفضيل النقود على السندات سعياً منهم لتفادي خسارة **متوقعة** في القيمة الرأسمالية للسندات، **أي أن العلاقة عكسية بين الطلب على النقود وسعر الفائدة .**

إن في إبراز أهمية سعر الفائدة في الاستدلال على كمية النقد المطلوبة مما يميز النظرية الكينزية عن النظريات الكلاسيكية السابقة ويمكن وضع النظرية الكينزية للطلب على النقود في الدالة التالية :

$$Md/P = F (R , Y)$$

إذ أن الطلب الحقيقي على النقود Md/P، يعتمد إيجابياً على الدخل الحقيقي Y، **وعكسياً** على سعر الفائدة **الإسمي** R، **وبعود إستخدام الفائدة الإسمي** وليس الحقيقي لأنه يمثل العائد الفعلي على النقود.**ويتضمن** التغيرات المتوقعة في الأسعار عند حلول الأجل الذي يتحقق عنده العائد، كما أن هذه الدالة **تمثل الطلب الحقيقي وليس الطلب الإسمي** على النقود، والهدف من التمييز بينهما **هو التأكيد على غياب (وهم النقد) أي** أن الأفراد يهتمون بالقيم الحقيقية للمتغيرات وليست قيمتها الاسمية.[1]

[1] **عباس كاظم حاسم الدعمي، أثر السياسة النقدية والمالية في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية،** أطروحة لنيل شهادة دكتوراة فلسفة في العلوم الإقتصادية، مجلس كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الكوفة، 2008، ص11.

لقد أفصح كينز عن احتمال أن يصل سعر الفائدة إلى مستوى منخفض تعجز عنده زيادة في عرض النقود عن تخفيضه إلى مستوى أدنى من ذلك وهذا ما أطلق عليه (بمصيدة السيولة)، فنظراً لاعتقاد الجمهور أن سعر الفائدة الحالي اقل من مستواه الطبيعي فإنهم سوف يحتفظون بالنقود الإضافية التي وصلت إليهم نتيجة زيادة عرض النقود على شكل نقد، بل إنهم سوف يقومون ببيع السندات والاصول الاخرى التي تعود عليهم بفوائد منخفضة لتوقعهم بانخفاض أسعارها، إذ أن تناقص العوائد عليها وصل إلى حد جعل المنفعة من النقود تفوق تلك العوائد .

في الفترة الحالية لم تعد المدرسة الكينزية الحديثة تميز الطلب على النقود مثل ذلك التمييز الذي اقترحه كينز، فلقد أصبح أتباعها ينظرون إلى الطلب على النقود أنه يعتمد على سعر الفائدة والدخل، ويأخذ المرء تكلفة الفرصة البديلة في الاعتبار حتى عندما يستخدم النقود كأداة للتبادل أو متكأ للحيطة، ولا يعتقدون أن الاقتصاديات الحديثة تدع مجالاً لمصيدة السيولة*.

وقد وسع الاقتصاديان (بومال) و (بوبين) نظرية كينز وأوضحوا أن الطلب على النقود بدافع المعاملات والطوارئ حساس أيضاً للتغيرات في معدل الفائدة وأن هناك علاقة عكسية بينهم ، فكلما كان معدل الفائدة مرتفع وأكبر من التكلفة المصاحبة لشراء السندات يكون المبلغ الموجه بشراء السندات كبير .

وكان هدفهم من إيجاد هذه العلاقة هو تخفيض تكلفة بقاء النقود بشكل سائل لغرض المعاملات والطوارئ من أجل الحصول على أعلى عائد ممكن .[1]

2-3النظرية الكمية الحديثة(النظرية النقدية، مدرسة شيكاغو):

تتخذ من تغلب كمية النقود سببا رئيسيا لتفسير تغلب النشاط الإقتصادي ويتخذ موقف مدرسة شيكاغو فيما يتعلق بالسياسة النقدية، المرونة والإستقرار الإقتصادي إلى عدة فرضيات.

1. إن الإقتصاد الحر لديه عوامل استقرار ذاتية تضعف تيار عدم الإستقرار الإقتصادي ومن أهمها:

[1] يوسف كمال، السياسة النقدية المصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة، مصر، 1996، ص10.

* **مصيدة السيولة**: هي عندما تنخفض سعر الفائدة إلى أدنى درجة وفي ظل هذا يقوم المضاربون بالإحتفاظ بكمية النقود عندهم في شكل أرصدة نقدية عاطلة دون التوجه لإستثمارها في السندات وهنا يقع الإقتصاد في مصيدة السيولة، والنتيجة أن كينز يرى عدم فعالية السياسة النقدية في هذا الوضع، أي أنه عندما يصل سعر الفائدة إلى أدنى مستوى له يستحيل زيادة الناتج القومي عند ذلك المستوى، لذلك طالب كينز بضرورة إعتماد السياسة المالية من أجل زيادة حجم الناتج والتخلص من الكساد الإقتصادي، أي عدم فعالية السياسة النقدية من مصيدة السيولة.

- **إستقرار** حالة الطلب على النقود في الأجل القصير والطويل وبالتالي سوف تنصرف الزيادة في كمية النقود إلى زيادة الطلب الكلي.
- استقرار دالة الإنفاق الإستهلاكي الذي يعتمد إلى حد كبير على الدخل الدائم الذي يتسم بدوره بالاستقرار خلال الأجال الطويلة.

2. ضعف السياسة النقدية التوسعية في تخفيض معدل البطالة بشكل دائم في الأجال الطويل.
3. الهدف الأول لتحقيق الإستقرار هو تحقيق الاستقرار في الأسعار.
4. إن **التضخم والإنكماش** وإختلال ميزان المدفوعات هي مجرد ظواهر نقدية.
5. **الحكم في كمية النقود من قبل السلطات النقدية.**

قام الإقتصادي الشهير (ملتون فريدمان) بإعادة صياغة نظرية الكمية في الطلب على النقود، **وقد** تناول فريدمان الطلب على النقود كأصل في حفاظة الثروة الفردية لدى أفراد القطاع العائلي باعتبارهم **الحائزين** النهائيين لهذه **الثروة**، وكأصل في حافظة رأس المال لدى **أفراد ومؤسسات القطاع الإنتاجي، ومهد فريدمان** لطرح نظريته في الطلب على النقود بالتساؤل عن سبب احتفاظ الأفراد والمؤسسات **بالنقود، وكانت إجابته احتفاظ الأفراد بالنقود باعتبارها أصل السيولة الذي يؤدي الوظائف التقليدية للنقود، واحتفاظ مؤسسات الإنتاج بالنقود كأحد أشكال رأس المال** المستخدم في العملية الإنتاجية، وشملت دالة الطلب على النقود أهم العوامل المفسرة لسلوك الطلب على النقود كأصل في حفاظة الثروة وفي حافظة رأس **المال**، وقد اتخذت دالة **الطلب على النقود بصياغة (ملتون فريدمان) الشكل والعلاقات التالية** :[1]

$$Md/P = f\left(yp^{+}, rb^{+}, rs^{+}, rm^{+}, pe^{+}, \ldots\ldots \right)$$

حيث أن :

Md/p = الطلب الحقيقي على النقود .

yp = الدخل الدائم وهو القيمة الحالية المخصومة لتدفقات الدخل المتوقعة لفترة طويلة في المستقبل .

rb = العائد المتوقع من السندات. **rs = العائد المتوقع من الأسهم .**

rm = العائد المتوقع من النقود

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 65-76.

pe = معدل التضخم المتوقع (وهو بمثابة ضريبة على الاحتفاظ بالنقود).

لقد أكد فريدمان أن للفرد حرية في اختيار البديل الذي يحتفظ فيه بثروته، إذ أن طلبه على النقد يأخذ العوائد من مختلف البدائل في الاعتبار، فهناك العائد من احتفاظ المرء بالنقود rm، والعائد من السندات rb، والعائد من الأسهم rs، والمفاضلة بين الإحتفاظ بنقد أو بدائل أخرى تعتمد على الفروقات بين العوائد على هذه البدائل والعائد مع الإحتفاظ بالنقد، فإذا ارتفعت العوائد على السندات والأسهم والأصول الأخرى مقارنة بالعائد من الإحتفاظ بالنقود فإن المرء يفضل البدائل على الإحتفاظ بالنقود مما يقلل من طلبه على النقد، ويلاحظ من المعادلة أن هناك علاقة عكسية تؤكدها إشارة السالب أعلى العائد على السندات والعائد على الأسهم، والإشارة الموجبة أعلى العائد على النقود، بين هذه العوائد والطلب على النقود، فإذا إرتفع العائد على السندات rb فإن المرء يفضل توظيف المزيد من نقوده في السندات ومن ثم يقلل مما يحتفظ به من النقد، أما بالنسبة للعائد من الاحتفاظ بالنقد rm فإنه يعكس المنافع والخدمات التي يحصل عليها المرء من إحتفاظه بالنقد حاضراً لديه أو في حساباته الجارية، ويعكس pe نسبة التغير في أسعار السلع وهو بمثابة نسبة التضخم الذي تمثل ضريبة على الاحتفاظ بالنقود، فإذا توقع المرء إرتفاع مستوى الأسعار في المستقبل ومن ثم تناقص القوة الشرائية للنقود، فإنه سيباشر بإنفاقها واقتناء سلعاً بدلاً عنها وهذا يعني تناقص الطلب على النقود ومن ثم زيادة معدل دورانه.[1]

من خلال هذا يمكن تلخيص أهم السمات الرئيسية لأهم المدارس الفكرية في الجدول الأتي:

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذك، ص76.

الجدول رقم (01-03): ملخص لأهم السمات الأساسية للسياسة النقدية عبر المدارس الفكرية المختلفة:

العناصر / المدارس	محور الإهتمام	آلية انتقال السياسة النقدية	أثر السياسة النقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية			السياسة المقترحة لاتباعها
			الناتج	التوظيف	الأسعار	
الكلاسيكية	استقرار الأسعار	مباشرة	لا يوجد	لا يوجد	يوجد	سياسة نقدية تعمل على خلق النقود فقط.
الكينزية	البطالة التوازن عند مستوى أقل من التوظيف الكامل. فترات الركود الطلب الكلي الفعال	غير مباشرة	يوجد	يوجد	قد يوجد في حالة التوظيف الكامل أو الإقتراب منه.	سياسة نقدية نشطة
النقدية	التضخم	مباشرة+ غير مباشرة موائمات المحفظة.	يوجد في الأجل القصير لايوجد في الأجل الطويل.			سياسة نقدية غير نشطة.
الكلاسيكية الجديدة	التضخم	مباشرة	يوجد أثر على الأسعار فقط في حالة السياسة المتوقعة. يوجد أثر على الناتج والتوظيف والأسعار في حالة سياسية متوقعة.			سياسة نقدية غير متوقعة (سياسة دعه يعمل دعه يمر)
الكينزية الجديدة	الركود- الطلب الكلي النمو- الإنتاجية النمو- توزيع الدخل	غير مباشرة	يوجد أُثر لكل من السياسة المتوقعةوغير المتوقعة على المتغيرات الثلاثة.			سياسة نقدية نشطة

المصدر: دانيا عبد المنعم محمد راجح،**دور الأدوات الكمية للبنك المركزي في فعالية السياسة النقدية مع دراسة الحالة المصرية في ظل القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقود، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، رسالة** ماجستير، **جامعة القاهرة، مصر، 2005، ص28.**

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق اهداف عديدة تمس جوانب مختلفة، فمن ناحية تهدف إلى التاثير على عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، فالهدف من زيادة القوة الشرائية هو تنشيط الطلب الاستهلاكي و الاستثماري وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة، والعكس يؤدي تخفيض القوة الشرائية إلى الحد من التوسع في الإنتاج.

فنجد في الدول النامية تعلق على السياسة النقدية أكثر من هدف، وفي هذا الشأن نجد الدول العربية في تشريعاتها تنص على اهداف السياسة النقدية كالتالي:

- تشجيع النمو الإقتصادي المصحوب بالعمالة.
- تحقيق الإستقرار النقدي لمحاربة التضخم.
- ضمان قابلي الصرف والمحافظة على قيمة العملة.
- إيجاد سوق مالي نقدي ومالي متطور.
- دعم السياسة الإقتصادية للدولة.

وبصفة عامة يمكن إجمال أهداف السياسة النقدية فيما يلي:

- تحقيق المعدل الأمثل للنمو الإقتصادي المصحوب بالعمالة الكاملة.
- العمل على الإستقرار النقدي داخليا وخارجيا.
- أحكام الرقابة على الإئتمان بما يتناسب والوضع الإقتصادي القائم.
- تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الإستثمارية.
- العمل على التوزيع العادل للثروة[1].

كما يرى بعض الإقتصاديين أن إعداد استراتيجية متكاملة تحدد الأدوات والأهداف يعد أمرا ضروريا لبناء سياسة نقدية فعالة وموائمة لتحقيق الأهداف المرجوة، وحتى تكون الإستراتيجية النقدية متكاملة لابد من إحتوائها على التالي:

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثانية، 2006، ص114113.

1-الأهداف الأولية:

تمثل الأهداف الأولية كحلقة بداية استراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يعمل البنك المركزي جاهدا للتحكم فيها من أجل التأثير على الأهداف الوسيطية، لذا **فالأهداف الأولية ماهي إلا صلة ربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطية.**

تتكون الأهداف الأولوية من مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الاولى وهي مجمعات الإحتياطات النقدية، أما اموعة الثانية فهي تتعلق بظروف سوق النقد.

1-1مجمعات الإحتياطات النقدية:

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والإحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة الأوراق النقدية، والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الإحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الإحتياطات الإجبارية والإحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

أما الإحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثّل الإحتياطات الإجمالية **مطروحا منها الإحتياطات الإجبارية** على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى.

أما الإحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الإحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة).[1]

1-2ظروف سوق النقد:

وهي اموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على **الإحتياطات الحرة، معدل الأرصدة البنكية** وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس عليها البنك **رقابة قوية،** ويعني بشكل عام قدرة المقترضين وموا اقفهم السريعة أو البطيئة في معدل **الإئتمان، ومدى إرتفاع أو إخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة** المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين في البنوك.

[1] إسماعيل محمد هاشم، **السياسات النقدية للمتغيرات الإقتصادية في النظم المصرفية**، المكتب العربي الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 80.

والاحتياطات الحرة تمثّل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة، وتكون سالبة إذا كان عكس ذلك.[1]

2- الأهداف الوسيطية:

يقصد بالأهداف الوسطية للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية، هذه الأهداف يمكن أن تتغير كمؤشرات يكون تغيرها عاكسا وتعرف أيضا على المتغيرات النقدية القليلة للمراقبة بواسطة السلطات النقدية، لتغيرات الهدف النهائي المتعلق باستقرار النقد، والمرتبة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية كمعدل النمو السنوي للكتلة، و لهذه الأهداف فئتين، فالأولى تتمثل في كونها متغيرات نقدية يمكن للبنوك النقدية المركزية أن تؤثر عليها، فالسياسة النقدية تؤثر على تقلبات المعات النقدية، على أسعار الصرف من جهة ومعدلات الفائدة من جهة ثانية، في حين أنه لا يمكن أن تؤثر مباشرة على مستوى الأسعار والإنتاج.

هناك ثلاث نماذج أساسية ممكنة للأهداف الوسيطية وهي:

2-1معدل الفائدة كهدف وسيط:

يفضل الكينزيون أن تتخذ السلطات النقدية أسعار الفائدة كإستهدافات وسيطية لتوجيه سياستها الإقتصادية من خلال العمل على تثبيته إلى الحد الأدنى الممكن، إذ يرون أنه يمكن ملاحظة تغيرات سعر الفائدة بسهولة أكثر من المتغيرات الأخرى، أما النقديين يرون أن معدلات الفائدة تشكل مؤشر سيئ للسياسة النقدية إذ تتأثر هذه المعدلات بتغيرات الطلب على النقد، ويرون أنه لابد من ربط معدلات الفائدة بمستواها الحقيقي.

[1] أحمد أبو الفتوح ناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998، ص 134.

معدلات الفائدة مهمة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للدولة الواحدة، فلما تستقر أسعار الفائدة الحقيقية في الأجل القصير وبشكل ايجابي تكون جاذبة لأفضل الاستثمارات وتحقق نمو منظم.[1]

2-2المجمعات النقدية:

وهو الهدف الوسيط المفضل عند النقدويين، الذين نادوا بضرورة تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب بمعدل نمو الإقتصاد الحقيقي لتحقيق الإستقرار النقدي، حيث يعمل البنك المركزي على مراقبة تطور كمية النقود المتداولة في الإقتصاد وذلك لأن النمو المتوازن يتطلب أن تكون كمية النقود المتاحة تتطابق وتتوافق مع احتياجات الإنتاج وتبادل المنتجات، وعليه يبدو من الضروري بالنسبة للبنك المركزي معرفة حجم وسائل الدفع المتاحة (عرض النقود) و الكيفية التي يحصل بها المتعاملين عليها (الطلب على النقود)، وفي هذا الإطار تم إعداد ما يسمى بالمؤشرات الإحصائية التي تعكس قدرة الإنفاق للمتعاملين الاقتصاديين الغير ماليين المقيمين، تسمى هذه المؤشرات بـ**المجمعات النقدية، و** التي يتم من خلالها التمييز بين مختلف الأصول النقدية وبشكل منطقي.

وتختلف هذه المجمعات من إقتصاد إلى اخر بإختلاف درجة تطور النظام المالي والمصرفي، مدى تقدم الصناعة المالية، مدى تنوع المنتجات المالية ووسائل الدفع.

3-الأهداف النهائية:

تعتبر الاهداف النهائية كنقطة اخيرة في مسار إستراتيجية السياسة النقدية، التي تؤثر بادواها على الأهداف الأولية ثم الوسيطية للوصول للأهداف النهائية المسطرة على أساس الأوضاع الإقتصادية السائدة، والتي تمثل المربع السحري لكالدور وتتمثل هذه الأهداف في:

3-1استقرار المستوى العام للأسعار:

السياسة الوحيدة التي كانت بيد السلطات النقدية في بداية الأمر قبل الفكر الكينزي هي السياسة النقدية، إذ كان الهدف الوحيد والأوحد هو تحقيق إستقرار الأسعار، فعدم الإستقرار يعرض البنيان الإقتصادي**لأزمات**

[1]Philipe JAFFR **, monnaie et politique monétaire**, 4éme édition, Economica, 1996, P102 .

كبيرة بسبب تقلبات الرواج والكساد، فتتعرض العملة للتدهور وتنخفض قيمتها في حالة التضخم، لذا سعت العديد من الدول لمعالجة مشكل استقرار الأسعار عن طريق تدخلها في الشؤون الإقتصادية وكان ذلك حتى في الدول المتقدمة، عن طريق إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات التي شكلت سياسات عديدة، إذ يعد إستهداف السياسة النقدية لعلاج التضخم وإستقرار الأسعار وهذا ما يظهر وجود علاقة بين النقود والأسعار، فارتفاع كمية المعروض النقدي يعد سببا من أسباب إرتفاع التضخم، الذي يكون تثبيته سهلا في الدول المتقدمة نظرا لوجود إقتصاد نقدي متطور وجهاز مصرفي متقدم ما يجعل استعمال السياسة النقدية لمحاربة التضخم واستقرار الأسعار، ويكون ذلك بتقييد عرض النقود من جهة وتقييد الإئتمان من جهة ثانية.[1]

3-2محاربة البطالة (تحقيق العمالة الكاملة):

ويعتبر هذا الهدف مهما لسببين، السبب الأول يتمثل في أن معادلة البطالة المرتفع يسبب مشاكل إجتماعية، فتصبح العائلات تواجه مشاكل مالية حقيقية والسبب الثاني يتمثل في أن معدل البطالة مرتفع يجعل الإقتصاد يضيع عناصر إنتاج تتمثل في اليد العاملة الغير مستغلة، والتي تعتبر مورد إقتصادي جد مهم.

ولمحاربة البطالة وتحقيق هدف التشغيل الكامل يجب أن تمس إجراءات السياسة النقدية تنشيط الإقتصاد لزيادة الإستثمار وبالتالي زيادة العمالة، إلى جانب تنشيط الطلب الفعال.[2]

وللسياسة النقدية دور فعال ومهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيزداد الإستثمار وبالتالي زيادة الإستهلاك ومن ثمة زيادة الدخل.[3]

3-3تحقيق معدلات نمو مرتفعة:

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، حيث يتوقف على عدة عوامل معظمها ليست في متناول سياسة الاقتصاد الكلي، ويمكن للسياسة النقدية التأثير على عامل مهم من هذه العوامل و متمثل

[1] حمدي عبد العظيم، "السياسة النقدية والمالية ومقارنة إسلامية"، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1980، ص79.

[2] Frédéric Mishkin, monnaie, **banque et marchés financières**, 7ème edition, Pearson, France, 2004, p516 .

[3] صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص 121.

في الاستثمار و **ذلك عن طريق العمل على تحقيق سعر فائدة** حقيقي منخفض إلى حد ما، **طبعا دون أن يكون** هذا سببا في إحداث تضخم و إلا كانت **النتيجة عكسية.**

و يرتبط هذا الهدف بالأهداف النهائية الأخرى للسياسة النقدية، **خاصة هدف التشغيل الكامل،** حيث أن النمو الاقتصادي يكون سبب في امتصاص الفائض من العمالة إلى جانب **أن استقرار الأسعار و تحسن ميزان المدفوعات عاملان أساسيان للنمو الاقتصادي.**

3-4تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

يكمن دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات من خلال قيام البنوك المركزية برفع **سعر الخصم لأنه سيجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة وإذا ارتفعت فإن الإقبال على الإئتمان أو** طلبه سينخفض، وهو ما سيجعل الأسعار تميل إلى الإنخفاض **أيضا وإذا إ**نخفضت الأسعار محليا **فإن هذا الإجراء سيؤدي** إلى تشجيع الصادرات، وإرتفاع أسعار الفائدة محليا سيجذب الأموال الأجنبية وتوظيفها في البنوك الوطنية مما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، وعليه فإن هذه الإجراءات تجعل دور السياسة النقدية مهما في تصحيح الإختلالات، وخاصة عندما يعاني الإقتصاد من معدل مرتفع للتضخم بالإضافة إلى عوامل أخرى تؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي.[1]

وعليه يمكن تلخيص **الأهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يعرف بالمربع السحري لكالدور، كما هو** موضح في الشكل البياني التالي:

[1] عبد الفتاح عبد الحميد، **أصول علم الإقتصاد التحليل الإقتصادي الكلي**، الطبعة الثانية، النسر الذهبي للطباعة، مصر، 1997، ص251.

الشكل رقم(**01-04**):المربع السحري للسياسة الإقتصادية لكالدور

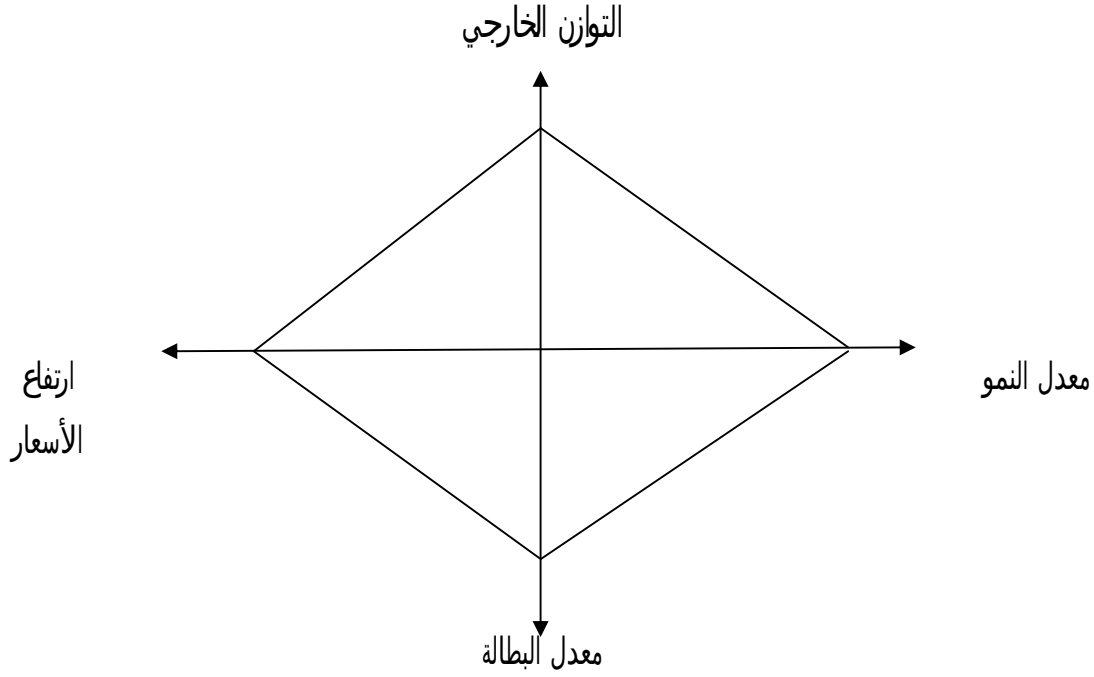

المصدر : عبد أيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص34.

رغم كل هذا إلا أن لتحديد هذه الأهداف قمنا بحصر هذه الأهداف وإبداء الاستراتيجية المتبعة لتحقيق هذا الهدف وذلك وفق الشكل التالي:

الشكل(01-05):إستراتيجية السلطات النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية.

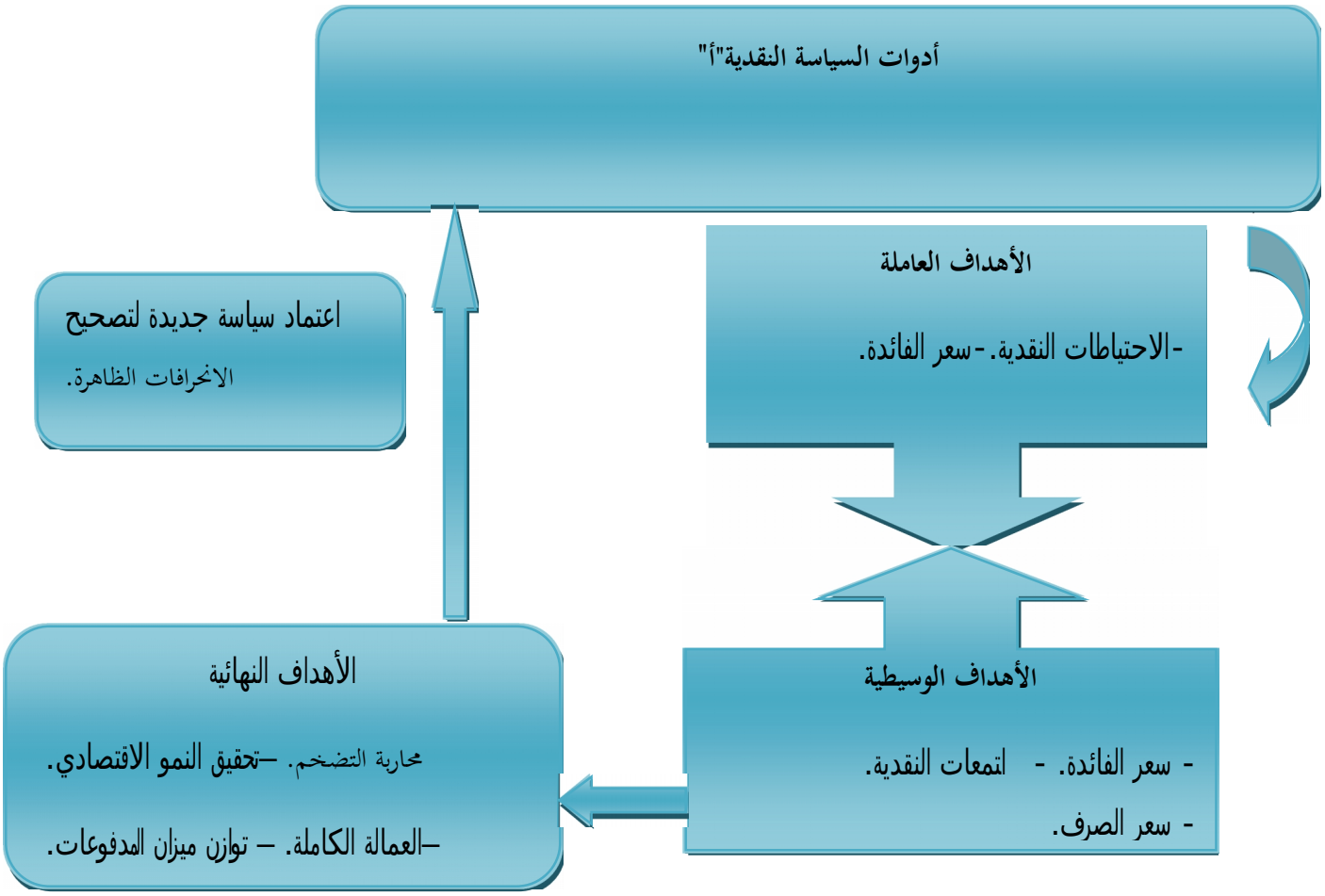

المصدر: لحلول عبد القادر،أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة "1990-2000 "، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير – جامعة سعيدة،ص4، على موقع موسوعة الإقتصاد والتمويل الإسلامي.

المطلب الرابع : العلاقة مابين السياسة النقدية والمالية

تسعى الدولة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة والمحددة، وذلك باستخدام مجموعة من السياسات منها السياستين المالية والنقدية.

ولقد أثار مشكل استخدام أي من السياستين جدلا كبيرا بين أنصار السياسة النقدية بزعامة **ميلتون فريدمان** وأنصار السياسة المالية بزعامة كينز، إلا أن هذا النقاش قد تجاوزه الزمن وتقرر أن كلا من السياستين مهم لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، وأصبح الحديث عن كيفية التنسيق بينهما.

مع العلم أن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يتم على مستويين محلي ودولي، فعلى المستوى المحلي يقصد به: "آلية تحكم العلاقة بين سلطتين مستقلتين تماما تتمثل في كل من الحكومة والبنك المركزي، ضمانا لعدم وقوع أثار غير مباشرة لإحدى السلطتين، وكذا خلق الإطار الملائم لتفعيل أداء كلتا السلطتين، في سبيل تحقيق أفضل النتائج المرجوة من كليهما "، أما التنسيق بين السياستين على المستوى الدولي، فيقصد به:" القواعد والمبادئ التي تتجاوز القوميات، والتي تم الاتفاق عليها من قبل كافة الدول الأعضاء، على تفويض المسؤوليات الرئيسية إلى حكومات الدول، مع وضع حدود تقيد من حريتها الكاملة في التصرف".

حيث تؤثر السياسة المالية في سوق الإنتاج عن طريق ادواها الرئيسية التي تتمثل في الضرائب والإنفاق الحكومي، بينما يكون مجال تاثير السياسة النقدية هو سوق النقد وذلك عن طريق ادواها الرئيسية المتمثلة في الإصدار النقدي (والذي يكون له تأثير بصفة مباشرة على عرض النقود القانونية)، عمليات السوق المفتوحة، سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني.[1]

وتعمل كلا السياستين النقدية والمالية بالتعاقب أو اما للتأثير على الطلب الكلي من خلال عدة قنوات، ففي حالة الإنفاق الحكومي تكون الزيادة في الإنفاق مباشرة من خلال التغير في النفقات العمومية(G) والذي يمثل تغيرا للناتج الداخلي الخام(PIB) وفي حالة تخفيض معدلات الضرائب(T) تكون هناك زيادة في الإنفاق الكلي مصدرها الإنفاق الاستهلاكي نتيجة ارتفاع مستوى الدخل، أما في حالة تغير العرض النقدي (M) فهذا يؤدي إلى تغير معدل الفائدة(i)، و الذي بدوره يؤثر على حجم الاستثمار.

[1] سمير حسون، الإقتصاد السياسي في النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، لبنان، 2004، ص 112.

وأهم الترتيبات المؤسسية اللازمة لتحقيق التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، والتي تتضمن مايلي:

1-الترتيبات المؤسسية:

1-1استقلالية البنك المركزي : والمقصود با الاستقلال التام للبنوك المركزية عن الحكومة، حيث تسهم استقلالية البنك المركزي في تحقيق التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، انطلاقا من العلاقة المباشرة بين استقلالية البنك المركزي والأداء الإقتصادي، إذ أكدت الدراسات منها Alesinaوsummers أن استقلالية البنك المركزي تساهم في تخفيض معدلات التضخم، بينما لا يترتب عنه منافع أو تكاليف يمكن تكبدها في أداء الإقتصاد الكلي الحقيقي.

فاستقلالية البنك المركزي تساهم في تحقيق إستقرار الأسعار،كهدف رئيسي ووحيد للسياسة النقدية، التي تسهم بدورها في تحقيق الاستقرار بالنمو الإقتصادي على المدى الطويل. [1]

1-2وضع ضوابط على إقراض البنك المركزي لأغراض تمويل العجز.

1-3الحد من التعارض بين السياستين النقدية والمالية: فلتحديد الأهداف الإقتصادية لابد أن يكون هناك اتصال وتواصل بين البنك المركزي حتى لا يكون هناك تعارض في الأهداف.

ونظرا لمدى فعالية السياستين وأثرهما العميق على الإقتصاد، فإن التنسيق بينهما يصبح ضروري، لأما يمكن أن تتعارضا مع بعضهما بصورة تضعفهما معا، مما يؤثر سلبا على تحقيق الأهداف المتوخاة[2]. فمن الأفضل أن تكون السياستين النقدية والمالية تسيران في نفس الاتجاه وتكملان بعضهما نظرا للإختلاف بين طبيعة كل منهما والذي يمكن حصره في النقاط التالية:[3]

1-3-1عمليات السياسة المالية تكون واسعة النطاق من حيث حجمها ومداها خاصة فيما يخص التاثير على الدخول، بينما تكون عمليات السياسة النقدية محدودة لاها تركز بصورة أساسية على القطاع المالي والمصرفي، فعملية التنسيق بين هاذين النوعين من العمليات يحقق فعالية أكبر للسياسة الإقتصادية.

---

[1] سهير محمود معتوق، **استقلالية البنك المركزي**، مجلة البنوك، اتحاد بنوك مصر، العدد السابع والعشرون، جانفي – فيفري 2001، ص 40-46.

[2] ضياء عبد الجيد، **إقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005، ص 199.

[3] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004 ص 383.

1-3-2تعتبر السياسة المالية بطيئة ومتصلبة لأسباب قانونية ودستورية تتمثل في التصويت عليها من طرف البرلمان وهذا يأخذ وقت طويل نوعا ما، في حين تكون الإجراءات النقدية سريعة ومرنة نسبيا ويمكن تغييرها في وقت قصير وذلك عن طريق إحداث تغيرات في معدلات إعادة الخصم، أسعار الفائدة أو نسب الإحتياط القانوني.

1-3-3تميل السياسة المالية بصفة خاصة إلى تشجيع التوسع الإقتصادي في حين قد تكون أقل قدرة على مواجهة موجات التضخم، أما السياسة النقدية فهي تؤدي دور فعال فيما يخص الاتجاهات **التضخمية** من خلال التأثير على الإئتمان المصرفي.

فقد بينت التجارب في العديد من الدول الصناعية عدم كفاية **إحدى** السياستين لوحدها في تحقيق **الإنتعاش** للإقتصاد والخروج من الأزمات، بل يجب مزج السياستين لتحقيق الأهداف المنشودة.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية وفعاليتها

تعتبر السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، إذ يمكن من خلال أدوات السياسة النقدية تحقيق الأهداف الاقتصادية ذات الأولوية، وتنقسم هذه الأدوات إلى شقين هما الأدوات المباشرة والأدوات الغير المباشرة.

رغم كل هذا إلا انه للعمل بهده الادوات لابد من إعتماد البنوك المركزية مجموعة من السياسات نذكر منها :[1]

1- السياسة الائتمانية : هي السياسة التي تتعلق بالإطار العام الذي تمارس فيه مجموعة البنوك نشاطها الإئتماني من حيث تحديد سعر الخصم، السقوف الإئتمانية، نسب الإحتياطي الإلزامي، نسبة السيولة و غيرها من القيود الكمية و النوعية التي يحق للبنك المركزي إستخدامها لتوجيه البنوك؛

2- سياسة سعر الصرف : هي السياسة التي يقرها البنك المركزي لإدارة سعر الصرف إدارة اقتصادية متوازنة بغرض الحفاظ على القدرة الشرائية للعملة الوطنية و ضمان استقرارها وعدم تدهورها عن طريق دخول هذا الأخير بائعا أو مشترياً في السوق لتحقيق الهدف؛

3- سياسة إدارة الدين العام : هي السياسة التي يقوم من خلالها البنك المركزي بإدارة الدين العام بهدف توفير السيولة النقدية اللازمة لتمويل النشاط الجاري من خلال طرح أذونات الخزانة العامة، وكذا توفير التمويل للإنفاق الإستثماري من خلال طرح السندات الطويلة و المتوسطة الأجل، إبرام القروض المحلية و الدولية .كما تتنوع أدوات السياسة النقدية التي يعمل من خلالها البنك المركزي بالسيطرة و التأثير على عرض النقد و معدل الفائدة و قابلية البنوك في منح الائتمان.

و تنقسم هذه الأدوات إلى المباشرة والغير المباشرة وذلك كما يلي :

[1] صلاح الدين كروش، **البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور- محاولة تطبيقية على الإقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015-2016، ص 10.

المطلب الأول: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

يستطيع البنك المركزي تغيير حجم الكتلة النقدية تبعا للظروف الإقتصادية السائدة، وذلك باستخدام الوسائل التالية:

1-الإصدار النقدي:

تعتبر أهمية الإصدار النقدي والخلق النقدي كأداة من أدوات السياسة النقدية، من كون إرتباط هذه العملية بتحديد كمية من وسائل الدفع المتاحة في فترة زمنية معينة وهذا يمثل لنا عملية خلق النقود والتي تشمل:

- النقود الداخلية والمتمثلة في النقود المصرفية والتسهيلات الإئتمانية.
- النقود الخارجية والمتمثلة في وحدات النقود القانونية.

وتساعد هذه الأداة التي تلجأ إليها السلطات النقدية إلى حد كبير في تحديد درجة سيولة الإقتصاد الوطني وأيضا القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، كما أن كيفية إستخدام هذه الأداة قد يعكس لنا الصورة الحقيقية للاقتصاد الوطني، وما يعاني منه من إختلالات هيكلية وأيضا درجة نموه.

وقد تتضح أهمية هذه الأداة من أدوات السياسة النقدية لو أدركنا أن كل دولة قد تواجه بموقف من مواقف الاختلال، يكون هذا الاختلال إنعكاساللعجز الإجمالي في الميزانية العامة قد تلجأ الدولة ولاسيما لو كانت من الدول السائرة في طريق النمو إلى إستخدام الإصدار النقدي كأداة لتمويل هذا العجز، قد تكون هذه الأداة وسيلة تنبيه لمعالجة العجز، وقد ينتج عنها أيضا العديد من المخاطر التي تزيد من حدة الاختلال الإقتصادي.[1]

2-الإحتياطي الإلزامي:

يقوم البنك المركزي عادة بفرض نسبة معينة تلزم البنوك التجارية بالإحتفاظ بها كإحتياطي مقابل الودائع لديها، ويسمى ذلك بالاحتياطي القانوني أو الإلزامي، بحيث يلتزم كل بنك بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك

[1] أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد، "**السياسات النقدية والبعد الدولي للأورو**"، مرجع سبق ذكره، ص 43-44.

المركزي بدون ان يحصل منها على اية فوائد، ويتم العمل بهده الأداة في سياق رغبة البنك المركزي في الحد من توسع قدرة البنوك على خلق النقود.

ففي حالة إتباع سياسة نقدية توسعية لإنعاش الاقتصاد، يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، الأمر الذي يرفع من قيمة حجم الطلب الكليوتدور عجلة الإقتصاد وتنتهي الفجو ة الكودية.

أما في حالة إتباع سياسة إنكماشية، يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني، مما يقلل من قدرة البنوك على خلق النقود والائتمان ويقلل من حجم النقد في البلاد ويساعد على مكافحة التضخم.

تعتبر سياسة الاحتياطي الإلزامي اهم الادوات التي تعمل بها الدول النامية، وذلك لعدم وجود سوق مال حقيقي في هذه الاقتصاديات.لذا يمكن للبنك المركزي إتباع سياسة السوق المفتوحة أو سعر إعادة الخصم. [1]

3-عمليات السوق المفتوحة:

يقوم البنك المركزي بالتأثير على احتياطات البنوك التجارية عن طريق بيع وشراء الأوراق المالية (أسهم، سندات)والعملات الأجنبية، وتتم هذه العملية في إطار عمليات السوق المفتوحة، إذ تعتبر هذه السوق بمثابة شبكة من الوسطاء الماليين الذين يقومون ببيع وشراء الأوراق المالية مع البنك المر كزي، ويضم هؤلاء الوسطاء ممثلين عن البنوك التجارية وشركات التأمين وعدد من الشركات الكبيرة، ويشترط لنجاح عمليات السوق المفتوحة أن يوجد سوق مزدهر للأوراق المالية يتم فيه تبادل الأسهم والسندات على أسس معروفة.

فعند إبرام الصفقات بين البنك المركز ي والبنوك التجارية تقيد أثمان هذه الصفقات لدى البنك المركزي بالزيادة أو النقصان بحسب كل صفقة في سجل إحتياطات البنوك التجارية، وعند إزدياد إحتياطات البنوك التجارية يكون بإ مكا ا أن تتوسع في تقديم القروض لزبائنها. [2]

يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية في سوق الأوراق المالية، إذ هدف هده السياسة للتاثير على الإحتياطات النقدية للبنوك التجارية، ومن ثمة التاثير على مقدرها في منح الائتمان وزيادة النقود المصرفية.

[1] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأوى، دار وائل للنشر والتوزيع، 2002، ص236-237.

[2] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 235.

فعندما يرغب البنك المركزي في تخفيض العرض النقدي، والحد من التوسع في الائتمان المصرفي، لمواجهة ظروف الرواج الاقتصادي والتي يخشى أن تؤدي إلى التضخم، فإنه يقوم ببيع الأوراق المالية الحكومية التي لديه في سوق الأوراق المالية للأفراد والمشروعات، ولتمويل شراء هذه الأوراق المالية سيقوم الأفراد والمشروعات الذين يشتروها من البنك المركزي بكتابة شيكات للبنك المركزي على حساباهم في البنوك التجارية، مما يؤدي إلى نقص حسابات البنوك التجارية لدى البنك المركزي بقيمة هذه الشيكات، وإذا كانت البنوك التجارية تحتفظ فقط بالحد الأدنى لنسبة الإحتياطي القانوني للإحتياطي النقدي لدى البنك المركزي، فإنها سوف تضطر إلى تخفيض حجم القروض، كما تلجأ إلى استدعاء بعض قروضها القديمة من العملاء، لسد ديوها للبنك المركزي والحفاظ على النسبة القانونية للإحتياطي النقدي، ومن ثم فإن هذه العملية تؤدي إلى نقص حجم الإئتمان المصرفي في النشاط الإقتصادي.

وفي الحالة العكسية، عندما يستهدف البنك المركزي زيادة العرض النقدي، والتوسع في الإئتمان المصرفي، فيقوم بشراء الأوراق المالية الحكومية من السوق المفتوحة من الأفراد والمشروعات، ويدفع قيمتها في شكل شيكات مسحوبة عليه وقابلة للدفع للمشترين، وعليه سيقوم الأفراد والمشروعات بدورهم بإيداع هذه الشيكات في حساهم لدى البنوك التجارية، مما يؤدي إلى زيادة احتياطات البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان.

وتتوقف فاعلية سياسة عمليات السوق المفتوحة على عدد من العوامل أهمها إتساع وتنظيم سوق الأوراق المالية في المجتمع، ومدى رغبة الافراد والمشروعات في الإشمار المالي. وهذه العوامل لا تتوفر بدرجة كبيرة في العديد من الدول النامية مما يقف عقبة أمام إستخدام هذه السياسة في التأثير على حجم الإئتمان المصرفي.[1]

[1] اسماعيل أحمد الشناوي، السيد محمد أحمد السريتي، **الإقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 281- 282.

المطلب الثاني:الأدوات غير المباشرة:

يستخدم البنك المركزي أحيانا إلى جانب الأدوات الأدوات المباشرة السابقة الذكر أدوات أخرى في حالة عدم تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة الإقتصادية، أو لزيادة فعاليتها والتي ـدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي لها علاقة بالإئتمان المصرفي.

1- تحديد سقف الائتمان:

وذلك بالتأثير المباشر على التسليفات الموزعة، بواسطة تحديد سقف للتسليف ويكون ذلك بتحديد أقصى حد للتسليف مع مدة زمنية محدودة عادة تكون سنة، فإجراءات تحديد السقف قد تكون كلية أو مختارة، وفي الغالب تقوم السلطات النقدية بإجراء تمييز بين التسليفات فتمنحها بطريقة أكثر أو أقل حرية، حسب القطاعات الاقتصادية أو الوحدات الاقتصادية المفيدة، وهي وضع حد أعلى لإجمالي القروض المقدمة للعملاء، وقد تكون لكافة القطاعات، أو لقطاعات معينة ومحددة وهذا ما يحد من العرض النقدي وتوليده.

2–سياسة الودائع الخاصة: وهي أن يفرض البنك المركزي نسبة معينة على ودائع المصارف التجارية، والاحتفاظ بها لدى البنك المركزي بالإضافة إلى الاحتياطي القانوني.وفي هدا حد للعرض النقدي.

3–التأثير الأدبي: يرتكز على قيام البنك المركزي بما يتمتع به من سلطان أدبي على البنوك المرخصة لإقناع تلك البنوك بإتباع سياسة تتفق مع ما يرمي إلى تحقيقه من أهداف، ويتخذ هذا الأسلوب صورة ما يدلي به البنك المركزي من تصريحات وما يقوم بتوجيهه من نصائح وتوجيهات إلى البنوك المرخصة بالإضافة إلى ما يعقده من اجتماعات مع مديري البنوك بغرض تبادل الرأي ومحاولة إقناعهم بالسياسة النقدية التي يراها مناسبة في ظروف معينة والتأثير عليهم بطريق أدبي حتى يتبعوا من جانبهم سياسة تتناسب مع ما تتطلب تلك الظروف،[1] فمثلا يستطيع البنك المركزي التأثير على المصارف التجارية عن طريق الإقناع مثل إقناع المصارف التجارية بعدم قبول خصم الأوراق التجارية، أو عدم إقراض مشروعات معينة أو عدم قبول ضمانات معينة.من أجل تحقيق مصلحة عامة التي يحتاجها الإقتصاد القومي.

ويأخذ التأثير الأدبي عدة أشكال هي:

[1] حسام علي داوود، مصطفى، وآخرون،مبادئ الإقتصادالكلي، دار المسيرة لنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن،2005 ،ص 257.

3-1الرقابة الكمية: وهي قيام البنك بإرسال مذكرات إلى البنوك التجارية لتقييد الإئتمان لأغراض معينة وبما يخدم **الإقتصاد القومي.**

3-2 الرقابة النوعية: وهو قيام البنك المركزي بتوجيه البنوك التجارية إلى تقييد الإئتمان بغض النظر عن الغرض الذي يمنح لأجله الإئتمان أو التحذير بعم خصم بعض الأوراق التجارية.

يتضح من خلال ما سبق أن هذه الأداة لن تنجح إذا لم تلتزم البنوك التجارية **بالإ**قناع الأدبي **نظرا** للعلاقة الوثيقة بينها وبين البنك المركزي، فالإقناع الأدبي عبارة عن وجود قبول لدى البنوك التجارية لتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الإئتمان، وتوجيهه **حسب الإستعلامات المختلفة.**[1]

من خلال ما سبق يتضح لنا مجموعة من الفروقات بين كل من الأدوات المياشرة والأدوات الغيرالمباشرة، ويتم إيضاح هذه الفروقات في الجدول التالي:

[1] ضياء مجيد الموسوي، **الإقتصاد النقدي**، مرجع سبق ذكره، ص271.

جدول رقم (01-04):الفرق بين الأدوات المباشرة والأدوات الغير مباشرة.

الأدوات المباشرة	الأدوات غير المباشرة
* خفض المنافسة المصرفية بين البنوك نتيجة الإفراط في تحديد نشاطها من خلال السقوف والمؤشرات الواجب احترامها، وهذا من شأنه معاقبة وردع نشاط البنوك التي تتسم بالحيوية والفعالية. * الإضرار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من الشركات الكبرى، كون هده الاخيرة بإمكانها القيام بإقراض السيولة الزائدة لديها إلى مؤسسات أخرى بفوائد أعلى. * انعدام مرونتها ومحدودية فاعليتها نظرا لصعوبة تعديلها وفقا لتغير الظروف، وانحسار تطبيقها على شرائح أو قطاعات محدودة من النظام المالي ككل. * تؤدي لبروز مشاكل إدارية نتيجة التمييز بين القطاعات والأساس الذي يتم وفقه تحديد القطاع الأساسي من غيره، وهذا ما يؤدي إلى تجاوزات يصعب الفصل فيها. * انعدام الضمانات الكفيلة بكون التسهيلات الائتمانية المقدمة لبعض القطاعات سوف تستخدم للأغراض المحددة لها. حيث أن المقترضين بإمكانهم استخدام تلك القروض في اغراض أخرى. * قد يؤدي إستخدام هذه الأساليب إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد نتيجة التمييز غير العقلاني بين القطاعات، بتمكين قطاعات معينة ليست بالضرورة هي الأحسن كفاءة من التسهيلات الائتمانية.	* حفاظ البنك المركزي على هيبته ومكانته كأعلى هيئة وسلطة نقدية في البلاد وذلك من خلال الاتصال الغير مباشر بالبنوك التجارية. * التسيير المحكم للائتمان كمّا ونوعا حسب الوضعية الاقتصادية، سواء في فترة الكساد أو في حالة الرفاهية المفرطة (التضخم). * يبقى البنك المركزي بعيدا عن التدخل المباشر والتّحكمي في عمل قوى السوق، في نفس الوقت الذي يمكنه من التحكم فيه عن بعد وبصورة غير مباشرة. * تحفيز وزيادة حدة التنافس في تحديد الأسعار وتطوير السوق النقدي. * تضمن التكييف السريع والتعديل المباشر والتلقائي وفقا لتغير ظروف السوق، ومن ثم تقلل من حجم المخاطر التي كان يمكن أن تنتج للاضطرار إلى الاستمرار في سياسة خاطئة. * تضمن التوزيع الأمثل للأموال والائتمان القائم على أساس التكلفة والعائد والمخاطرة النسبية. * يساعد على إيضاح الأوضاع السائدة وشفافيتها في السوق النقدي، ويعكس بوضوح وبشكل فوري مواطن الضغط في هذا السوق.

المصدر:لحلول عبد القادر، تأثير السياسة النقدية على الوضع الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره،ص:6.

المطلب الثالث:فعالية السياسة النقدية

يتولى البنك المركزي عملية إدارة الكتلة النقدية في التداول، حفاظا على التوازنات الكبرى في الإقتصاد الوطني، وقد يتم إتباع سياسة نقدية توسعية أو سياسة نقدية إنكماشية، وهذا حسب الهدف وحسب الوضعية **الإقتصادية السائدة، فزيادة عرض النقد،** وزيادة الائتمان المصرفي، وانخفاض أسعار الفائدة كلها تصب في إطار **السياسة النقدية** التوسعية، وفي الجهة **المعاكسة نكون بصدد سياسة نقدية إنكماشية.**

إلا أن التضارب بين السياسة النقدية والمؤشرات الإقتصادية الأخرى قد يحدث أحيانا، **فإتباع سياسة نقدية توسعية** يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال، فإذا كان الجهاز الإنتاجي غير **قادر على مواجهة الطلب** الإضافي، فيحدث التضخم النقدي في الاقتصاد الداخلي، ولمعالجة التضخم لا بد من الإستيراد لإحداث التوازن بين الكتلة النقدية **والكتلة السلعية، لإحداث التوازن بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية، فيتأثر ميزان المدفوعات وأسعار صرف** العملة، وانخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج بحثا عن أسعار فائدة أعلى، وعليه فإن البنك المركزي يجب أن يكون حذرا في تسييره للسياسة النقدية، وأن يأخذ بالإعتبار الوضع الاقتصادي السائد.[1]

يقصد بفعالية السياسة النقدية هو مدى قدرة السياسة النقدية في التأثير على مجمل **النشاط الإقتصادي بغية تحقيق الأهداف** التي **تسعى إليها السياسة النقدية.**[2]

1- فعالية السياسة النقدية وفق نموذج IS–LM

إن نموذج IS-LM يعتبر الركيزة الأساسية للإقتصاد الكلي الحديث، لذا لابد من التطرق للمنحنى (IS)ومنحنى(LM) **لنبين عمل السياسة النقدية.**

[1] علاش أحمد، **دروس وتمارين في التحليل الإقتصادي الكلي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 134- 135.

[2] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، الطبعة الأولى، زهران للنشر والتوزيع، 2013، ص 435.

شكل رقم(01–06): منحنى IS

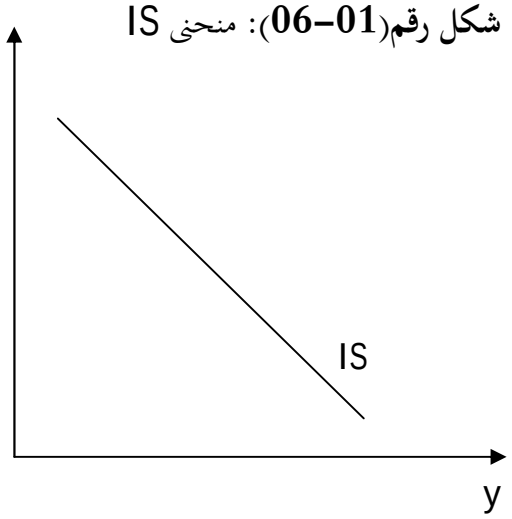

شكل رقم(01–07): منحنىLM

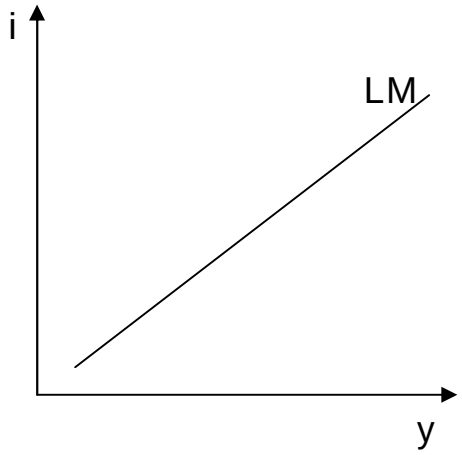

المصدر:تومي صالح،**مبادئ تحليل الاقتصاد الكلي**، **المصدر**: تومي صالح،مرجع سبق ذكره، **ص** 272. دار أسامة للنشر والتوزيع،الجزائر،2004، ص266.

يبين منحنى IS في الشكل السابق رقم(01- 06)، **توازن سوق السلع والخدمات أي يكون الإنفاق المخطط مساويا للدخل، وهو ذا ميل سالب، إذ يدل الميل السالب على العلاقة العكسية بين سعر الفائدة** ومستوى الدخل، حيث أن تخفيض سعر الفائدة يؤدي إلى تشجيع الإستثمار، وبالتالي حدوث زيادة في مستوى الدخل.

$$i \downarrow \rightarrow I \uparrow \rightarrow y \uparrow$$

أما منحنىLM في الشكل رقم (01-07)، **يبين توازن السوق النقدية، أي تساوي الطلب على النقود مع عرضها، وهو ذا ميل موجب، لأن إرتفاع سعر الفائدة يقلل من الطلب على النقود، وللمحافظة على الطلب على النقود عند مستوى العرض الثابت، فإن مستوى الدخل يزداد.**

$$i \uparrow \rightarrow Md \downarrow \rightarrow y \uparrow$$

ويحدث التوازن الأني في السوقين (سوق السلع والخدمات، والسوق النقدية) عند نقطة تقاطع منحنى IS **مع** منحنى LM ، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم(01-08): التوازن الآني في السوقين

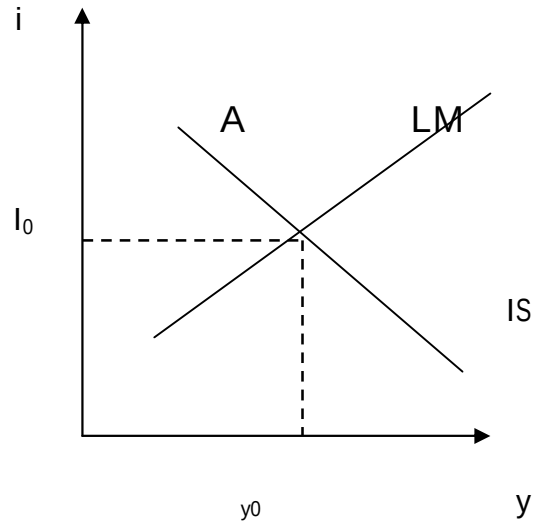

المصدر: تومي صالح، مرجع سابق، ص276.

الشكل رقم (01-09): أثر السياسة النقدية على منحنى (LM)

(سوق السلع والخدمات والسوق النقدية)

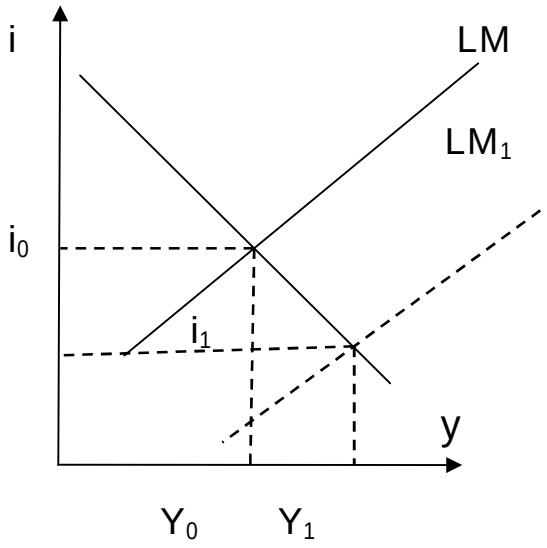

المصدر: محمد فوزي أبو سعود،**مقدمة في الإقتصادالكلي**،الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر، 2004،ص 270.

وعند تطبيق سياسة نقدية توسعية كما هو موضح في الشكل رقم(01-09)،ينتقل منحنى LM ناحية اليمينLM ، فيؤدي إلى إنخفاض سعر الفائدة وزيادة مستوى الدخل، وتكون هذه السياسة ذات فعالية كبيرة عندما يكون منحنى IS كبير المرونة، وتكون قليلة الفعالية عندما يكون منحنى IS كبير المرونة، وتكون قليلة الفعالية عندما يكون منحنى IS قليل المرونة، أي ترتبط فعالية السياسة النقدية بمرونة منحنىIS .

2- فعالية السياسة النقدية وفق نموذج AD-AS

إن نموذج العرض والطلب الكليين هو أساس نموذج الإقتصاد الكلي في دراسة وتحديد الإنتاج ومستوى السعر، وقبل توضيح فعالية السياسة النقدية وفق نموذج AD-AS، سنتطرق إلى كل منهما:

الشكل رقم(01-10):منحنى الطلب الكلي(AD)

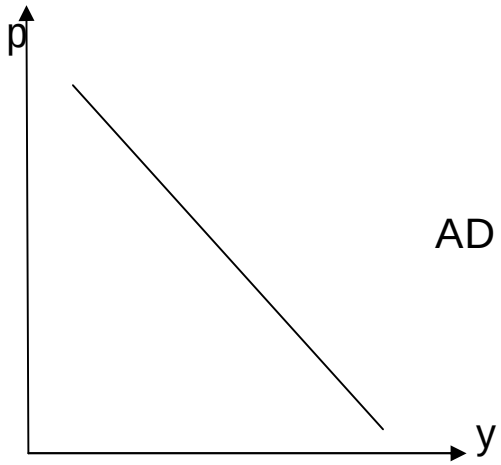

المصدر: مصطفى سليمان وأخرون، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، **الأردن**، 2007، ص136.

الشكل رقم(01-11):منحنى العرض الكلي (AS)

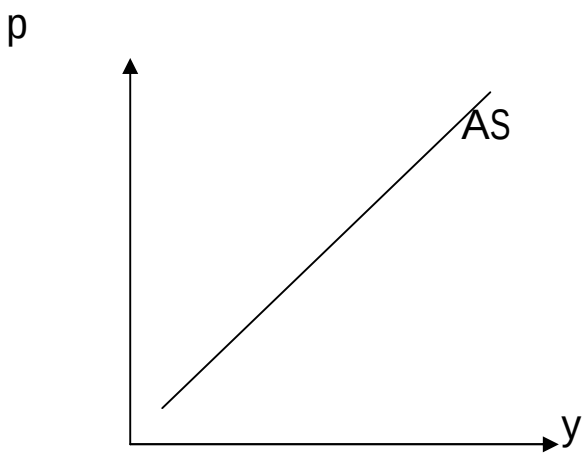

المصدر: مصطفى سليمان، مبادئ الإقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص141.

المبحث الثالث: البنك المركزي كواضع للسياسة النقدية

البنك المركزي هو منظمة مستقلة تلزمها حكومة الدولة بإدارة الوظائف المالية الرئيسية، مثل إصدار عملة الدولة، والمحافظة عل قيمتها النقدية، والمساهمة في تنظيم كمية عرض النقد، متابعة كافة العمليات الخاصة بالمصارف التجارية، ويكون ذلك من خلال مجموعة من الوظائف التي يقوم بها في ضمن استقلاليته المحددة.

المطلب الأول: تعريف البنك المركزي، وظائفه وخصائصه

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية، وهو الذي يقع على قمة الجهاز المصرفي والمشرف على وضع حجر الأساس للسياسة النقدية، إذ يلعب دورا مهما في بلوغ أهداف السلطة النقدية التي تسعى إلى تحقيقها.

1-تعريف البنك المركزي:

يعتبر البنك المركزي أساس الجهاز المصرفي، فهو يمثل المؤسسة التي تقع على قمة الجهاز المصرفي لأي بلد، ومن أهداف البنك المركزي هو السهر على السير الحسن للمنظومة المصرفية وضمان سلامتها وديمومتها والسهر على إكتشاف التجاوزات فهدفه يختلف عن هدف البنوك التجارية التي تسعى لتحقيق الربح.كما أن هناك عدة تعاريف قدمت للبنك المركزي منها

1. البنك المركزي هو مؤسسة مالية تقف على قمة الجهاز المصرفي في الدولة، ولا يهدف البنك المركزي إلى تحقيق الربح مثل البنوك التجارية بل يهدف إلى تحقيق المصلحة الإقتصادية العامة بالمجتمع، وخاصة تحقيق الإستقرار المالي والنقدي، وذلك من خلال استخدامه للسياسة النقدية، وبالتالي فالبنك المركزي يهدف إلى زيادة مستوى الناتج القومي والإرتفاع بمعدل النمو الإقتصادي، فضلا عن إرتفاع مستوى التوظيف.[1]
2. كما عرفه عبد الغفار:" يوجد في كل دولة بنك رئيسي يمثل قمة الجهاز المصرفي والذي يتولى عمليات الإشراف والرقابة على هذا الجهاز بما يمثله من بنوك ومصارف مختلفة وهذا البنك يعرف

[1] علي عبد الوهاب نجا، محمد عزت محمد غزلان، عبير شعبان عبده، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 211.

بالبنك المركزي، ويعرف هذا البنك بأنه بنك البنوك ومن أعماله إدارة احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية ورسم وتوجيه السياسات النقدية في الدولة إلى جانب عمليات الرقابة والإشراف.[1]

3. هو البنك الذي يرسم السياسة النقدية في الدولة وذلك بغرض تحقيق أكبر قدر من النمو الاقتصادي ومكافحة التقلبات النقدية والتنسيق بين البنوك التجارية [2].
4. البنك المركزي عبارة عن مؤسسة نقدية مركزية تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة، ومسؤولا عن النظام النقدي للدولة كما أنه يأتي على رأس المنظومة المصرفية للدولة[3].
5. البنك المركزي يعتبر المصرف الذي يتربع على قمة الجهاز المصرفي ويستطيع تحويل الأصول النقدية إلى حقيقية، والأصول الحقيقية إلى نقدية،كما أنه يحتكر عملية إصدار النقد ويدير ويوجه شؤون النقد في البلاد.[4]

كل هذه التعاريف تصب في معنى واحد ألا وهو أن البنك المركزي يعتبر النواة الأساسية لاقتصاد أي بلد، حيث يعتبر البنك المركزي بنك البنوك وكل البنوك التجارية تتعامل معه، كما أنه مستشار الدولة من الناحية الاقتصادية واهم الخطوات التي تقوم بها وذلك بعد دراسة للوضعية الاقتصادية الراهنة ويتخذ على أساسها التدابير اللازمة لذلك.

2- وظائف البنك المركزي:

تتعدد وظائف البنك المركزي على مستوى دول العالم ويمكن إجمالها فيما يلي:[5]

1. إصدار وتنظيم العملة في الدولة فيما يعرف ببنك الإصدار.
2. القيام بالأعمال المصرفية للقطاع الحكومي فيما يعرف ببنك الحكومة.
3. الملجأ الأخير لجميع البنوك وقيامه بأعمال المقاصة والرقابة عليها فيما يعرف ببنك البنوك.
4. التحكم في حجم الائتمان والرقابة عليه بتنفيذ السياسة النقدية.

---

[1] عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، **المنشآت المالية ودورها في التنمية الإقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 87.

[2] أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد النقدي و الدولي** ،مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2009، ص 285.

[3] ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، 2008، ص243.

[4] جميل الزيدنين، **أساسيات الجهاز المالي ـالمنظور العلمي** ـ، الطبعة الأولى، وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999،ص 75،76.

[5] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2013، ص352ـ 353.

5. يقوم بإدارة لإحتياطات الدولية من النقد الأجنبي وسعر الصرف.
6. المحافظة على الإحتياطي النقدي للبنوك في النظام المصرفي.
7. إعادة خصم الأوراق المالية والتجارية لتمويل البنوك الأخرى.
8. المساهمة في أعمال التخطيط الإقتصادي وتمثيل النظام المصرفي في أعمال التخطيط.
9. تقديم المشورة الإقتصادية والمالية للدولة.
10. وظائف أخرى من أهمها إعداد الميزانيات ا معة للبنوك وتنظيم إحصاءات الإئتمان والتأثير الأدبي على البنوك.

3- خصائص البنك المركزي:

يتميز البنك المركزي بمجموعة من الخصائص، وهي:[1]

1. يعد البنك المركزي مؤسسة نقدية تتبع لملكية عامة؛ إذ تتولى حكومات الدول إدارة البنك المركزي، والإشراف عليه عن طريق وضع مجموعة من القوانين التي تحدد بموجبها الواجبات والأهداف الخاصة به.
2. يوجد البنك المركزي في صدارة الجهاز المصرفي؛ لأنه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك التجارية. لا يهتم البنك المركزي بتحقيق الأرباح، بل يعتمد وجوده على تحقيق المصالح العامة للدولة.
3. يتميز البنك المركزي بقدرته على تحويل الأصول ذات الطبيعة الحقيقية أو الثابتة، مثل العقارات إلى أصول نقدية.
4. يعد البنك المركزي المؤسسة المالية التي تحتكر عملية إصدار النقود.
5. يرتبط البنك المركزي بعلاقة قوية مع البنوك التجارية، ويمتلك أساليب مختلفة وسلطة للتأثير على فعاليات ونشاطات هذه البنوك؛ مما يساهم بتحقيق السياسة الإقتصادية الخاصة بالدولة.
6. يعد البنك المركزي مؤسسة مستقلة بإدارة السياسة النقدية، ولا تتدخل السلطة التنفيذية بطبيعة عمله.

[1] زكرياء الدوري، وأخرون، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص26-27.

المطلب الثاني: البنك المركزي وعرض النقد

يعتبر البنك المركزي مصدر للنقود القانونية وخالقا لها، ومراقب لعمل البنوك ويؤثر عليها في خلق نقود الودائع وذلك بالتحكم في حجم وسائل الدفع والإئتمان سواء بالزيادة أو النقص حسب الحالة **الإقتصادية** السائدة أنذاك، حيث أن التغير في كمية النقود المعروضة يمكن أن يؤثر في الدخل القومي والأسعار وفي مختلف **مؤشرات الإقتصاد الكلي.**

يقوم البنك المركزي بتنفيذ سياسة نقدية معينة من أجل تحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية التي تسطرها الدولة، إذ يمكن لهذه السياسة أن تأخذ اتجاهين:[1]

1- سياسة نقدية توسعية: تكون من خلال قيام البنك المركزي بزيادة عرض النقود عن طريق زيادة حجم وسائل الدفع، تشجيع الإئتمان او خفض سعر الفائدة، ويكون ذلك بهدف **تحقيق زيادة النشاط الإقتصادي، دعم القوة الشرائية والطلب الاستثماري حيث** يمكن **أن تتسبب** تلك الزيادة في عرض النقود في معدل تضخم مقبول.

2- سياسة نقدية إنكماشية: إذ تقوم السلطات النقدية بتقييد الإنفاق والائتمان من خلال التقليل من حجم وسائل الدفع، ورفع سعر الفائدة لتشجيع الأفراد على الادخار والتقليل من الاستهلاك، وتطبق هذه السياسة في حالة حدوث ضغوط تضخمية مرتفعة تؤدي إلى المطالبة بالزيادة في الأجور.

يقوم البنك المركزي بالتحكم في نمو المعروض النقدي بشكل يتوافق ويتساير مع نمو الناتج المحلي الإجمالي والإستقرار في المستوى العام للأسعار، فحتى يتمكن البنك المركزي من التحكم في عرض النقود، **فإنه يقوم بتحديد ثلاث عوامل أساسية:**

1. **وهي متطلبات الإحتياطات القانونية الجزئية، وذلك من خلا**ل تغير نسبة الإحتياطي القانوني.
2. الإحتياطات غير المقترضة بواسطة **عمليات السوق المفتوحة.**
3. الإحتياطات المقترضة عن طريق تغيير سعر الخصم.

[1] مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والإئتمان، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 1999، ص 85- 86.

إذ يؤدي تغير أحد العوامل الثلاثة المذكورة إلى إنتقال منحنى عرض النقود إلى اليسار في حال الإنخفاض، وإلى اليمين في حالة الإرتفاع، فزيادة الإحتياطات غير المقترضة للبنوك التجارية تزيد من إمكانياتها في منح القروض.

وبالتالي إرتفاع العرض النقدي بمقدار مضاعف **حسب المعادلة التالية:**

المطلب الثالث: إستقلالية البنك المركزي

لا بد من الإشارة إلى أهمية استقلالية البنك المركزي حتى يتمكن من تطبيق سياسة نقدية فعالة وناجعة في معالجة أهم المتغيرات الإقتصادية.

1-تعريف استقلالية البنك المركزي:

حتى يستطيع البنك المركزي من أداء مهامه وتحقيق الأهداف أن يكون يتمتع بالاستقلالية وهو الشيء **الذي نادى به** الكثير من الاقتصاديين.

تتمثل استقلالية البنك المركزي في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر،المتمثل في تعيين نوع من القواعد للسياسة النقدية يتحتم إتباعها حتى وان كانت هذه القواعد تحد منحرية البنك المركزي في التصرف عند إدارته للسياسة النقدية **إلا أنا تضمن عدم وجود أي تدخل من السلطة السياسية وتضمن له استقلالية عنها.**[1]

ونقصد باستقلالية البنك المركزي هو استقلاليته من جانب أربع نواحي، وهذا حتى يكون للبنك المركزي فعالية أكثر في أداء مهامه وتتمثل هذه النواحي الأربع في:[2]

1-1الإستقلال الإشرافي:هو أن البنك المركزي يكون حاسم في تنفيذ القواعد، **وفرض العقوبات وإدارة** الازمات بوضع قوانين تحمي المشرفين اثناء مزاولتهم لمهامهم حتى لا يمكن مقاضاتهم شخصيا عما يقومون من إجراءات، وهو ما قد يصيب عملية الإشراف بالشلل،كما أن دفع مرتبات ملائمة يساعد البنوك المركزية في

[1] **زينب عوض الله**، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص284.
[2] مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر2002، ص 24-25.

جذب الموظفين الأكفاء والإحتفاظ بهم ويحبط قبول الرشوة، كل هدا يؤدي إلى منح المشرفين السلطة الكاملة لسحب ومنح التراخيص ووضع كل القواعد الملائمة لها.

1-2الإستقلال المؤسسي: نجد فيه ترتيبات واضحة لفصل وتعيين كبار الموظفين، وتحديد هيكل التنظيم والإدارة في البنك المركزي، وأدوار ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والشفافية في عملية اتخاذ القرار.

1-3استقلال الموازنة: وهو شيء ضروري لابد منه من أجل منح البنك المركزي حرية تعيين وتقرير الموظفين وتدريبهم وما يحتاجه لدفع مكافاتهم.

ومنه استقلالية البنك المركزي تعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية المسطرة وهذا يمنح للسلطة النقدية إمتياز عن السلطة السياسية، فالسلطة النقدية المستقلة تعمل على تحديد الأهداف للسياسة النقدية وتحقيقها وفقا للظروف المحيطة دون مراعاة أي جانب أخر بالإضافة إلى الشفافية في التعامل وفي منح الإحصائيات والتقارير النقدية المالية للجمهور والاستعداد للمسائلة والمواجهة أمام أصحاب الاختصاص.كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى إنضباط النظام في رسم السياسة النقدية وتطبيقها.

2-مؤشرات إستقلالية البنك المركزي:

حظي موضوع إستقلالية البنك المركزي إهتمام كبير من قبل العديد من الإقتصاديين، حيث إهتمت ببحث العلاقة بين درجة الإستقلالية من جهة ومعدلات التضخم ومستويات النمو للعديد من الدول من جهة أخرى.إذ أجمعت الدراسات على وجود بنك مستقل في بلد ما من شأنه أن يؤدي إلى خفض معدلات التضخم دون أن يكون هناك تأثير سلبي على معدلات النمو، وعليه نادت الكثير من الدراسات بضرورة إستقلالية البنك المركزي إذا أرادت هذه الاقتصاديات الوصول للبعيد، والتي لا تتحقق إلا بتوفر جملة من المعايير تتمثل فيما يلي:[1]

[1] محمد دويدار، أسامة محمد الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 277 ـ 278.

- مدى إلتزام البنك المركزي بتمويل العجز في الإنفاق الحكومي، وكذلك مدى إلتزامه بشراء أدوات دين حكومية بشكل مباشر(سوق الإصدار الأولي).ومدى إلتزامه بمنح تأمينات حكومية للحكومة وهيئاتها ومؤسساتها.

- مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي البنوك المركزية وأعضاء مجالس إدارتها، ومدة ولايتهم، ومعدل إستقرارهم في وظائفهم، ومدى التمثيل الحكومي في هذه المجالس، وإذا كان هناك تمثيل فهل يقتصر على مجرد التشاور وإبداء الرأي، أم أنه يمتد إلى حق التصويت والمشاركة في إتخاذ القرارات.بالإضافة إلى سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي.

- المكانة الخاصة لهدف المحافظة على إستقرار الأسعار وقيمة العملة كهدف للسياسة النقدية، وما إذا كان هو الهدف الوحيد أم أنه الهدف الأول والرئيسي مع أهداف أخرى.

- خضوع البنك المركزي للمساءلة والمحاسبة، والمقصود بها خضوع البنك المركزي لرقابة إحدى الجهات والتي غالبا ما تكون ممثلة في البرلمان، حيث يقوم البنك المركزي بتقديم تقاريره إلى هذه الجهة، ويقوم بتبادل الآراء حول سياساته المستخدمة لتحقيق هدفه.

رغم كل هذا إلا أنه هناك تضارب في الآراء بين مؤيد ومعارض لإستقلالية البنك المركزي[1] فبالنسبة لمؤيدي إستقلالية البنك المركزي يرون أن السياسيين أعضاء الحكومة يهتمون بالسياسات القصيرة الأجل فيوجهون السياسة النقدية إلى تحقيق إستقرار الأسعار، رفع معدل العمالة، تمويل عجز الموازنة العامة في المدى القصير، وهذا ما ينجم عنه أثار تضخمية على المدى الطويل عكس لو أنه يتم صياغة السياسة النقدية وتأطير أهدافها من قبل مسؤولين بعيدين عن السياسة لأنه يكون هدفهم الأول تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل.

أما الاتجاه المعارض لاستقلالية البنك المركزي يرى أنه لا يمكن للبنك المركزي الحيازة على الإستقلالية التامة.إذ يوجد دائما تأثير للحكومة سواء كان مباشر أو غير مباشر وكانت حججهم كالأتي:

- لا يمكن التمسك بالإستقلالية بشكل دائم خاصة في الحالات الحرجة كالحروب والأزمات.

[1] سهام محمد السويدي، **إستقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2010، ص36 - 45.

- البنك المركزي مضطر لمسايرة السلطة التشريعية والتنفيذية وتجنب التصادم معها لضمان إستقلاليته، وبالتالي يحدث تحيز من قبل البنك المركزي للسلطة السياسية وذلك عن طريق تبنيه سياسة نقدية غير شفافة.
- لو كانت هناك إستقلالية تامة للبنك المركزي فإن هذا يؤدي لا محالة إلى إحداث تعارض بين السياسة النقدية والسياسات الإقتصادية الأخرى. وبالتالي وقوع الإقتصاد في مشكل لا خروج منه لمناداة كل رأي برأيه وسعي كل سلطة لفرض نفسها.

كلنا نعرف أنه في حالة فشل إقتصاد بلد ما أو عدم تحقيق أهداف معينة فإن المسؤولية تقع على عاتق الحكومة بالدرجة الاولى.لدا فمن حقها التدخل وفرض سيطرها على السياسة النقدية كباقي السياسات الأخرى.[1]

[1] سهام محمد السويدي، **استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 45.

المبحث الرابع: عوامل نجاح السياسة النقدية وعوائق فعاليتها

إن السياسة النقدية هي تلك الإجراءات التي تستهدف التأثير على حجم الكتلة النقدية **من أجل تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، ولتحقيق** ذلك لابد من توفر مجموعة من **الخصائص والعوامل** التي تساعد على نجاحها.

المطلب الأول: خصائص السياسة النقدية

ترسم اهداف السياسة النقدية في جل الدول حسب الوضعية الإقتصادية السائدة والمحيطة بها، إذ تتمثل هذه الأهداف حسب المربع السحري لكالدور في:[1]

1. تخفيض معدل **التضخم.**
2. خفض معدل البطالة.
3. **رفع معدلات النمو.**
4. توازن في ميزان المدفوعات.

عانت الدول النامية من الإستعمار ولم تتحرر منه إلا مؤخرا لذا كانت معظم هذه الدول تسعى لأهم **هدف لديها وهو تحقيق التنمية الإقتصادية، إذ يعرفها البنك المركزي على أنها زيادة قابلة للاستمرار** في **مستويات المعيشة وذلك برفع مستوى الإستهلاك**، الصحة، التعليم وحماية البيئة، **بالإضافة** إلى المساواة في **الفرص والحريات السياسية والمدنية.**

هذا ما جعل السياسة النقدية تحتل مرتبة متأخرة لدى هذه الدول لأسباب تتعلق بالأوضاع المؤسسية وقلة **الإمكانيات المتاحة لدى السلطات لإدارة سياستها بفعالية، إذ** كانت البنوك المركزية تعاني **من هيمنة وسيطرة الحكومة عليها، إذ ساد إعتقاد** أنذاك هو أنه لتحقيق التنمية لابد من بعض التضخم، وأن السياسات التضخمية تمنح الحكومات فرصة الحصول على عوائد مالية من أجل استخدامها في تمويل مشروعات **التنمية** في **إطار الملكية العامة، رغم هذا إلا أنه مع مرور الوقت وإ**رتفاع معدلات التضخم وتأثيره على الأسعار وجعل

[1] فرج إبراهيم محمود محمد، **تأثير السياسة النقدية على المتغيرات الإقتصادية الكلية في إطار برامج الإصلاح (تجربة الإقتصاد المصري)، معهد** الدراسات والبحوث الإحصائية، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر، 2004، ص 10.

الاسعار ترتفع لحد ملتهب وتدهور معدل التنمية جعل هده الدول تعيد النظر في اعتقاداها وتسعى للتخلص من التضخم.

بعد كل هذا بدأت الدول النامية في مراجعة دور السياسة النقدية كواحدة من أهم السياسات الإقتصادية بهدف توفير المتطلبات المؤسسية والظروف الموضوعية التي تمكن السلطات النقدية بها من وضع سياستها الموضع المناسب وتحقيق أقصى عائد من رواء تطبيقها، لاسيما أن السياسة النقدية تعمل من خلال التغير في سعر الفائدة إذ أن التغير في عرض النقدي يؤدي إلى التغير في سعر الفائدة والذي يؤثر بدوره على الإستثمار.[1]

عانت البنوك المركزية في الدول النامية من عدة صعوبات وعقبات في تنفيد سياساها النقدية، خصوصا في التحكم في السيولة البنكية عن طريق الأساليب الغير مباشرة للسياسات النقدية، في حين تظهر إمكانية توجيه هذه السياسات عن طريق الأساليب المباشرة فصعوبة التحكم في السيولة البنكية عن طريق الأساليب الغير مباشرة تنبع من صعوبة تطبيق سياسة سعر الخصم وسياسة السوق المفتوحة مقارنة مع سياسة الاحتياطي الإلزامي.

فسياسة إعادة الخصم ما تزال محدودة الفعالية في هذه البلدان نظرا لعدة معوقات، تكمن أساسا في وجود فروع لبنوك أجنبية يصعب على البنك المركزي ضبط سيولتها بسبب قلة لجوئها لإعادة تمويل نفسها من قبل البنك المركزي ، حيث تعتمد على مصادر تمويل أجنبية . أضف إلى ذلك ضيق نطاق السوق النقدية ومحدودية التعامل بالأوراق التجارية وأذونات الخزينة،كما أن أغلب المشاريع الاستثمارية تعتمد على التمويل الذاتي للاستثمارات بعيدا عن الجهاز المصرفي.

كما تصطدم سياسة الخصم في الدول النامية كذلك بحالة المؤسسات العمومية، حيث أن الحصة الأكبر من القروض البنكية تمنح للقطاع العمومي، وعليه فعندما تكون هذه المؤسسات خاسرة فإن الحل يكمن في منح القروض المكثفة وبأسعار فائدة تمييزية لا تعرض أ وضمان بقائها، أضف إلى ذلك التدخل الحكومي في التحديد الإداري لمعدلات الفائدة بما فيها معدلات الخصم وهو ما يعيق إتباع هذه السياسة.

[1] سهير محمود معتوق، **السياسة النقدية في التحليل الكينزي والنقدي مع إشارة للبلاد المتخلفة**، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، يناير، أبريل، 1987، ص193- 194.

أما بشأن سياسة السوق المفتوحة فإنه يصعب كثيرا تطبيقها في الدول النامية لعدم توفر شروط ومقومات نجاحها وفعاليتها، خصوصا بسبب نقص وضيق الأسواق المالية والنقدية، وضعف نشاطها الناتج عن تخلف العادة المصرفية، وقلة التعامل بالأصول المالية و الأوراق التجارية، وكذا قلة إنتشار المؤسسات الصناعية وشركات المساهمة وإصدارها القليل للأوراق المالية، وقلة شبكة المؤسسات المالية والمصرفية التي تعمل على جذب المدخرات وتوظيفها في الأسهم والسندات كما أن المستثمر في هذه الدول يفضل توظيف أمواله في السوق الحقيقية التي تضمن له الحصول على الأرباح وبدون مخاطرة.

وبالنسبة لسياسة الاحتياطي النقدي القانوني فهي تبقى وسيلة أكثر فعالية مقارنة مع السياستين السابقتين و ذات أهمية بالغة بالنسبة للبنك المركزي في إدارة وتوجيه سياسته النقدية، في إقتصاد يفتقر لأسواق نقدية ومالية وذلك من خلال الأثر المباشر الممكن إحداثه على حجم الائتمان المصرفي حتى إذا كان للبنوك مصادر تمويلية خارجية فهذه الأداة تمكن البنك المركزي من إحكام سيطرته على السيولة البنكية.

المطلب الثاني: عوامل نجاح السياسة النقدية

لنجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام، لابد من توفر مجموعة من الشروط والعوامل أهمها:

1. توفر قدر ملائم من الإستقرار السياسي، من خلال توفير مناخ الأمن والتقليص من تعاقب الحكومات لإعطاء مناخ إستثماري قادر على إستيعاب تحركات رؤوس الأموال، وكذا الإستثمارات المختلفة.[1]
2. الإعتماد على سعر صرف مرن، إذ تحقق السياسة النقدية فعاليتها في إقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من إقتصاد سعر صرف ثابت.[2]
3. توفير إطار تشريعي وإداري مستقر تعمل في إطاره المؤسسات المالية.[1]

[1] أرونسوهيرناندیز-كاتا، **لزيادة النمو الإستثماري في إفريقيا جنوب الصحراء**، مادا يمكن عمله، مجلة التمويل والتنمية، المجلد رقم37، العدد رقم04، ديسمبر2000، ص 31.

[2] دحمان بن عبد الفتاح، **السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي**، دراسة حالة الإقتصاد الجزائري، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004،ص 211.

4. إن السياسة النقدية الفعالة يجب أن تستند إلى نظرة واسعة تتضمن توفر معلومات للسلطة النقدية يتيح لها فهمها ومعرفة شاملة حول تشغيل الإقتصاد. ولذلك فمن الطبيعي أن تقوم السلطات النقدية بجمع تلك المعلومات من كافة القطاعات الإقتصادية، بشكل مباشر لتكوين حوصلة عن وضعية الإقتصاد في مختلف أسواقه وطبيعة إختلالاته وإمكانياته مثل:وضع الميزانية(عجز/فائض) نوعية وطبيعة الإختلال، تحديد معدل النمو الإقتصادي الحقيقي، نوعية البطالة، القدرات الإقتصادية، ميزان المدفوعات...
5. تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة: نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة.
6. هيكل النشاط الإقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية....، وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار.
7. مرونة الجهاز الانتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الإقتصادية لاسيما النقدية منها.
8. درجة الوعي الإدخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الإقتصادية.
9. توافر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة، ومدى أهمية السوق الموازية.
10. مدى إستقلالية البنك المركزي على الحكومة لما له من فعالية في إعداد السياسة النقدية.

رغم كل هذا إلا أنه لا يمكن التعويل على السياسة النقدية بمفردها لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، نتيجة لما يمكن أن ينشأ من تعارض عند تنفيذ هذه الأهداف، فضلا عما تتسم به اقتصاديات الدول النامية من سمات تحول دون قيام السياسة النقدية بالدور المنوطة به في دفع معدلات التنمية، لذلك فإن الأمر يستلزم أولا قيام هذه الدول بإصلاحات إقتصادية ونقدية تسمح لها بتفعيل السياسة النقدية، وثانيا تدخل الحكومات بمساندة هذه السياسة بالسياسة المالية، دون كهميش، او تحييد لدور واهمية البنك المركزي.[2]

[1] أحمد شعبان محمد علي، **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية دراسة تحليلية تطبيقية لحالات مختارة من البدان العربية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 322.

[2] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص133-134.

المطلب الثالث: عوامل ضعف السياسة النقدية

إرتبط ضعف السياسة النقدية بالدول النامية وذلك لما تعانيه من إختلال في البنيان الإقتصادي وإختلال في علاقاتها الدولية الإقتصادية وإختلال في هيكل الإئتمان القائم في هذه الدول، إذ نجد في كثير من الدول النامية إنعدام عناصر فعالية السياسة النقدية.

1. عدم وجود إستقرار في المناخ السياسي، وتقلب في وضع موازين المدفوعات، وتخلف النظم الضريبية، مما لا يشجع الإستثمار الأجنبي، وبالتالي يحول ذلك دون تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
2. تفتقر الدول النامية لوجود أسواق نقدية منظمة، كما أنه تتميز بضيق نطاق الأسواق المالية إن وجدت، من خلال قلة المؤسسات المالية والنقدية وضآلة الموجودات المالية المتداولة فيها من أدوات مالية خاصة وحكومية، وهو الشيئ الذي يقلل من كفاءة البنك المركزي و فعالية استخدامه سياسة المعدل، وإستحالة تطبيق سياسة السوق المفتوحة على نطاق واسع.[1]
3. نتيجة لضعف الدور الذي يقوم به البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية، فإن ذلك يحول دون قيام البنوك التجارية بأي دور فعال في التأثير على النشاط الإقتصادي.
4. تميل البنوك التجارية في الدول النامية إلى تقديم الإئتمان المصرفي لتمويل قطاع التجارة (تمويل قصير الأجل)، مقارنة بالتمويل المقدم للقطاع الإنتاجي (الزراعة والصناعة) وهو تمويل (طويل الأجل) الذي يعتبر أحد دعامات التنمية الإقتصادية.
5. ضعف الوعي النقدي والمصرفي، حيث يتجه الأفراد في الدول النامية إلى الإحتفاظ بموجوداهم في شكل عملة وليست ودائع أو أوراق مالية، وهو ما يدل على ضعف الدور الذي تقوم به الودائع في تسويق المدفوعات، الأمر الذي يقلل من دور البنوك التجارية لهذه الدول بالمقارنة بالدول المتقدمة الذي يعتمد فيها الأفراد بشكل أساسي في التعامل على النقود الائتمانية.
6. من بين أهداف السياسة النقدية هدف إستقرار الأسعار، وإن كان هذا الهدف يلائم إقتصاديات الدول النامية، حيث أن هذه الأخيرة تعتمد في تمويل التنمية على وسائل التمويل التضخمي

[1] طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق التمري، **مدخل إلى علم الإقتصاد**، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 389.

(التمويل بالعجز)، والنتيجة لذلك التضخم(إرتفاع الأسعار) في البلدان النامية ليس ظاهرة نقدية فحسب وإنما يعد ظاهرة هيكلية ومؤسساتية، لها أبعاد اقتصادية وإجتماعية وسياسية.

7. تركز الدخل والعمالة في الدول النامية على الإنتاج الأولي، مع إرتباطها الكبير بالتجارة الخارجية، وهذا من شأنه أن يعرض تلك الدول إلى تقلبات إقتصادية عنيفة، نتيجة للتقلبات الواسعة في الطلب العالمي على المواد الأولية.
8. يعتمد التداول النقدي بصفة أساسية في الدول النامية على النقود المادية(خاصة النقود الورقية)، أما النقود المصرفية(النقود الكتابية) فمازال دورها محدودا كأداة لتسوية المدفوعات (ماعدا العمليات التي تتم بين المؤسسات والشركات، حيث يتم إستعمال النقود المحاسبية بشكل مقبول).
9. يرجع تواضع الدور الذي تلعبه النقود المصرفية في التداول النقدي إلى قصور نماء العادات المصرفية، لأسباب عديدة منها انخفاض مستوى الدخل وانتشار عادة الاكتناز، وعدم انتشار البنوك والمؤسسات المالية في مختلف أنحاء الوطن.
10. يقوم النظام المصرفي في الدول النامية بصفة أساسية على المؤسسات التي تتعامل في الإئتمان قصير الأجل، وحرمان قطاعات هامة من الإقتصاد الوطني من الإئتمان المصرفي طويل الأجل، أضف إلى ذلك عدم كفاية الدور الذي تلعبه البنوك والمؤسسات المصرفية في جمع وتعبئة المدخرات.[1]

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص 131- 133.

خلاصة الفصل:

السياسة النقدية هي مجموعة الاعمال والتدابير التي يقوم بها البنك المركزي من خلال **عمله على النقد** لتحقيق أهداف السياسة النقدية، ويندرج عمل السلطات النقدية تقليديا في إطار السياسة الإقتصادية **بمظاهرها المختلفة** لتحقيق الأهداف التي يرمز لها عادة بالمربع السحري، والمتمثلة في معدلات نمو عالية، البطالة، استقرار الأسعار أو ما يعرف بالتضخم، توازن ميزان المدفوعات، فمن خلال هذا الفصل تم إستخلاص النتائج التالية:

1. **السياسة** النقدية لها دور جد فعال في توجيه الإقتصاد والنهوض به وتعول عليها الكثير من الدول **لتحقيق أهدافها.**
2. **للسياسة النقدية إتجاهين توسعي أو إنكماشي حيث يتم إختيار** الإتجاه الملائم حسب الوضعية **الإقتصادية لكل بلد.**
3. تستعمل السياسة النقدية مجموعة من الأدوات المباشرة والغير المباشرة **لتحقيق أهدافها المسطرة منها: سعر الفائدة، معدل إعادة الخصم،** الإقناع الأدبي...
4. يتم تحديد هذه السياسة وتأطيرها من قبل المركزي الذي يشترط فيه توفر الإستقلالية **لنجاح وفعالية** السياسة النقدية.
5. **لا** يمكن العمل بالسياسة النقدية وحدها وترك السياسات الأخرى إذ **لابد أن يكون هناك إتساق وترابط ، و أهم سياسة يتم العمل** ا جنبا إلى جنب للسياسة النقدية هي **السياسة المالية، فلابد على الإقتصاد التوفيق** في الربط بينهما **وذلك بوضع سياسة مالية مسايرة للسياسة النقدية وتسعيان لتحقيق** نفس الهدف المرجو **وتدعمه.**

تمهيد

السياسة النقدية هي جزء لا يتجزأ من السياسة الإقتصادية العامة للدولة، فهي تعبر عن ذلك التصرف القائم على مراقبة عرض النقود من قبل البنك المركزي لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية العامة، والمتمثلة في أربعة أهداف أساسية يطلق عليها الإقتصاديون إسم المربع السحري ويتعلق الأمر برفع مستويات النمو الإقتصادي، تحقيق التشغيل التام ومحاربة البطالة، تحقيق الإستقرار الداخلي محاربة التضخم وتحقيق التوازن الخارجي التوازن ميزان المدفوعات.

بالرغم من كوها اها أحد أهم سياسات الإستقرار على مستوى الإقتصادي الكلي، فمن الممكن أن يكون للسياسة النقدية نتائج غير متوقعة أو حتى غير مرغوبة في الإقتصاد، ولذلك من أجل سلامتها يفترض بصانعي السياسة النقدية أن يكونوا على دراية دقيقة بتوقيت وآثار السياسة المتبعة على الإقتصاد الحقيقي، وهو ما يتطلب فهما صحيحا للاليات التي ينتقل بها اتر هده السياسة، والتي تعبر عن ميكانيكية عمل قنوات إنتقال الأثر النقدي، فالفهم الصحيح لهذه القنوات يعتبر شرطا ضروريا لتجنب التقلبات المفاجئة في الأسعار خاصة في ظل إعتماد إستقرار الأسعار كهدف هائي واولي للسياسة النقدية. حيث حاولنا في هذا الفصل تناول النقاط التالية:

المبحث الأول: قنوات إبلاغ السياسة النقدية.

المبحث الثاني: ألية عمل وتأثير قنوات السياسة النقدية.

المبحث الثالث: المتغيرات الإقتصادية الكلية.

المبحث الرابع: تأثير السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكالدور.

المبحث الأول:قنوات إبلاغ السياسة النقدية

إن إختيار الأدوات الملائمة التي تمكن من تحقيق أقصى النتائج يفترض وجود علاقة متينة بين الأهداف المتوخاة وهذه الأدوات، وهذا يحيل إلى أن النظريات الإقتصادية وإلى القوانين التي تعدها حول المنظومة الإقتصادية والتي تخبر عن الميكانيزمات أو قنوات نقل الدوافع النقدية إلى الإقتصاد، ومن المهم أن يدرك أصحاب القرار في مجال السياسة النقدية وخاصة أصحاب القرار في مجال السياسة الإقتصادية، كيف وعن طريق أي قناة ترسل قراراهم نحو الإقتصاد والتي إتخذوها عن طريق استعمال الأدوات، لكي يتمكنوا من التأثير على الإقتصاد ومن ثمة إنجاز أهدافهم النهائية.

المطلب الأول:قناة سعر الفائدة

يعتبر سعر الفائدة من الأدوات الهامة التي تستخدم في التحكم في حجم الإئتمان وبالتالي في حجم العرض النقدي، فتحديد معدل الفائدة يعكس توجه السياسة النقدية للدولة إلى تشجيع الإستثمار في مختلف القطاعات أو الحد منه، وكذا دورها في مواجهة مشكلة التضخم والإنكماش، ويتأثر سعر الفائدة بسعر الخصم المحدد من قبل السلطة النقدية، حيث يتفاوت سعر الفائدة بين مختلف الدول وذلك لإختلاف معدلات التضخم، معدلات النمو الإقتصادي المتوقعة ووضع ميزان المدفوعات.[1]

وتؤثر أسعار الفائدة على مختلف القرارات والمؤشرات الإقتصادية التي تساهم في تحديد مستوى الدخل القومي أهمها:

1. تشجيع الجمهور على الإدخار وإيداع أموالهم في البنوك.
2. تشجيع الإستثمار وزيادة الطلب.
3. المحافظة على رؤوس الاموال المحلية ومنع هروبها نحو الخارج، وجدب رؤوس الأموال الخارجية.
4. المحافظة على إستقرار سعر صرف العملة.
5. التأثير على حجم الكتلة النقدية من خلال توسيع أو تقليص حجم الإئتمان المحلي.

[1] رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 144.

المطلب الثاني: قنوات الأسعار

نجد فيها قناتين لنقل أثر الأسعار تتمثل في قناة سعر الصرف وقنوات أسعار الأسهم والسندات **حيث** أن:

1-قناة أسعار الصرف:

يؤثر سعر الصرف على الإقتصاد، ويكون ذلك إما بشكل مباشر من خلال تأثر سعر الصرف بالصدمات أو بشكل غير مباشر بتأثير سعر الصرف على كل من التدفقات الرأسمالية الدولية، والصادرات **والواردات، إذ يرجع الإختلاف بين سعر الصرف الثابت وسعر**الصرف العائم إلى مصادر الصدمات، جقيقية كانت أو إسمية، ودرجة حركة رأس المال، ففي الإقتصاد المفتوح الذي يتسم بحركة رأس المال، يوفر سعر الصرف العائم الحماية من الصدمات الحقيقية، مثل التغير في الطلب على الصادرات أو في معدلات التبادل التجاري، **في حين يكون سعر** الصرف الثابت مرغوبا في حالة الصدمات الإسمية مثل حدوث تحول في الطلب على النقد.

2-قناة أسعار الأصول المالية:

تحدد هذه القناة ألية تأثير السياسة النقدية على الإقتصاد، ويكون ذلك عبر قناتين قناة توبين للإستثمار وذلك عبر معامل توبين والذي **يمثل العلاقة بين القيمة البورصة** للمؤسسات ومخزون رأس المال الصافي، **وقناة أثر الثروة على الإستهلاك.**[1]

2-1قناة توبين للإستثمار

يؤدي إنخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة **الأوراق التالية وتقليل نسبة الأرصدة بالمحفظة** الإستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين وبالتالي ينخفض حجم الإستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام.

[1] عبد لبد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، مرجع سبق ذكره، ص 78.

2-2قناة أثر الثروة على الإستهلاك

يؤدي إنخفاض عرض النقود إلى إنخفاض أسعار الأوراق المالية والتي يؤدي إنخفاضها إلى إنخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الإستهلاك، وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.

المطلب الثالث:قناة الإئتمان(قناة القرض)

تعطي النظرية الإقتصادية مقاربتين مكملتين لبعضهما البعض حول كيفية تأثير العوامل المالية في الدورة الإقتصادية، فالمقاربة الأولى تتمثل في قناة الإئتمان المصرفي، أما الثانية فتتمثل في قناة ميزانية المؤسسات، وكلتا القناتين تتأسس على مفهوم المعلومة الغير الكاملة وأثارها السيئة على عمل سوق الإئتمان، وتفترض قناة ميزانية المؤسسات أن هذه الإحتكاكات متولدة عن المعلومة الغير الكاملة تؤثر على سعر التمويل الخارجي من خلال القيمة الصافية الخاصة بها، وحسب قناة ميزانية المؤسسات فإن السياسة النقدية تؤدي إلى تقلبات في وضعية ميزانية المؤسسات وهذا ما يؤدي إلى زيادة الأثار المباشرة للسياسة النقدية من خلال سعر التمويل الخارجي، اما القناة الثانية التي هي قناة القرض البنكي فإنها تركز تحليلها على الدور الخاص للبنوك، من حيث أن السياسة النقدية يمكن لها التأثير في إحتياطات قطاع البنوك وبالتالي في عرض القروض لهذه الأخيرة، غير أن الدراسات التطبيقية أثبتت صعوبة التفريق بين القناتين.

1- قناة الإقراض البنكي

ترتكز قناة القرض البنكي على الدور الخاص الذي تؤديه البنوك داخل النظام المالي، نتيجة وجودها في موقع يسمح لها بحل مشاكل عدم كمال المعلومة في أسواق الإئتمان، ونتيجة هذا الدور الخاص بالبنوك فإن بعض المقترضين لا يمكن لهم الولوج إلى السوق الإئتماني إلا من خلالها، وما دام لا يوجد هناك إحلال بين الودائع والمصادر الأخرى لإعادة التمويل بالنسبة للبنوك التجارية، فإن قناة الإقراض البنكي في حالة إنخفاض العرض النقدي إلى إنخفاض حجم الودائع لدى المصارف، ومنه ينخفض حجم الإئتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الإستثمار وبالتالي الحد من النمو.

2- قناة ميزانية المؤسسات

وهذه القناة تأخذ بعين الإعتبار الصحة المالية والهيكل المالي للمقرضين من جهة، والمقترضين من جهة أخرى، كما أنا تشمل كل وسائل التمويل الخارجية وليس القرض فحسب، ولذلك فهي تعتمد على درجة الإحلال بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي.

فالمقترض يلجأ إلى الأقل تكلفة والأقل مخاطرة، وفي المقابل فإن المقرض يبحث عن التوظيف الأكثر ضمانا والذي يمكنه تعظيم أرباحه، فقناة الميزانية تعتمد على ما يسمى بعلاوة التمويل الخارجي والتي تعتمد بدورها على المركز المالي للمقترض، وتمثل الفارق بين تكلفة التمويل الذاتي للمنشأة وتمويلها عن طريق مصادر خارجية، وعليه فكلما زاد صافي الثروة للمقترض إنخفضت علاوة التمويل الخارجي و العكس صحيح، نستنتج إذن أن التقلبات في ميزانية المقترض تؤثر على شروط منح الإئتمان ومن ثم على قرارات الإستثمار والإنفاق الإستهلاكي.[1]

[1] بقبق ليلى أسمهان، **ألية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية –دراسة قياسية-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص 124.

المبحث الثاني: ألية إنتقال تأثير قنوات السياسة النقدية

تعمل السياسة النقدية على إيصال أثرها إلى المتغيرات المراد التأثير فيها، وذلك بنقل الأثر من دائرة النقدية إلى دائرة الحقيقية عبر مجموعة من القنوات مثل قناة سعر الفائدة، قنوات الأسعار...،وذلك من أجل تحقيق الهدف المرغوب وضمان إيصال التأثير.

المطلب الأول:قناة سعر الفائدة:

تعتبر قناة سعر الفائدة من اهم القنوات وذلك من خلال قدرها في التاتير المباشر على الإقتصاد الحقيقي، وخلال مدى زمني قصير نسبيا، حيث أن تخفيض سعر الفائدة عند إتباع سياسة نقدية توسعية، لمواجهة زيادة المعروض النقدي، يؤدي بدوره إلى تخفيض تكلفة رأس المال، مما ينتج عنه زيادة في كل من الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري من ناحية، وزيادة الطلب الكلي والناتج من ناحية اخرى، إذ يرى الكلاسيك ان قناة سعر الفائدة هي قناة تقليدية، اما الكينزيون فيعتبروها اهم قناة تمكن السياسة النقدية من بلوغ هدف النمو الإقتصادي.[1]

في حالة سياسة نقدية توسعية يكون التأثير على المتغيرات الإقتصادية من خلال سعر الفائدة كما يلي:

$$M \uparrow \rightarrow i \downarrow \rightarrow I \uparrow \rightarrow C \uparrow \rightarrow Yd \uparrow \rightarrow \pi \uparrow$$

حيث أن:

M: تمثل المعروض النقدي. I: تمثل الإستثمار . C : الإستهلاك.

i: تمثل سعر الفائدة. Y_d: الطلب الكلي. π:التضخم.

أما في حالة سياسة نقدية إنكماشية تقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة، يترتب عنه إحجام الأفراد عن الإستهلاك، والعمل على زيادة مدخراتهم للإستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة وتأجيل استهلاكهم وهو ما

[1] أحمد شفيق الشاذلي، قنوات **إنتقال أثر السياسة النقدية إلى الإقتصاد الحقيقي، دراسات إقتصادية**، العدد39، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر2017، ص 18.

يعرف بأثر الإحلال، من السمات الهامة لهذه القناة التأكيد على أن أسعار الفائدة الحقيقية وليست الإسمية، هي التي تؤثر بشكل كبير على قرارات المستهلكين والمستثمرين، كما تؤكد هذه القناة على أن الأثر الأكبر على الإنفاق يكون لأسعار الفائدة الحقيقية طويلة الأجل.

$$M \downarrow \rightarrow i \uparrow \rightarrow I \downarrow \rightarrow C \downarrow \rightarrow Yd \downarrow \rightarrow \pi \downarrow$$

المطلب الثاني:قنوات أسعار

تضمنت هذه القناة عدة قنوات منها قناة سعر الصرف، وقناة أسعار الأصول المالية والتي تتضمن قناتين كالأتي:

1- قناة سعر الصرف

تستطيع السياسة النقدية التأثير على سعر الصرف الحقيقي من خلال العمل على مستوى الأسعار، ومع ذلك استطاعت السياسة النقدية التأثير على صافي الصادرات في نظام سعر الصرف الثابت فإن ذلك يكون بصفة بطيئة و فترات تأخر طويلة، إلا أنه يمكن أن تكون هذه القناة فعالة عندما تكون درجة إحلال الأصول غير تامة كنتيجة لمراقبة رؤوس الأموال مثلا.

ترتبط أهمية هذه القناة بمحاولة فهم إنتقال السياسة النقدية من خلال تأثير معدلات الصرف في الصادرات الصافية، كما أن هذه القناة تستعمل آثار معدلات الفائدة، لأن إنخفاض معدلات الفائدة الحقيقية الوطنية يؤدي إلى إنخفاض معدلات الفائدة الحقيقية الوطنية يؤدي إلى إنخفاض أفضلية الودائع بالعملة الوطنية مقارنة بالودائع المعبر عنها بالعملات الأجنبية، وهذا ما ينجم عنه إنخفاض في قيمة الودائع بالعملة المحلية مقارنة بالودائع بالعملات الأجنبية، بمعنى إنخفاض في قيمة الصرف العملة المحلية، وإنخفاض قيمة النقود الوطنية يؤدي إلى إنخفاض أسعار السلع الوطنية مقارنة بالسلع الأجنبية، مما ينعكس في صورة إرتفاع الصادرات الصافية وبالتالي إرتفاع في الإنتاج الكلي.[1]

[1] بوشة محمد، **محاولة لتقييم نتائج السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الإقتصادية-حالة الجزائر-الفترة 1990- 1998**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الإقتصادية، تخصص قياس إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2012/2011، ص 82.

بناء على ما سبق، يجب على السلطات النقدية، عند إعتمادها على قناة سعر الصرف، الإنتباه لمستوى التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين، وحتى في الدول التي تتبع نظام سعر الصرف الثابت فإنها ليست بمنأى عن مواجهة الصعوبات، لأنه في النهاية سوف يقع عبء التضخم المستورد على عاتق الدولة وميزان المدفوعات على وجه الخصوص، يعمل سعر الصرف على نقل تأثير السياسة النقدية من خلال قناتين من القنوات الفرعية،هما قناة الطلب والعرض وقناة التضخم.

ينتقل أثر السياسة النقدية من خلال هاتين القناتين بصورة غير مباشرة للإقتصاد الحقيقي، إذ تؤثر تحركات سعر الصرف على الطلب والعرض الكليين، مما يؤثير بدوره على معدل التضخم بصورة غير مباشرة، ففي حالة إتباع سياسة نقدية توسعية، تنخفض أسعار الفائدة المحلية الحقيقية، مما ينعكس في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، فيزيد الحجم النسبي للأخيرة بالنسبة إلى إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي، يترتب على هذا الأثر إنخفاض سعر الصرف، الذي يؤثر بدوره على الإقتصاد عن طريق أثر الأسعار، والأثر على المراكز المالية، لذلك تعرف هاتان القناتان باسم أثر الإنتشار غير المباشر.

كما يؤدي التراجع في قيمة العملة إلى إنخفاض أسعار الصادرات، وزيادة أسعار الواردات، وبالتالي نمو قيمة الصادرات من ناحية، بالنسبة لجانب العرض، فيؤدي إنخفاض سعر الصرف إلى زيادة أسعار المدخلات المستوردة، مما يدفع المشروعات إلى زيادة أسعار السلع المحلية، وإن كان ذلك قد يؤدي إلى إرتفاع معدل التضخم في حالة عدم تغير مستوى العرض الكلي.

تحتل قناة سعر الصرف أهمية خاصة في حالة الإقتصاديات الصغيرة النامية، التي تعتمد بشكل كبير على المدخلات المستوردة، وكما يتضح من العلاقة التالية، فمع إنتهاج البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية، عن طريق زيادة المعروض النقدي، تنخفض أسعار الفائدة في السوق، نتيجة تفاعل آليات العرض والطلب على الإئتمان، كما يؤدي إلى إنخفاض سعر صرف العملة الوطنية لتراجع حافز حيازة العملة الوطنية والتخلي عن حيازة العملة الأجنبية، مما ينعكس في زيادة قيمة صافي الصادرات، حيث تصبح الصادرات في تلك الحالة أكثر تنافسية في السوق العالمي، في حين ترتفع تكلفة الواردات، مما يحد من الطلب عليها، ومن ثمة زيادة صافي الصادرات، وتصاعد الكلي، وإرتفاع الأسعار.

في حالة سياسة نقدية توسعية:

$$M \uparrow \rightarrow i \downarrow \rightarrow ex \downarrow \rightarrow Nx \uparrow \rightarrow Yd \uparrow \rightarrow \pi \uparrow$$

حيث أن:

Nx: صافي الصادرات. ex: سعر صرف العملة الوطنية.

كذلك تؤثر التغيرات في سعر الصرف على المراكز المالية للوحدات الإقتصادية، ففي العدد من الدول، تتضمن المحافظ المالية للأفراد والشركات إلتزامات بالعملات الأجنبية، وإذا لم يكن لهذه المديونيات مقابل من الأصول بالعملات الأجنبية، فإن تغيرات سعر الصرف تؤثر على صافي الثروة، وعلى نسب الديون إلى الأصول، مما يؤدي إلى بعض التغيرات في الإنفاق والإقتراض، كما قد يسفر إنخفاض سعر الصرف عن عدم إستقرار المراكز المالية لهذه الوحدات، مما ينتج عنه إنكماش الطلب الكلي من جهة أخرى، فإن سعر الصرف يؤثر في التضخم بصورة مباشرة، عن طريق ما يعرف بإسم أثر الإنتقال المباشر، حيث يؤثر سعر الصرف على التضخم بصورة مباشرة عن طريق زيادة أسعار الواردات.[1]

2-قنوات أسعار الأصول المالية

تتمثل الأصول المالية في الأوراق المالية التي بحوزة القطاع المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى، ويمكن لأسعار الأوراق المالية أن تنقل الأثر عن طريق قناتين تتمثل في قناة توبين من جهة وقناة أثر الثروة على الإستهلاك من جهة ثانية، ويكون ذلك كالأتي:[2]

2-1قناة توبين:

أوجد توبين علاقة إرتباط بين معامل توبين والإنفاق الإستثماري، فعندما يكون معامل توبين منخفض فذلك يعني أن تكلفة المشاريع منخفضة مقارنة مع الكلفة الإستثمارية لإستبدال المشروع وإستحداث الآلات، وبالتالي فإن نظرية توبين فسرت إنخفاض معدل الإستثمار إلى أدنى مستوياته في أزمة الكساد الكبير1929،إذ رأت أن إتباع سياسة نقدية إنكماشية كان هو السبب في حدوث هذه الأزمة وذلك كون أن إنخفاض كمية النقود

[1] أحمد شفيق الشاذلي، **قنوات إنتقال أثر السياسة النقدية إلى الإقتصاد الحقيقي**، دراسات إقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 21- 22.

[2] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص122.

أدى إلى إنخفاض الطلب على الأسهم ومن ثمة إنخفاض أسعارها وبالتالي إنخفاض **معامل توبين، مما دفع** المستثمرين إلى تخفيض إستثماراهم وبالتالي انخفاض الناتج القومي.

في حالة إتباع سياسة نقدية إنكماشية تكون كالأتي:

$$M \downarrow \rightarrow i \uparrow \rightarrow pe \rightarrow q \downarrow \rightarrow I \downarrow \rightarrow Yd \downarrow \rightarrow \pi \downarrow$$

حيث أن:

p_e :أسعار الأسهم q:معامل توبين

ودف معالجة الكساد وتنشيط الإقتصاد لجأت البنوك المركزية إلى زيادة المعروض النقدي وتوسيع **الإئتمان،** فإنخفاض أسعار الفائدة إلى ما يقارب 0وهذا ما شجع المضاربين والمستثمرين على الإقتراض المفرط، حيث لم توجه هذه القروض إلى الإستثمار الحقيق بل وجهت إلى سوق رؤوس الأموال، أين كانت أسعار **الأسهم** منخفضة وسبب زيادة الطلب على الأسهم ارتفعت أسعارها، مما أدى إلى إرتفاع قيمة معامل توبين، وبالتالي **إرتفاع كلفة المشروعات وشراء الآلات وإنشاء مشروعات جديدة، أي** أن المستثمرين توجهوا نحو الإستثمار الحقيقي وبالتالي إرتفع حجم الإستثمار، مما يؤدي إلى إرتفا **ع الناتج القومي.**

من خلال هذا يتبين أنه في حالة إتباع سياسة نقدية توسعية تكون كالأتي:

$$M \uparrow \rightarrow i \uparrow \rightarrow pe \uparrow \rightarrow q \uparrow \rightarrow I \uparrow \rightarrow yd \uparrow \rightarrow \pi \uparrow$$

2-2قناة أثر الثروة على الإستهلاك:

تم من خلال هذه القناة إبراز دور السياسة النقدية التي تؤديه في النشاط الإقتصادي من خلال تأثير **زيادة الثروة على الإستهلاك،** إذ ينتقل أثر السياسة النقدية للإقتصاد بالتأثير على الإستهلاك من خلال التأثير **على مستوى الدخل الدائم للفرد، يشمل هذا الدخل رأس المال الحقيقي،** إلى جانب الثروة المالية، التي تمثل **الأسهم أحد مكوناا،** حيث أوضح أن المستهلكين يحاولون تحسين مستواهم الإستهلاكي عبر الزمن من خلال

زيادة الإنفاق الذي يحدد بالدخل الحالي والموارد المحصل عليها مدى الحياة، هذه الموارد التي تتكون أساسا من الأسهم العادية، حيث عند إرتفاع أسعارها تزيد ثروة المالية وبالتالي زيادة إستهلاكهم.[1]

السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة الطلب على الأسهم وبالتالي إرتفاع أسعارها، فتزيد بذلك ثروات الأفراد أصحاب هذه الأسهم الذين يرفعون من إستهلاكهم من سلع وخدمات، وبالتالي زيادة الإستهلاك تؤدي إلى زيادة الإنتاج.

ويتم توضيح ذلك كالأتي:

$$M \uparrow \rightarrow i \downarrow \rightarrow pe \uparrow \rightarrow w \uparrow \rightarrow c \uparrow \rightarrow yd \uparrow \rightarrow \pi \uparrow$$

حيث أن: W: تمثل قيمة الثروة.

المطلب الثالث:قناة الإئتمان(قناة القرض)

مما سبق تنقسم قناة قرض الإئتمان إلى قناتين هما قناة الإقراض البنكي وقناة ميزانية المؤسسات، ويكمن أثر إنتقال السياسة النقدية عبرهما كالأتي:

1-قناة الإقراض البنكي

قناة الإئتمان هي قناة مماثلة لقناة سعر الفائدة، وتختلف عنها في تركيزها على قروض البنوك. وأن الشركات الصغيرة هي المجبرة على الخروج من مجال الاستثمار، أما الشركات الكبرى فإنها تتأثر بدرجة أقل لأن سعر الفائدة على الورقة التجارية لا يرتفع مثل سعر الفائدة على قروض البنوك.

تأتي أهمية هذه القناة في نقل أثار السياسة النقدية للإقتصاد من خلال العلاقة الوطيدة بين حجم الإئتمان والإنفاق الكلي، تتوقف كفاءة وفعالية إنتقال أثر السياسة النقدية من خلال قناة توفر الإئتمان للإقتصاد على ألية عمل أسواق الإئتمان، ومدى توفر الإئتمان المصرفي، والمراكز المالية للوحدات الإقتصادية المختلفة، حيث يرتبط توفر الإئتمان المصرفي بإتباع سياسة نقدية توسعية، يترتب عليها زيادة في حجم الإحتياطات والودائع

[1] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، مرجع سبق ذكره، ص 124.

للبنوك، مما يمكن من زيادة الإقراض المصرفي، وينتج عن ذلك زيادة في الإنفاق الإستثماري، بالتالي زيادة الدخول وإرتفاع الإنفاق الإستهلاكي، وهو ما ينعكس في زيادة الناتج الإجمالي.[1]

لقناة الإئتمان مصدران، المصدر الأول هو عدم إكتمال السوق للعديد من المقترضين حيث أن المؤسسات الصغيرة التي لا تستطيع إصدار أوراق تجارية ليس لها بديل إلا الإقتراض من البنوك، ففي حالة تخفيض البنك المركزي لإحتياطات البنوك يؤدي بهده الاخيرة إلىتخفيض منحها للقروض، وبالتالي يؤثر هذا سلبا على إستثمارات الشركات الصغيرة التي تلجأ إلى إلغاء العديد من المشاريع، والملاحظ أن قناة الائتمان هي قناة مماثلة لقناة سعر الفائدة، وتختلف عنها في تركيزها على قروض البنوك. وان الشركات الصغيرة هي المجبرة على الخروج من مجال الإستثمار، اما الشركات الكبرى فإنها تتاثر بدرجة اقل لان سعر الفائدة على الورقة التجارية لا يرتفع مثل سعر الفائدة على قروض البنوك.[2]

ففي حالة إتباع سياسة نقدية توسعية من طرف السلطة النقدية تؤدي إلى زيادة ودائع البنوك، مما يشجعها على الإقراض، ويزيد الإحتياطات غير المقرضة للبنوك بسبب مضاعف القرض الذي يدفعها إلى الإقراض أكثر هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي انخفاض معدلات الفائدة إلى التقليل من مشاكل الإنتقاء الموجه في تحريك وترشيد القرض، والذي يشير إلى أن البنوك تقلل من منح القروض عندما لا ترغب المؤسسات والعائلات في الحصول عليها بالشروط المطبقة، لكن هذا يبدو مناقضا لقانون العرض والطلب، لأنه إذا قامت الأسعار بعملها فإن مفهوم ترشيد القرض لا ينبغي أن يكون. [3]

سياسة نقدية توسعية ←زيادة الودائع ←زيادة قروض البنك ←زيادة الإستثمار←زيادة الناتج المحلي.

ومنه تكتب العلاقة التي توضح أثر الإقراض البنكي للسياسة النقدية في حالة سياسة نقدية توسعية كالتالي:

$$M \uparrow \rightarrow i \downarrow \rightarrow loans \uparrow \rightarrow I \uparrow \rightarrow C \uparrow \rightarrow Yd \uparrow \rightarrow \pi \uparrow$$

حيث أن: $loans$: حجم الإئتمان.

والعكس في حالة سياسة نقدية إنكماشية.

---

[1] أحمد شفيق الشاذلي، **قنوات إنتقال أثر السياسة النقدية إلى الإقتصاد الحقيقي**، دراسات إقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] توماس ماير وأخرون، **النقود والبينوك والإقتصاد**، ترجمة اليد أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر،الرياض، المملكة العربية السعودية،2006، ص562.

[3] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص166.

2-قناة ميزانية المؤسسات:

هناك طريقة أخرى لتأثير السياسة النقدية على ميزانية المشاريع تتمثل في المستوى العام **للأسعار، ذلك** أن مدفوعات الدين في الدول المتقدمة تكون **مثبتة تعاقديا بقيمتها الإسمية،** وبالتالي **فالإرتفاع** غير المتوقع **للمستوى العام** للأسعار بسبب توسع نقدي يؤدي إلى إنخفاض القيمة **الحقيقية للديون على المشروع، بشرط عدم** إنخفاض القيمة الحقيقية للمشروع نفسه، مما يزيد **قيمة الإنفاق، الإستثمار والناتج الكلي،** إذ أن هذه العلاقة تكتب بالعلاقة التالية:

$$M \uparrow \rightarrow P \uparrow \rightarrow i \downarrow \rightarrow loans \uparrow \rightarrow I \uparrow \rightarrow Yd \uparrow \rightarrow \pi \uparrow$$

المبحث الثالث: المتغيرات الإقتصادية الكلية

يوجد في الإقتصاد الكلي مجموعة من المتغيرات الإقتصادية الكلية، وهي تختلف في درجة أهميتها حيث تعطى الأهمية الأولى للمتغيرات الإقتصادية التالية التضخم، البطالة، نمو الإقتصادي، ميزان المدفوعات، إذ تسعى السياسة النقدية إلى معالجتها والتأثير عليها، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات الأخرى **مثل الإستثمار،** الإنفاق الحكومي، سعر الصرف...إلخ.

المطلب الأول: التضخم والبطالة

من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول المتقدمة والدول المتخلفة هما المشكلان الرئيسيان **التضخم والبطالة، إذ تسعى دوما لتحكم فيهما.**

1- التضخم:(تعريفه، أنواعه وأسبابه)

إن التضخم وباختلاف أنواعه ظاهرة إقتصادية تصيب جميع **الإقتصاديات مهما كان نوعها متقدمة أو متخلفة، لذا تسعى جلها للتخلص منه والتقليل من حدته.**

1-1 تعريف التضخم: قدمت عدة تعاريف للتضخم، نذكر منها مايلي:

1. **التضخم عبارة عن** حركة صعودية للأسعار ناجمة عن فائض الطلب الكلي عن قدرة العرض الكلي، وعن الإختلالات التي تحدث في الاقتصاد الوطني.[1]
2. **أما** المدرسة الكينزية فإنها ترى في التضخم:

«زيادة في حجم الطلب الكلي تجاه العرض الكلي وقصوره عن مواكبة الإنفاق **النقدي الكلي (الطلب الكلي)** مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار[2].».

3. **يعرف التضخم بأنه مرحة من مراحل التطور الإقتصادي والنقدي، وتتميز بزيادة كمية النقد المتداول** وإستقرار حجم السلع والخدمات المعروضة الذي يؤدي إلى إرتفاع أسعارها أمام قوة الطلب، ومن ثمة إلى **إرتفاع الأجور، والملاحظ:**[1]

[1] محمد مروان السمان وأخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)**، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص 320.
[2] ناظم الشمري: **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للنشر، عمان، 1999،ص 394.

- أولا: ليس كل إرتفاع في الأسعار يمكن أن يكون ظاهرة تضخمية.
- ثانيا: ليس إرتفاع الأسعار هو الأثر الوحيد المتولد عن التضخم، هناك الأثار الإجتماعية، الإقتصادية، التكنولوجية، النفسية والتنظيمية.
- أن الحركة الصعودية في الأسعار تقود إلى القوى المتناقضة في المشروعات الإحتكارية من جهة وقوى العمل أو نقابتهم من جهة أخرى.

4. G.OLIVE:"الإرتفاع في المستوى العام للأسعار وليس أسعار بعض السلع (إرتفاعا يولد إرتفاعات أخرى)".[2]
5. A.C.Pigou: "تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المتحقق بواسطة إستخدام عناصر الإنتاج التي تحصل على تلك الدخول".[3]

وفي الأخير يمكن القول أن التضخم هو ذلك الإرتفاع المستمر والمتزايد في الأسعار والإنخفاض المستمر والمتزايد في القدرة الشرائية.

1-2أسباب التضخم:

هناك نظريتان أساسيتان مفسرتان لأسباب التضخم، حيث أن النظرية الأولى تفسر التضخم من جانب الطلب وذلك أن التضخم ناتج عن تغير الطلب الكلي للمجتمع، بينما ترى النظرية الأخرى أنه يعود إلى تكلفة كل من السلع والخدمات، ويتم إيضاح ذلك من خلال:[4]

1-2-1 التضخم بسحب الطلب

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة زيادة الطلب الكلي الفعال بمعدل أكبر من مستوى ناتج التشغيل الكامل، وهذا يعني أن الطلب الكلي على السلع و الخدمات يتعدى الحد الأقصى لعرض السلع

---

[1] علي خالفي، المدخل إلى علم الإقتصاد، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 192.

[2] Janine Bremoud et Alain Geledan ;**Dictionnaire Economique et SOCIAL** ;Hatier ; Paris ; 1981 ; p 212.

[3] ضياء مجيد الموساوي، **الاقتصاد النقدي**، مرجع سبق ذكره، ص 215.

[4] **حسام داوود،مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 164- 165.

والخدمات، ومن ثم ترتفع الأسعار.فالزيادة في الطلب الكلي دون أن تقابله زيادة في العرض الكلي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وذلك بسبب أن المعروض من السلع والخدمات أقل من حاجة الطلب .

رغم هذا إلا أنه بعد العديد من التجارب أصبح الاقتصاديون يرون أن سبب هذا التضخم يرجع إلى تطبيق سياسات نقدية ومالية بصورة غير متوافقة مع سياسة الإنتاج والاستثمار و العمالة والدخول.مثل الإفراط في إصدار أوراق النقد،التوسع في الإنفاق العام،تخفيض المتعاقب للضرائب، كل هذا يؤدي إلى ظهور القوى والضغوط التضخمية في صورة كمية كبيرة من النقود تتبعه كمية محدودة من السلع والخدمات.

ويمكن علاج مشكل التضخم الناجم عن زيادة الطلب، إما بتخفيض معدل الزيادة في الطلب الكلي أو رفع معدل الزيادة في العرض الكلي أو كليهما.

1-2-2 تضخم دفع الكلفة

ينشأ تضخم دفع الكلفة نتيجة المطالبة أصحاب عناصر الإنتاج بعوائد أكثر لخدماتهم مما تسمح به إنتاجية تلك العناصر، ومثال ذلك أن تطلب نقابات العمالية رفع الأجور دون مراعاة الوضع الإقتصادي وهذا ما ينجم عنه تضخم دفع الأجور.

كذلك يترتب على ممارسات بعض المنشآت من أجل زيادة أرباحها بإرتفاع الأسعار وهو ما يطلق عليه تضخم دفع الأرباحProfit Push Inflation.

ويتمثل علاج التضخم من جانب العرض من خلال زيادة درجة المنافسة في الإقتصاد القومي وتقليل وتخفيض القيود التي تفرضها الدولة على تجارها الخارجية، الامر الدي يعني زيادة درجة المنافسة بين الإقتصاد القومي و العالم الخارجي ومن ثم التقليل من إمكانية لجوء بعض الشركات إلى رفع أسعارها المحلية.

1-2-3 تدخل الدولة لتصحيح الأوضاع الإقتصادية إلا أنه في بعض الحالات تكون هي سبب التضخم من أجل تحقيق جملة من الأهداف اللازمة والضرورية.

1-2-4الحروب: إن الثغرات التي تنتج عن زيادة النفقات بسبب الحروب تفرض اللجوء إلى الإقتراض من البنوك وإصدار أذونات الخزانة والإصدار النقدي، وهذه كلها عوامل تساعد على رفع نسبة التضخم.

1-2-5التضخم البنائي أو الهيكلي:

هو الذي يرتبط بطريقة الإنتاج الرأسمالي وبالقوانين الموضوعية المنظمة للنشاط الإقتصادي داخل هذا النظام، والهيكل الإقتصادي يتمثل في:" مجموعة العلاقات والنسب الثابتة والتي تمتد من خلال الزمان والمكان بين القطاعات والمناطق والكميات والتيارات الإقتصادية، والتي ترتبط بعملية إنتاج وتوزيع الموارد المادية د **اخل المجتمع"،** فالضغوط التضخمية ينعكس اثرها على الطلب او النفقة او الإنتاج، ويجد اسبابها إما في سلوك العناصر الهيكلية للإقتصاد، مثل السكان، أو شكل المشروعات، أو هيكل السوق، وإما في جمود العلاقات بين تلك العناصر، **وتمثل** ظاهرة التضخم، بمسببتها هذه الحالة المتوطنة من زمن بعيد في كافة الإقتصاديات المذكورة عن مواجهة هذا التيار التضخمي، وفشلت خطط تثبيت الأجور والأرباح والأسعار في إيقاف هذا التضخم الهيكلي.

1-3 أنواع التضخم

عرفت الأنظمة الاقتصادية عدة أنواع من التضخم تشترك جميعها في إنخفاض**القوة الشرائية للنقود وتتباين** الآثار الناجمة **عنها بين مؤثر على القطاعات الإقتصادية والإجتماعية،وبين مؤثر على بعض جوانبها، وبين من مؤثر على التجارة الخارجية فقط، ومهما تباينت الآثار وتعددت** فإن جوهر التضخم لا يختلف من نظام إقتصادي إلى أخر وتتمثل أهم هذه الأنواع في: [1]

1-3-1التضخم الحقيقي: هو:"زيادة في الطلب الكلي التي **لا يرافقها زيادة** في العرض الكلي نظرا لوصول **الإقتصاد وإلى** مرحلة **التشغيل الكامل الأمر الذي يسبب** إرتفاعا في المستوى العام للأسعار "، وعادة ما يكون في **الدول المتقدمة** التي تتمتع بجهاز إنتاجي مرن، أو الدول النامية التي تجاوزت مرحلة التخلف.

إن إرتفاع الأسعار في مرحلة التشغيل غير الكامل لا يعد تضخماً لأن الدخول تتزايد مع تزايد أسعار السلع والخدمات وأن العرض ينمو لمواجهة الطلب، أما في التضخم الحقيقي فإن العرض يتوقف **عن النمو وكما يقول كينز: يتنافس المنظمون للحصول على عناصر الإنتاج فيدفعون أسعارا أعلى للعمال والأرض والمواد الأولية** لذلك تزداد التكلفة، فالزيادة في الإنتاج لا تستطيع مواجهة الزيادة في الطلب فيظهر الارتفاع العام في الأسعار.

لأن زيادة أسعار السلع التي تفوق الزيادة في الدخول ويدخل الإقتصاد مرحلة التضخم الحقيقي، أو **التضخم الصحيح وأحيانا يطلق عليه البعض التضخم الفعلي.**

[1] علي كنعان، **محاضرات في النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، أستاذ في كلية الاقتصاد،جامعة دمشق،ص 253. 256.

1-3-2التضخم المكبوت: هو أحد أنواع التضخم الذي يظهر بسبب ظروف معينة لا علاقة لها بالعرض والطلب، وإنما لدور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية وبالأخص يظهر في الدول ذات التخطيط المركزي كذلك في الدول النامية التي تزيد من وضع نتيجة سياسة تعطيل القوانين الاقتصادية الموضوعية باستخدام نظام التسعير الجبري والرقابة التموينية لفرض أسعار محددة فيظهر الإستقرار النقدي لكنه عندما تنخفض درجة الرقابة يظهر بصورة سريعة ومفاجئة معدلات مرتفعة 50بالمائة مثلا أو أكثر فيؤدي بشكل مفاجئ لظهور الفقر المدقع والغنى الفاحش".

1-3-3التضخم الزاحف: تعاني منه معظم دول العالم كونه ينتج عن زيادة حاجات ومتطلبات السكان بسبب الزيادة في حجم السكان، فتضطر الدولة إلى تمويل جانب من الإ نفاق الإستثماري لتلبية حاجاتا عن طريق إصدار نقود بلا غطاء، الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع الاسعار، ويكون هذا النوع من التضخم بمعدلات منخفضة نسبيا ولكنه مستمر، وهو يختلف في فترات المناسبات والأعياد والسياحة عن الفترات الإعتيادية الأخرى التي ينخفض فيها حجم الإستهلاك، ويمكن تلخيص الأسباب التي تؤدي إلى ظهور التضخم الزاحف فيما يلي:[1]

- الزيادة الطبيعية للسكان وتطور إحتياجاتهم، دون ان يواكب ذلك زيادة في عرض السلع والخدمات لتلبية هذه الإحتياجات.
- تمويل قسم من الإنفاق العائم عن طريق إصدار النقود بدون غطاء من الإنتاج، أو رصيد من الذهب والمعادن الثمينة الأخرى.
- عدم مرونة الطاقة الإنتاجية للزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال.

1-3-4التضخم الجامح: يعد التضخم الجامح أو كما يطلق عليه البعض (المفرط) أخطر أنواع التضخم في الاقتصاد الوطني، حيث تتوالى ارتفاعات الأسعار دون توقف، وبسرعة قد تصل إلى 50بالمائة سنويا أو أكثر، فتفقد النقود قوها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيم، مما يدفع بالسلطات الحكومية إلى التخفيض من قيمتها وما يصحب ذلك من أثار سلبية على بعض المتعاملين الإقتصاديين أو التخلص منها بإبدالها بعملة جديدة.

[1] إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الإقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 196.

والشواهد على مثل هذا النوع من التضخم كثيرة، منها التضخم الذي عرفته اليونان حيث ارتفعت الأسعار بنسبة 25 ألف مرةسنة1948 عما كانت عليه سنة 1939، وفي اليابان ارتفعت الأسعار إلى 11ألف مرة، وفي فرنسا 1000مرة، وفي إيطاليا 6000مرة، وبعد الحرب العالمية الأولى اتصف التضخم الذي أصاب الإقتصاد الألماني بالجموح .[1]

1-3-5التضخم المستورد: يظهر هذا النوع في الإقتصاديات الصغيرة المفتوحة، ويعرف على انه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، وهذا يعني أن الدول تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تأتيها بدورها مرتفعة الأسعار وتضطر إلى بيعها في السوق المحلي بتلك الأسعار، لذا فهي تستورد التضخم من العالم الخارجي.[2]

2-البطالة (تعريفها، أسبابها، أنواعها)

مازالت البطالة إلى يومنا هذا مشكل يؤرق الكثير من الإقتصاديين، كما أنها تعتبر هدف من أهداف السياسة الإقتصادية حسب كالدور وتسعى الكثير من الإقتصاديات القضاء عليه.إذ حاولنا إظهار عدة جوانب للبطالة.

2-1تعريف البطالة:

إختلفت وجهات النظر حول تعريف البطالة من إقتصادي لأخر باختلاف أنواعها، إذ قدمت الكثير من التعاريف في الموضوع المتعلق بالبطالة.وإختلفت هذه التعاريف إلا انها كانت تصب في معنى واحد، وتعرف البطالة على أنها:

1. هي" حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه لكن لم يجدوه".[3]
2. يعرف البنك الدولي البطالة على انها جزء من اليد العاملة التي ليس لها عمل، لكنها متواجدة للبحث عن وظيفة.[4]

---

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص 148.

[2] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق** ، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004، ص 260.

[3] مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص183.

[4] عبد الله بلوناس، **البطالة والتشغيل في الجزائر بين الطرح النظري والواقع العلمي للفترة 1985- 2004** ،ورقة عمل مقدمة للندوة الوطنية "البطالة، أسبابها معالجتها وأثرها على المجتمع"،جامعة سعد دحلب البليدة،من 26إلى 28أفريل2006، ص 117.

3. ويعرفها المكتب الدولي للعمل BIT: "على اها تشمل كافة الاشخاص الدين هم في سن العمل وراغبين فيه وباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد ولكن لا يجدونه"[1]، **وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق** العمل لأول مرة وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب.
4. رغم هذا إلا أنه أعطيت جملة من المعايير للبطالة، وحتى نقول هذا شخص عاطل لابد من توفر ثلاث شروط أساسية تتمثل فيما يلي:[2]

أ– أن يكون بدون عمل(ذكر أو أنثى)، أي أنه لم يشغل أي منصب عمل يتقاضى عليه أجر ولو لساعة واحدة خلال الفترة المرجعية والتي **غالبا ما تكون الأسبوع** الأخير من كل شهر.

ب – أن تتوفر لدى العاطل الرغبة والاستعداد للعمل سواء كان العمل بأجر أو لحسابه الخاص.

ج – أن يكون في حالة بحث مستمر، وللدلالة على جدية البحث فإنه ووفقا للمقاييس الدولية لا يعتبر الإعلان عن البحث عن العمل إلا من خلال التسجيل في مكاتب ووكالات التشغيل ونشر إعلانات **البحث عن وظيفة أو طلب الحصول على موارد مالية ومادية لتمويل المشاريع الذاتية.**

وانطلاقا مما سبق فإن البطالة هي مشكل ذو أبعاد إقتصادية وإجتماعية، يعبر بوضوح عن عجز في البنى التحتية الإقتصادية، وعن خلل في عمل الإقتصاد الوطني، وتدني فرص التوظيف **المتاحة أمام الطلب المتزايد للعمل.**

2–2أسباب البطالة:

تعتبر البطالة **مشكلة تواجه الإقتصاديات العالمية بنسب متفاوتة على حد سواء، تسعى لحلها** وذلك بمحاولة معرفة أهم الأسباب المؤدية إليها من أجل القضاء على هذه الظاهرة الإقتصادية، **وقد لخص علماء الإجتماع والإقتصاد** هذه الأسباب في النقاط التالية:[3]

---

[1] صالح الخصاونة، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص 163.

[2] ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد – من خلال حالة الجزائر-**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 45.

[3] خالد محمد الزوادي، **البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، 2004، ص51.

1. إنخفاض تكلفة التعليم في مراحله المختلفة، مما أدى إلى زيادة الطلب على التعليم،**وسياسة التوظيف،** كذلك إنشاء العديد من الجامعات والمعاهد الخاصة التي تحتاجها سوق العمل.
2. عدم التركيز على الصناعات الصغيرة، والتي تعتبر أجدر حل لمشكل البطالة.
3. **عدم إستغلال الأراضي الصحراوية القابلة للزراعة، وعلى** الدولة المحاولة في تمليك هذه الأراضي للشباب **من أجل خدمتها.**
4. العمل على تغيير نظام التعليم ومحاولة خلق تخصصات جامعية لمواكبة سوق العمل وما يحتاجه.
5. محاولة تقديم تحفيزات للشباب من أجل خلق مشاريع **تعود بالنفع عليه وعلى المجتمع، إذ يسعى معظمهم** للعمل في **القطاع الحكومي لأمنه وضمان استمرارية العمل إلا أنه لا يستطيع تحقيق أحلامه وطموحاته عكس القطاع الخاص.**

ومن ثمة ترتكز مواجهة البطالة على ثلاث محاور هي التنمية البشرية ومواجهة الفقر، لتحقيق ذلك لابد من أتباع منظومة متكاملة من البرامج مثل برنامج التضامن الاجتماعي وتحويل الفئات التي تحتاج للمساعدة إلى فئات منتجة تعتمد على ذاتها.

2-3أنواع البطالة: يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من البطالة يمكن ذكرها فيما يلي:

2-3-1البطالة الاحتكاكية: في ظل التوظيف الكامل لا بد من وجود بعض الأفراد الذين ينتقلون من عمل إلى **أخر باستمرار** بسبب تغير المكان أو تغيير العمل نفسه، كذلك في حالة انتهاء الدراسة يتوجه الشباب بقوة **للعمل،** أو الأفراد الذين تركوا العمل لأي سبب ثم قرروا العودة للعمل كالنساء التي تعود للعمل بعد انتهاء فترات الولادة والرضاعة، أو الأفراد الذين فصلوا من أعمالهم وتحولوا إلى **البحث عن أعمال جديدة، وتتميز البطالة الاحتكاكية** باها مؤقتة وتستمر لفترات زمنية قصيرة نسبيا.[1]

2-3-2البطالة الموسمية: وتحدث هذه البطالة بين عمال بعض المهن، التي يتسم العمل فيها بالموسمية، كمهنة **الزراعة مثلا** حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم معينة، في فصل الصيف مثلا ويضعف في مواسم أخرى، مثل فصل الشتاء، مثال ذلك أيضا العاملون في بعض مرافق الخدمات السياحية كالفنادق وغيرها.[2]

[1] **حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي،** مرجع سبق ذكره، **ص** 184-185.
[2] أحمد الأشقر، **الإقتصاد الكلي،** مرجع سبق ذكره، **ص** 301- 302.

2-3-3البطالة الهيكلية: يتطلب إستعمال الآلات الحديثة والمتطورة، مهارات معينة ومتقدمة يستوعبها العمال الحاليين، وبالتالي يتم الإستغناء عنهم **بعمال أخرين يستطيعون تشغيل الآلات** الحديثة، في حالة عدم تمكنهم من الرسكلة والتطور، وتعرف البطالة الهيكلية على اها التعطل في القوة العاملة نتيجة لتغير الهيكل الإقتصادي، **أو** بمعنى أدق تغير الهيكل الإنتاجي كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات، أو تغير تقنيات **الإنتاج أو إنتقال صناعات أماكن أخرى** للتوطن، مما يؤدي إلى **عدم توافق بين فرص العمل المتاحة ومؤهلات** الراغبين في العمل **والباحثين عنه،وتنشأ** البطالة الهيكلية للأسباب التالية:[1]

- زيادة النمو الإقتصادي ودرجة التحديث التقنية تؤدير إلى ظهور هذا النوع من البطالة، ويؤدي ذلك إلى زيادة العمليات والمدخلات وتنوعها مما يؤدي إلى التغير في هيكل الطلب على المواد الخام، العمالة، رأس المال، المنتجات...ألخ.
- التغير الهيكلي في سوق العمل الناتج عن دخول يد عاملة جديدة من الشباب لا تتوفر فيهم الشروط والمؤهلات التي تتطلبها الوظائف **المتاحة.**
- الإستثمار الأجنبي في الدول النامية للإستفاتدة من إنخفاض التكاليف بسبب توفر المواد الأولية الخام، **اليد العاملة الرخيصة، الإمتيازات الضريبية** وعدم تحمل تكاليف التنلوث البيئي....إلخ، وينتج عن ذلك بطالة هيكلية للعمال الدين كانوا يشتغلون بها في البلد **الأم.**

2-3-4البطالة الدورية: معروف أن إقتصاد أي دولة يمر بمرحلة رخاء وإنتعاش **(الرواج الإقتصادي)، حيث تنشيط عمليات الإنتاج-البيع-**التبادل، ويزيد حجم كل من الدخل ، الناتج والتوظيف إلى أن يصل إلى حد معين يعرف بقمة الرواج، عنده تنخفض معدلات البطالة حتى تقترب من مرحلة التوظيف الكامل، أما في أوقات الكساد والأزمات الإقتصادية ينخفض حجم النشاط الإقتصادي بسبب إنخفاض حجم الإنفاق الإستثماري، مما يؤدي إلى الإنخفاض في العمالة في **شكل تقليص مدة العمل، تسريح العمال**، وبالتالي ترتفع معدلات البطالة، وهو ما يعرفه الإقتصاد الوطني حاليا في إطار الإصلاحات الإقتصادية والإنتقال إلى إقتصاد السوق تدريجيا ويتجسد ذلك مع بداية خوصصة القطاع العام.

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العاليب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد- من خلال حالة الجزائر-**، مرجع سبق ذكره، ص 52- 53.

وعلى هذا الأساس فإن البطالة الناشئة عن التقلبات الإقتصادية تسمى بالبطالة الدورية وهي بطالة إجبارية لا إرادية، ويعمل الإقتصاديون على عدم تدني مستويات الإنتاج والإحتفاظ بمستوى نشاط ملائم يسمح بالتقليل من حجم البطالة أو عدم ظهورها وهو أمر يصعب تحقيقه.[1]

2-3-5البطالة المقنعة:تعني أن هناك عمالا يعملون إسما لافعلا ويقبضون أجورا ورواتب دون أي إنتاجية فعلية، بمعنى إرتفاع معدلات العمالة، مع عدم وجود إرتفاع مماثل في معدلات الإنتاج، وهي التي تمثل تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، أي وجود عمالة زائدة والتي لايؤثر سحبها من دائرة الإنتاج على حجم الإنتاج وبالتالي فهي عبارة عن عمالة غير منتجة.

ويمكن تعريف هذا النوع من البطالة على أنه:

هم الافراد الدين يعملون، وليس بكامل طاقتهم او يعملون في اعمال إنتاجياهم فيها اقل بكثير مما يمكن أن تكون عليه في أعمال اخرى، كما يمكن تعريفها على اها تتمثل في الافراد الدين يعملون في اعمال تكون فيها الإنتاجية الحدية للعمل ضئيلة جدا أو منعدمة، وقد تكون سالبة.

كما يلاحظ أن هذا النوع يوجد في القطاع الصناعي، وتعاني غالبية المصالح الحكومية ووحدات القطاع العام من ظاهرة البطالة المقنعة، وجود ظاهرة البطالة المقنعة في جهاز الدولة يقلل من كفاءته ومن قدرته على تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين ويؤدي إلى انتشار الفساد والرشوة باعتبارهما مدخلا لإهاء الاعمال لدى جهاز الدولة، فضلاً عن انتهاك القانون واختفاء الانضباط الوظيفي.

إن البطالة المقنعة في أغلب الأحيان تكون معوقًا للعملية الإنتاجية، خاصة في قطاع الخدمات، حيث تنخفض مستويات الخدمة المقدمة نتيجة لتشغيل أعداد كبيرة من الأفراد، تفوق الاحتياجات الحقيقية لحجم العمل، مما يؤدي إلى نوع من التواكل بين العاملين والتعارض والتضارب في وجهات النظر و إجراءات العمل، كما تؤدي إلى تفشي ظاهرة الروتين والبيروقراطية.[2]

2-3-6البطالة الإجبارية: هي الحالة التي يتعطل فيها الفرد بشكل إجباري وتحدث عن طريق تسريح العمال، وعندها لا يجد الداخلون الجدد في سوق العمل فرصا للتوظيف، رغم بحثهم الجدي عنها وقدرهم عليه وقبوله عند

[1] حمدي رضوان، أسواق المال للإصلاح الإقتصاي، مكتبة التجارة والتعاون، مصر، 1992، ص

[2] مصطفى عرابي، البطالة نظرة واقعية... وحلول عملية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 2009، ص 18- 19.

مستوى الأجر السائد، إذا في هذه الحالة يتعطل فيها الفرد بشكل طوعي من غير إرادته أو إختياره، فقد يتم تسريح العمال بشكل قصري مع أنه راغب في العمل وقادر عليه في حالات التقاعد المبكر للعمال، كما أنه يسود في مرحلة الكساد في الدول الصناعية، أو عند خصخصة المؤسسات الحكومية، أو برامج إعادة الهيكلة الحكومية[1]

2-3-7البطالة الإختيارية: وهي الحالة التي يتعطل فيها الفرد بمحض إرادته وإختياره، فقد يقوم بالإستقالة عن **عمله، أو أنه يرفض العمل لعزوفه أو تفضيله لوقت الفراغ، أو أنه يبحث عن عمل أفضل من حيث المزايا المالية وظروف العمل،** وتبرز هذه البطالة بين أبناء الأغنياء، أو جماعات التكفير التي ترفض العمل في الحكومة.[2]

2-3-8البطالة السافرة(الظاهرة): تمثل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة إنتشارا لأنها صورة واضحة للبطالة الإجبارية، ويقصد بها وجود فائض في الاشخاص الراغبين والقادرين على العمل، لكنهم لا يجدون وظائف يعملون بها، يعود ذلك لعدة اسباب منها النمو السكاني السريع، عدم التوسع في الانشطة الإقتصادية القائمة، إحلال الميكنة(الألة) مكان العامل، وتسمى أيضا بالبطالة الناتجة عن **نقص الطلب الكلي.**[3]

[1] بن شهرة مدني، **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل – التجربة الجزائرية-** ، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2008، ص 238.

[2] إياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الإقتصادية الحديثة التحليل الإقتصادي الجزئي والكلي**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 317.

[3] نااصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 53.

المطلب الثاني:ميزان المدفوعات والنمو الإقتصادي

من بين أهداف السياسة النقدية المذكورة سابقا ميزان المدفوعات، والنمو الإقتصادي والتيسنطرق إليهما كما يلي:

1-ميزان المدفوعات:يعتبر الميزان المحاسبي سجل تجاري له عدة **جوانب منها**:

1-1تعريف ميزان المدفوعات: هناك عدة تعاريف نذكر منها:

1. **يعرف على أنه** بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية، وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد، خلال فترة زمنية معينة، **وغالبا ما تكون سنة واحدة.**[1]
2. **يعرف ميزان المدفوعات:على أنه وثيقة يسجل** فيها مجموع العمليات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة، والغير المقيمين خلال مدة معينة وتكون عاما واحدا غالبا.[2]
3. كما يعرف على أنه:هو سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين، وفي فترة زمنية معينة عادة **ما تكون سنة واحدة.**[3]
4. **يعرف ميزان المدفوعات على** أنه سجل منتظم ومبوب للمعاملات الإقتصادية بين المقيمين في بلد معين وباقي بلدان العالم خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة.[4]

رغم كل هذه التعريفات إلا أنه عند ترصيد العمليات الجارية التي تتم في إقتصاديات الدول يكون وفق قيدين **إذ ينقسم ميزان** المدفوعات إلى قسمين رئيسيين، القسم **الأول الجانب الدائن حيث تسجل فيه كل** عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية نتيجة لعملية التصدير وكل ما من شأنه **خلق حقوق للدولة من** قبل المستوردين الأجانب، أما الثاني يتم فيه تسجيل كل عملية يترتب عليها خروج العملة الصعبة من دولة إلى أخرى والمتمثلة في الواردات وكل **ما من شأنه خلق إلتزام للدولة** إتجاه دولة أخرى.

---

[1] عبد الرحمان يسرى أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2001، ص 203.

[2] طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص49.

[3] محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص92.

[4] السيد متولي عبد القادر،**الإقتصاد الدولي- النظرية والسياسات-** ، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون **وموزعون، عمان**، 2010، ص 123.

تسعى الحكومات دوما إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وهناك نوعين من التوازنات، أوله التوازن المحاسبي إذ يتم التسجيل فيه وفقا لقاعدة القيد المزدوج وهذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان أحدهما دائن و الأخر مدين، ولكي يحدث التوازن لابد من تساوي وتوازن الطرفين محاسبيا، وثانيا يتمثل في التوازن الإقتصادي وذلك تركيز النظر في الحسابات التي يشمل عليها ميزان المدفوعات، وليس على الميزان بأكمله دفعة واحدة، أي توازن كل حساب على حدة، كتوازن الحساب الجاري على سبيل المثال.[1]

1-2هيكل ومكونات ميزان المدفوعات

يشير مفهوم المعاملات الإقتصادية مع العالم الخارجي وتسجيلها في ميزان المدفوعات إلى أن هناك بنودا معينة يتكون منها ميزان المدفوعات ويطلق عليها أقسام ميزان المدفوعات ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:[2]

1-2-1ميزان العمليات الجارية: ويشمل كافة المعاملات التي تترتب على الإنتاج الجاري أو التي تؤثر في هذا الإنتاج في نفس الفترة ولها صفة الدورية يطلق عليه البعض حساب التجارة، ويتكون بدوره من حسابين فرعيين هما:

-**الميزان التجاري**:وتسجل فيه كل المعاملات المنظورة أي الملموسة في شكل سلع عينية وبالتالي يحتوي على الصادرات والواردات السلعية، مثل السلع الزراعية والصناعية.

-**ميزان الخدمات**: وتسجل فيه كل المعاملات الغير المنظورة أي الغير الملموسة في شكل خدمات وبالتالي يحتوي على الصادرات والواردات الخدمية، مثل الخدمات السياحية وخدمات النقل والشحن والتأمين والخدمات التعليمية والصحية.

1-2-2ميزان التحويلات: ويشمل التحويلات من العاملين بالخارج والهدايا والمنح والمساهمات والتعويضات، وكلها تسجل في الجانب المدين من ميزان المدفوعات للدول التي خرجت منها والجانب الدائن في ميزان المدفوعات للدول التي دخلت إليها.أي يشتمل على كل من المبادلات دون مقابل ويعتبر ضمن حساب التحويلات صادرات الذهب وواردات الذهب.

[1] فليح حسين خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى،مؤسسة الوراق، عمان، 2001، ص 257.

[2] عبد المطلب عبد الحميد،**السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره،ص 157- 158.

1-2-3ميزان العمليات الرأسمالية: ويطلق عليه ميزان أو حساب رأس المال، حيث يشتمل الإستثمارات، والقروض والتغيرات في الأصول المملوكة لمقيمو الدولة والتغيرات في الأصول المملوكة للأجانب، وهي بنود تؤثر في الدائنية والمديونية للدولة دون أن يكون لها علاقة بالإنتاج في الفترة الجارية ولا تؤثر فيها، وإن كان لها علاقة بالإنتاج فتكون في فترة لاحقة أو سابقة، **وتفاصيله يمكن أن تكون** متحصلات تقيد في الجانب الدائن، وأهمها شراء الأجانب للعقارات وشراء الأجانب لأسهم الشركات وتملك الأجانب لودائع لدى البنوك الوطنية،ثم القروض الأجنبية قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وكلها تسجل في الجانب الدائن، أما المدفوعات التي تسجل في الجانب المدين فتشمل شراء المواطنين المحليين، للعقارات في الدول الأجنبية، وشراء أسهم الشركات الأجنبية، وتملك الودائع لدى البنوك الأجنبية، وإعطاء قروض قصيرة أو طويلة ا**لأجل،للدول الأجنبية.**

ولعل تغير النظرة يرجع إلى الهدف من التقدير والحساب و التحليل وكلا التقسيمين صحيح ولا يغير من الصورة العامة لميزان المدفوعات، حيث من الضروري أن نتذكر ونضع في الأذهان هذه الصورة العامة وهو الأهم، والتي يمكن أن **يظهرها الشكل على** النحو التالي:

الشكل رقم(02- 01): شكل يوضح الصورة العامة لميزان المدفوعات

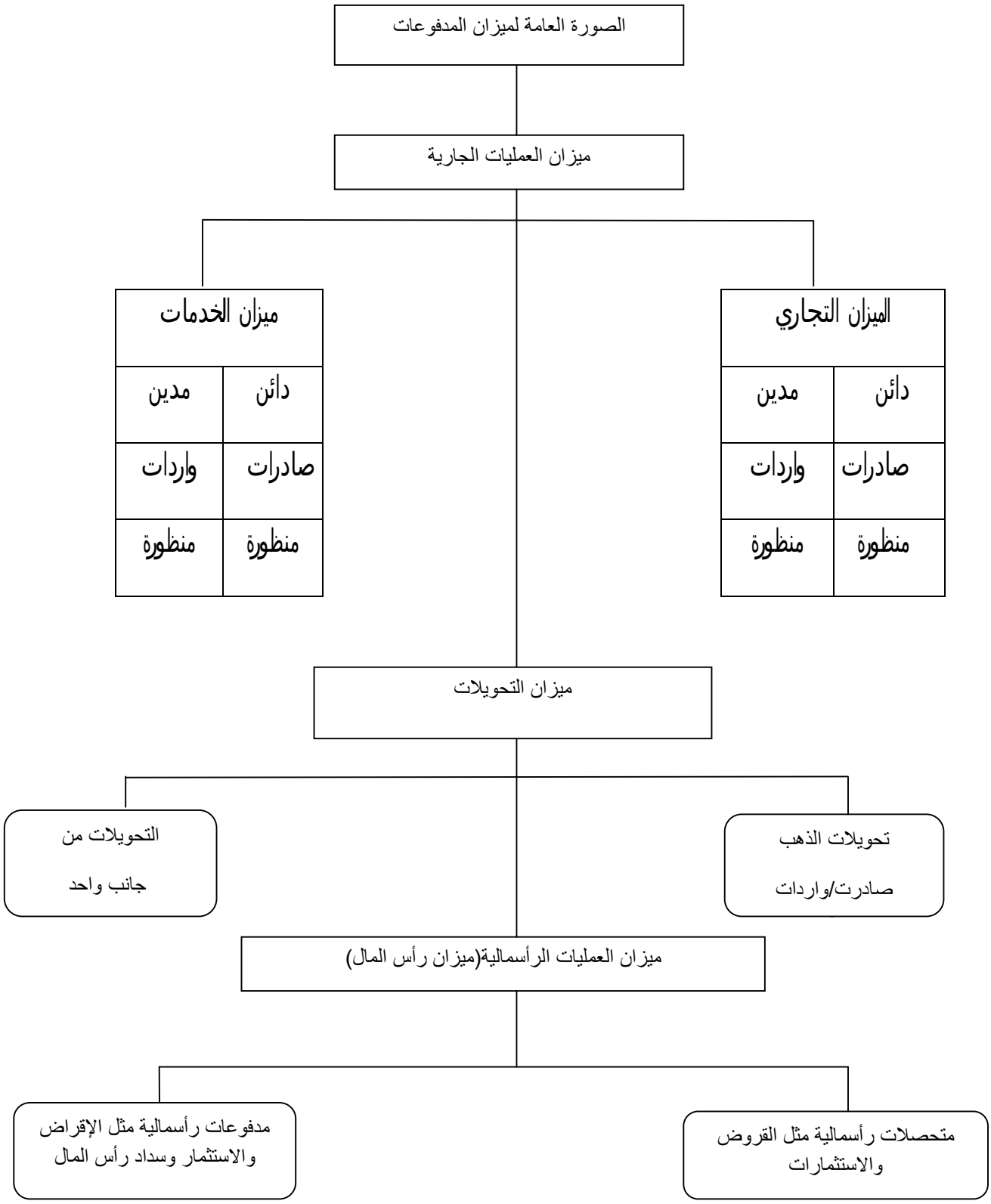

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 159.

2- النمو الاقتصادي(تعريف، أنواع، معوقات وأهم محدداته):

يعتبر النمو الاقتصادي عنصرا مهما لعملية التنمية،فكما هو معروف تختلف المعيشة بين الدول والسبب الذي يفسر ذلك هو النمو الاقتصادي،فالنمو الاقتصادي هو موضوع أساسي يرتبط بالعديد من العوامل وهم هدف تسعى كل الدول إلى تحقيقه والرفع من معدله إلى أقصى قيمة ممكنة.

2-1 تعريف النمو الاقتصادي: قد قدمت عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نذكر منها مايلي:

- يقصد بالنمو الاقتصادي "تلك الزيادة في الطاقة الإنتاجية لإقتصاد ما في إنتاج السلع والخدمات مما يؤدي إلى حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي أي تحسن القدرة الشرائية".
- يعرفه فيليب بيرو:"هو الإرتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي".[1]
- كما يعرف على أنه ذلك التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.[2]
- كما يمكن تعريفه على أنه تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا أو خارجيا.[3]
- ويعني النمو الاقتصادي هو تلك الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ومتوسط الدخل الفردي مثل بالعلاقة الرياضية التالية:[4]

متوسط الدخل الفردي=الدخل الكلي/عدد السكان.

إن النمو الاقتصادي ليس المقصود به الزيادة في الدخل النقدي للفرد بل المقصود به الزيادة الحقيقية في الدخل الفردي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها.أما الدخل الحقيقي يساوي:

---

[1] محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 39.**

[2] محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي – النظرية والمفهوم-** ، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001، ص 07.

[3] **معروف هوشيار، تحليل الإقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 347.**

[4] **عبد** القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002، ص 11.**

الدخل الحقيقي= الدخل النقدي/المستوى العام للأسعار.

أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، ومن هذا نستخلص العلاقة التالية:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي=معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – **معدل التضخم.**

فالنمو الإقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات التي يرغب فيها السكان خلال فترة زمنية معينة، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

2-2العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

هناك مجموعة من العوامل التي تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، وتتمثل مجمل هذه العوامل فيما يلي:[1]

2-2-1كمية ونوعية الموارد البشرية: يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:

معدل الدخل الحقيقي للفرد=الناتج القومي الإجمالي الحقيقي/عدد السكان.

ومن خلال المعادلة نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان،فإن الدخل الحقيقي لا يتغير.

لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي،**حيث تستخدم إنتاجية العمل** كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية وتحدد بعدة عوامل أهمها:

- مقدار الوقت المبذول في العمل.

[1]عبد الرحمن اسماعيل،حربي عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، دار وائل للنشر، الأردن، ص278-282.

- كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج.
- نسبة التعليم، المستوى الصحي والمهارة الفنية للعمال.
- درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

2-2-2كمية ونوعية الموارد الطبيعية: يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها،هذه الموارد لا تحقق الأهداف إلا إذا استغلها الإنسان، فيمكن مثلا للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارده الطبيعية مؤدية إلى الرفع من النمو الإقتصادي في المستقبل.

2-2-3تراكم رأس المال: على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الراسمالية مثل المعامل، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات وغيرها، أي أن تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الإدخار، إذ للقيام بالادخار لابد من التضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي، والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار وهي:

- توقعات الأرباح.
- السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار.

ويشمل الإستثمار بنوعيه المادي والبشري، فالمادي يتمثل في المصانع، الآلات، وسائل النقل وغيرها، والبشري يتمثل في التعليم، التأهيل، التدريب والصحة.

2-2-4معدل التقدم التقني: ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات ويؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة.[1]

2-2-5عوامل بيئية: النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية، واجتماعية، وثقافية أو اقتصادية.أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الإقتصادي.

[1] طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية ، الأردن، 2006، ص183.

2-2-6التخصص والإنتاج الواسع:وهو الذي نادى به أدم سميث في كتابه ثروة اللأمم1776، فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل، هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج وبالتالي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي.

رغم كل هذه المحددات إلا أن هناك محددات أخرى كالسياسة الاقتصادية وأهم هذه السياسات هي كل من السياسة المالية والنقدية.

2-3أنواع النمو الإقتصادي: يميز الإقتصاديون بين ثلاثة أنواع من النمو الإقتصادي تمثلت فيما يلي:[1]

2-3-1النمو التلقائي: ويقصد به ذلك النمو الذي يحدث بصورة تلقائية عفوية دون إتباع أسلوب التخطيط الإقتصادي الشامل في تحقيقه بل إتباع أسلوب التخطيط العلمي القطاعي أو الجزئي من ال ودون أن يكون هناك دور مركزي وقيادي للدولة وإنما يقوم في الأساس على مجهودات القطاع الخاص والمشروعات الخاصة أي الدولة الرأسمالية التي تتبع النظام الرأسمالي أو ما يسمى بنظام السوق، مثل الدول الأوروبية وأمريكا كما هو واضح لسمات وخصائص النظام الرأسمالي الملكية الخاصة لعناصر وموارد الإنتاج.

2-3-2النمو المخطط: هو ذلك النمو الدي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع واحتياجاته وهو ما يسمى التخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات وهناك دور مركزي اختياري للحكومة، وهذا النوع من النمو عرفته الدول الإشتراكية حيث ينمو الإقتصاد القومي وفقا لخطة قومية تتحدد فيها أهداف متناسقة وأولويات معينة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة مع إختيار الوسائل الملائمة التي تحقق تلك الأهداف، يقوم إطار هذا النم على أساس سيادة الملكية الإجتماعية الإشتراكية لوسائل الإنتاج والتخطيط الإقتصادي والإجتماعي الشامل للإقتصاد القومي وتوزيع الموارد الإقتصادية المتاحة بين الإستخدامات المختلفة لإنتاج السلع والخدمات التي تلبي الحاجات الفردية والإجتماعية اي إشباع إحتياجات جميع افراد المجتمع، هنا تاتي أهمية العدالة الإقتصادية والإجتماعية في القطر.

2-3-3النمو العابر: وهذا النوع من النمو لا يملك صفة الثبات والإستمرارية لأنه يحدث استجابة لعوامل طارئة وعادة ما تكون خارجية ما تلبث أن تزول أو يزول معها النمو الذي أحدثته ويسود هذه الحالة غالبية

[1] حربي محمد موسى عريقات، **التنمية والتخطيط الإقتصادي(مفاهيم وتجارب)**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2014، ص 134-135.

الدول النامية كالدول العربية النفطية بإرتفاع أسعار النفط ثم إنخفاضها أدى إلى إرتفاع ا ستثمارا ا وقدوم العمالة إليها ثم سرعان من إنخفضت الصادرات النفطية نتيجة إنخفاض أسعار النفط.

2-4معوقات النمو الاقتصادي هناك مجموعة من المعوقات التي تعمل على إعاقة النمو والتأثير عليه، وتتمثل أهمها فيما يلي:

2-4-1التعليم: يلعب التعليم دورا كبيرا في الرفع من معدل النمو وذلك لما له من علاقة بعنصر العمل، فالتعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه إلى حد كبير والتعليم بدوره يؤدي إلى إدخال جملة من الأساليب الحديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج، حيث بات من الضروري الار تفاع بالمستويات التعليمية والتدريبية لقوة العمل، فكما هو معروف فالشخص المتعلم أكثر كفاءة من شخص لا يجيد القراءة أو الكتابة.فينعكس ذلك على أدائه وتأديته للعمل.فالمدير مثلا لما يكون متدربا على الطرق الحديثة في إمساك الحسابات والرقابة على موجودات منشأته وسير العمل فيه، هو أكثر فعالية بكثير في صدد الحصول على أكبر قدر من المخرجات السلعية مداخلات معينة، من مدير يجهل هذه الأساليب الحديثة في إدارة الأعمال.لذا نرى أن الدول المتقدمة تشجع التعليم والتدريب وتخصص له أموال، فمعظم الدراسات التي تكون على الدول المتخلفة دائما ما تنادي برفع وزيادة الإنفاق على التعليم لأنه أساس وصول العديد من الدول إلى القمة.فنقص التعليم بمختلف أنواعه يشكل عائقا خطيرا للنمو.[1]

2-4-2الصحة: ينعكس المستوى الصحي للعاملين على الأداء والإنتاجية فلما يكون العامل بصحة جيدة فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى الأداء الجيد ونقص الغيابات.لذا فمن الضروري رفع المستوى الصحي للمواطنين إلى اعلى قمة ونسبة لها في اي مجتمع كان بالاخص المجتمعات المتخلفة. رغم هدا إلا ان هناك حقيقة مرة مفادها انه كلما تحسن المستوى الصحي أدى هذا إلى زيادة السكان بشكل ملفت وسريع في مدة زمنية قصيرة تقابلها نقص في عدد الوفيات فهي نعمة كما اها نقمة في نفس الوقت لانه في هده الحالة يصبح النمو الاقتصادي ا كثر صعوبة.[2]

[1] بناني فتيحة،**السياسة النقدية والنمو الاقتصادي- دراسة نظرية-**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، **جامعة بومرداس، الجزائر**،دفعة 2008-2009، ص55.

[2] كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدحول في الجزائر مقارنة بالدول العربية- دراسة تحليلية قياسية-، أطروحة دكتوراة** في العلوم **الإقتصادية**، تخصص إقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007/2006، ص 26-28.

2-4-3الموارد الطبيعية: تلعب الموارد الطبيعية دورا كبيرا لعملية النمو، **إذ أن أي دولة إذا ما توفرت على** إمدادات كبيرة قابلة للنمو بسهولة **سوف يكون النمو أسهل عليها من دولة أخرى لا يوجد لديها إلا موارد قليلة** أقل قابلية في التوصل إليها والاستفادة منها في عملية النمو، فلما تكون هناك الكثير من الموارد الطبيعية متاحة وغير مستغلة مثلا أراضي زراعية غير مستغلة فإن هذا يعيق النمو بشكل كبير.[1]

2-4-4- التكنولوجيا: للتكنولوجيا دور مهم في رفع معدل النمو الإقتصادي خاصة في الدول النامية أكثر مما هو عليه في الدول المتقدمة، وذلك عن طريق القيام بإدخال أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج والتوزيع في الدول النامية والفقيرة لتسهم بذلك في عملية النمو إسهاما كبيرا، **إذ أنه يمكن للدول المتخلفة من استغلال التكنولوجيا** المتطورة في الدول المتقدمة دون إنفاق مبالغ ضخمة في مجال البحوث العلمية والتقدم التكنولوجي، فهذا يساعد **على تحقيق التنمية الإ**قتصادية السريعة في العالم النامي.

تتطلب عملية تطوير التكنولوجيا مراكز ومعاهد للقيام بالبحوث العلمية العالمية بالنسبة للدولة المستوردة للتكنولوجيا، كما تحتاج ايضا لمجموعة من العلماء والباحثين في مختلف التخصصات إذ يجب ان يكونوا على مستوى عالي من الكفاءة المهنية والتدريب المهني، وعلى معرفة واسعة وشاملة لأهم الاختراعات والتطورات **التكن**ولوجية الإنتاجية، وذلك من أجل أن تكون لهم قدرة الإبداع وطلق العنان للخيال الخصب.

رغم هذا إلا أنه العديد من الدول تفتقر للمقومات الأساسية للتقدم التكنولوجي في البلدان النامية، وبالتالي **تصبح التكنولوجيا عائق للنمو.** [2]

[1] **مشورب إبراهيم،إشكالية التنمية في العالم الثالث**، دار المنهل اللبناني، لبنان،الطبعة الأولى، 2006، ص40.

[2] مشورب إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص40.

المطلب الثالث: المتغيرات الإقتصادية الكلية المتبقية

بالإضافة للمتغيرات السابقة التي ذكرها تايلور في مربعه السحري، هناك متغيرات إقتصادية كلية أخرى تتمثل فيما يلي:

1-الناتج المحلي الإجمالي:يعرف الناتج الإجمالي بأنه"مجموع الناتج الإقتصادي الوطني الإجمالي الجاري من السلع والخدمات النهائية مقومة بأسعار السوق خلال فترة زمنية معينة عادة بالسنة بغرض اشباع الإحتياجات المتزايدة للمجتمع.

من خلال التعريف السابق نستخرج خمس صفات أساسية تتوافر في مفهوم الناتج الوطني الإجمالي وهي:الناتج الإقتصادي وشروطه، إنتاج وطني(قومي)، ناتج جاري، ناتج كهائي **وإنتاج سوقي**[1].

كما يقصد بالناتج الوطني القيمة النقدية لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة من الزمن **عادة سنة**، ويوجد اتفاق كبير بين الاقتصاديين على أن الناتج الوطني والنفقات الوطنية لأي دولة وفي فترة معينة، **تكون متساوية بشرط الأسعار** لتقويم السلع والخدمات المنتجة والمشتراه.

والموارد الإقتصادية الموجودة في أي دولة على شكل خام غير قادرة على **إشباع الحاجات وتلبية الرغبات**، وعليه لابد من تدخل النشاط البشري لتحويلها إلى سلع وخدمات صالحة للإستهلاك، هذا النشاط نسميه الإنتاج الذي ينتج عنه الدجل الوطني فالعمليات الأساسية في أي مجتمع تتمثل في يلي:

الإنتاج ← خلق السلع والخدمات ← اوزيع أولي للمداخيل (أجور، أرباح، **فوائد، ريوع)** ← **التوزيع النهائي** للمداخيل بواسطة الضرائب المباشرة وجمع الاقتطاعات القانونية الأخرى ← **الإستهلاك والادخار** ← **الاستثمار** ← **الإنتاج**[2].

2-سعر الفائدة:وفقا للنظرية الكلاسيكية فسعر الفائدة هو عبارة عن العلاوة التي يجب أن تدفع للأفراد وذلك **لإستمالتهم** لتأجيل الإستهلاك الحاضر ومن ثم عرض المدخرات، وهو في نفس الوقت إنما هو عبارة عن الثمن الذي يجب أن يدفع لإستخدام رأس المال في المعنى الحقيقي.

ومن ثم فإن سعر الفائدة يتحدد بتقاطع دالة الإدخار مع دالة الإستثمار، وعليه فإن سعر الفائدة يتكفل **تلقائيا بتحقيق التوازن بين عرض وطلب رأس المال**، يعتبر سعر الفائدة السعر الذي يدفعه المقترض لقاء إستخدامه

[1] بريش السعيد، **الإقتصاد الكلي– نظريات – نماذج وتمارين محلولة**،دار العلوم لنشر والتوزيع،الجزائر،2007،ص37-38.

[2] علاش أحمد، **دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 21.

الأموال المقترضة لفترة زمنية معينة يتفق عليها أي سعر الإئتمان، فمن وجهة نظر المقترض يعتبر سعر الفائدة عائدا للأموال المستثمرة ومن وجهة نظر المقترض هو تكلفة لها وإذا ما إحتفظ الأفراد بالأموال فإن سعر الفائدة هو تكلفة الفرصة البديلة أي مقدار التضحية. [1]

3-الميزان التجاري: يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، فهو يمثل الفرق بين صادرات وواردات دولة ما، يمكن أن يكون الميزان التجاري موجبا أو سالبا، فإذا كان رصيده إيجابي فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من واردا تها نقول إذا "فائض في الميزان" أو ما يسمى "الفائض التجاري" كندا، ألمانيا اليابان هم أمثلة عن الميزان التجاري الإيجابي، أي أنا تتمتع باقتصاد مستقر. أما إذا كان رصيد الميزان التجاري سلبي فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أقل من وارداتها نقول إذا أنه لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى "بالعجز التجاري" لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، فالبلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ واستراليا بها عجز بجاري هده الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي. فلميزان التجاري السلبي هو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على أيدي الاستثمار الأجنبي

ومن خلال هذا يمكن تعريف الميزان التجاري على أنه ذلك الحساب الذي تسجل فيه كافة العمليات الخاصة بإنتقال السلع والخدمات من الدولة إلى خارجها، ويمكن أن يكون في حالة فائض أو عجز. [2]

4-صافي الموازنة: يمكن تعريف الميزانية العامة على أنه تقدير مفصل ومعتمد من قبل السلطة التشريعية، يقرر الإيرادات والنفقات النهائية للدولة، المحددة لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة، بما يحقق أهداف السياسة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمع.

من خلال هذا التعريف تستخلص الخصائص التالية:

- الموازنة العامة للدولة تحتوي على تقدير مفصل لجميع برامج الإنفاق العام، ومختلف بنود الإيرادات العامة المتوقع تحصيلها .
- الأرقام الواردة في الموازنة هي أرقام تقديرية فقط وليست فعلية.
- الموازنة العامة للدولة لا يمكن تنفيذها إلا بعد اعتمادها من طرف السلطة التشريعية.

[1] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، مرجع سبق ذكره، ص 298.

[2] جمال عبد الناصر، **المعجم الإقتصادي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 387.

- الموازنة العامة للدولة تكون لمدة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، فلا يمكن تقدير النفقات العامة و الإيرادات العامة لفترة زمنية غير محددة.
- الموازنة العامة للدولة تعكس أهداف الدولة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية، وقد ازدادت هذه الأهمية للموازنة العامة بتطور دور الدولة وزيادة نشاطها الإقتصادي.[1]

فالمقصود بصافي الموازنة هو الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة حيث تتخذ ثلاث وضعيات تتمثل فيما يلي:

1. صافي الموازنة سالب وذلك في حالة النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة وهي الوضعية أكثر إتباعا من قبل الحكومات والدول لأنه ليس المقصود بالعجز هو ضعف الدولة فكثير من الدول تتبع سياسة العجز في الميزانية من اجل تحقيق اهدافها الإقتصادية التي سطرها.
2. صافي الموازنة معدوم وفي هده الحالي يكون مجموع النفقات العامة مساويا لمجموع الإيرادات العامة وهده الحالة غير موجودة في الإقتصاديات الحديثة ولا تطبيق لها في الواقع.
3. صافي الموازنة موجب وذلك في حالة تكون فيها مجموع الإيرادات العامة أكبر من مجموع النفقات العامة وهذه حالة نادرة.

5-الإنفاق الحكومي: يعكس الإنفاق الحكومي دور الدولة في الحياة الإقتصادية، حيث أصبح الأداة الرئيسية للسياسة المالية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الإقتصادي، وبالتالي فإن دراسة الإنفاق الحكومي تهدف إلى معرفة الاثر الذي يحققه على الاستقرار الإقتصادي او بصيغة اخرى فعاليته في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية[2].

إذ تقوم فكرة الإنفاق الحكومي على تحقيق مستوى العمالة الكاملة داخل المجتمع وهي المشكلة التي عانت منها المجتمعات الغربية منذ اواخر العشرينيات من القرن الماضي مرارا وتكرارا خلال فترات متفاوتة من الزمن، وتستند فكرة الإنفاق الحكومي إلى الوضع الذي ينتج عن ذلك الإنفاق من إيجاد فرص عمل للطبقات العاملة التي تشكل السواد الأعظم من مجموع السكان، وما يترتب على ذلك من مصادر الدخل لتلك الطبقات،

[1] جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، القاهرة، دار الفجر للنشر، 2004، ص34.

[2] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي-دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية-**، مرجع سبق ذكره، ص100.

وبالتالي رفع قدرهم الإستهلاكية وإرتفاع الطلب الإجمالي داخل الدولة وما يحدثه ذلك من اثر في كافة القطاعات الإقتصادية.[1]

6-سعر الصرف: هو سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها، **فسعر الصرف عبارة عن عدد من** الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة **للحصول على وحدة من عملة أخرى.**

ويتكون سعر الصرف في سوق الصرف، فإن للصرف سوقا هو سوق مجازي، لا يوجد فعلا داخل **حدود الدولة الواحدة،** لأن سعر صرف العملة إنما يتحدد بالنسبة لجميع العملات في جميع البلاد، وهو سوق وإن كانت مؤسساته توجد في بعض الدول في نفس بورصات الأوراق المالية، غير أنه سوق مستقل عن سوق **الأوراق المالية، فالواقع أن هذا السوق يتداول فيه العملات الأجنبية وكل الأوراق المقومة بعملات أجنبية، سواء** كانت أوراقا مالية كالأسهم والسندات وكوبونات الفوائد، أو أوراقا تجارية، كالكمبيالات والشيكات والحوالات **التلغرافية، وعندما** تتم مبادلة العملة في مقابل عملة أخرى، **يسمى الصرف يدويا، أما الصرف عن طريق سحب أوراق على الخارج فيسمى الصرف المسحوب.** [2]

7-الاستهلاك:يمثل الاستهلاك النهائي قيمة السلع والخدمات المستعملة للإشباع المباشر للحاجات الإنسانية، سواء أكانت هذه الحاجات فردية أو جماعية، **يشمل الاستهلاك النهائي على مستوى بلد، استهلاك الأسر والإدارات العامة والإدارات الخاصة**[3]، حيث يتأثر الإستهلاك بمستوى الدخل الذي يحصل **عليه الفرد فكلما زاد الدخل زاد معه الإستهلاك وذلك لوجود العلاقة الطردية بينهما حيث يمكن كتابة معادلة** الإستهلاك كالتالي:

$$C = a + byd$$

C:الإستهلاك. a : قيمة الإستهلاك عندما يكون الدخل معدومy_d=0 .

b : الميل الحدي للإستهلاك.

[1] مازن عبد السلام أدهم، **العلاقات الإقتصادية والنظم النقدية الدولية**، الطبعة الأولى، منشورات الدار الأكاديمية للطباعة **والتأليف والبنشر**، 2007، ص 45.

[2] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الإقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقيقية، لبنان، 2006، ص 129.

[3] برنييه وسيمون، ترجمة عبد الأمير ابراهيم شمس الدين،**أصول الاقتصاد الكلي**،الطبعة الأولى،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،**القاهرة**، مصر،1989،ص113-114.

8-الإستثمار:هو عبارة عن توظيف أموال حالية في سبيل الحصول على إيرادات وعوئد أكبر في المستقبل، **إذ تعددت تعاريف الإستثمار:** [1]

يعرف الإستثمار إقتصاديا على أنه عبارة عن تيار من الإنفاق على السلع الرأسمالية الثابتة الجديدة التي تؤدي إلى خلق قيمة مضافة وتوفير مناصب عمل جديدة ويكون ذلك في شكل:

8-1التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت: ويشمل الألات والمعدات وأجهزة مختلفة، مباني وعقارات، مصانع جديدة، أشغال عمومية(طرق، مطارات...إلخ).

8-2التغير في المخزون: يعتبر التغير في المخزون مهما جدا حيث أنم الإستثمار هو عبارة عن التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت مضاف إليه التغير في المخزون، وذلك حتى لاتتعطل العملية الإنتاجية، **ويتمثل ذلك** في شراء الآلات، قطع الغيار، مستلزمات الآلات لمواجهة المستجدات الإنتاجية الطارئة، المواد الأولية و **السلع** الوسيطية....إلخ.

8-3المشاريع الإسكانية: وذلك مثل بناء المنازل الفردية والجماعية والفيلات والإنشاءات...إلخ.

كما يعرف الإستثمار بالمفهوم المالي على أنه عبارة عن شراء الأسهم والسندات في السوق المالية بغرض تحقيق أرباح عن طريق الفرق بين ثمن البيع والشراء، وكذلك الإستثمار في البنوك مقابل معدلات فائدة معينة، **إلا** أنه بالنسبة لكينز لا يعتبر ذلك إستثمارا بإعتبار أن الأسهم والسندات لا تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد أي لا تحقق قيمة مضافة لأننهال عبارة عن تبادل ملكية بين الأفراد ولا تؤدي إلى خلق مناصب **عمل جديدة.**

أما الإستثمار بمفهومه المحاسبي فهو عبارة عن السلع التي **تبقى بصفة** دائمة داخل المؤسسة سواء التي اشترها أو التي أنتجتها وتنقسم إلى قسنين:

أ- **الثابتات المرتبطة بالإستغلال: أي السلع المنتجة من المؤسسة وليست للبيع أو التحويل ولكن** تستخدم كوسيلة عمل(أثاث، منقولات مادية، وسائل النقل، كمبيوتر...)

ب- **الثابتات خارج الإستغلال**: وهي التي لا تشكل وسائل عمل ولكنها لتستجيب لبعض الإهتمامات **الأخرى وذلك مثل المنشآت الإجتماعية(مطعم المؤسسة، مراكز الإصطياف...)، شرا الأراضي** والعقارات وقاعات الرياضة المختلفة والتسلية...إلخ.

[1] بريبش السعيد، **الإقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 121- 122.

المبحث الرابع: تأثير السياسة النقدية على المتغيرات الإقتصادية الكلية

المتغيرات الاقتصادية تشكل منظومة متكاملة للنشاط الاقتصادي في المجتمع، وذلك يعنى ان اي قرار تتخذه السلطات العامة ويكون متعلقاً بواحد من هذه المتغيرات (مثلاً : خفض سعر صرف العملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية) فإن ذلك سيؤثر على كافة المتغيرات في الاقتصاد في هذه المنظومة. وستتوقف درجة هذا التأثير وطبيعته(تأثير إيجابي أو سلبي) على عوامل متعددة من اهمها درجة مرونة الجهاز الإنتاجي في المجتمع . ومن ناحية أخرى فإن هذا القرار أو غيره من القرارات الاقتصادية المتعلقة ببقية المتغيرات سالفة الذكر داخل المنظومة، سيتأثر ويؤثر في ذات الوقت بالقرارات المتخذة من قبل السياسات الأخرى المالية والنقدية، وستكون المحصلة النهائية إيجابية أو سلبية (أي تحقيق الاهداف العامة للسياسة التنموية في المجتمع) طبقا لمدى التناسق والتناغم بين كافة القرارات المتخذة في أطار كل هذه السياسات مجتمعة (الاقتصادية والمالية والنقدية).

المطلب الأول:تأثير السياسة النقدية على التضخم والبطالة

1- التأثير على التضخم:

يرى أنصار السياسة النقدية إلى أن الهدف الرئيسي لأي سياسة نقدية مطبقة في أي دولة في العالم.هو علاج التضخم لأنه يعتبر بالنسبة لهم ظاهرة نقدية التي قد يعاني منها الاقتصاد القومي، أو حالة الانكماش وهي عكس الحالة الأولى،وأن فعالية السياسة النقدية تكمن في مدى قدرة تلك السياسة في علاج التضخم وهي الحالة الأكثر حدوثا. يتم علاج التضخم إما بإتباع سياسة نقدية توسعية أو إنكماشية كالأتي:[1]

1-1سياسة نقدية إنكماشية:

حيث يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية الحكومية للبنوك والأفراد،وبذلك تزداد ديون البنوك التجارية قبل البنك المركزي ويقل رصيدها لدى الأخير على خلق الائتمان، ويقل خلق النقود، فينخفض عرض النقود، وبالتالي يميل مستوى الأسعار أو معدل التضخم إلى الانخفاض، أما إذا استخدمت نسبة الاحتياطي القانوني، فإن البنك المركزي في هذه الحالة يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني، وإذا استخدم سعر الخصم فإن البنك المركزي في هذه الحالة يرفع من سعر الخصم. ويترتب على كل ذلك انخفاض كمية النقود وبالتالي انخفاض عرض النقود

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 112. 114.

وبالتالي انخفاض عرض النقود(المعروض النقدي) مما يؤدي إلى هبوط المستوى العام للأسعار أو معدل التضخم، ومن ثم يمكن المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار بما يتناسب مع تحقيق استقرار معدل زيادة عرض النقود.

وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية اتجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية **أي الحد من خلق النقود** وتخفيض المعروض النقدي، وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والهيئات على شراء السلع والخدمات، ويلاحظ أنه في نفس الوقت الذي يتم فيه تخفيض عرض النقود، بتقليل كمية النقود من خلال تقييد الائتمان، يتم أيضا رفع **سعر الفائدة، وهو ما يؤدي** إلى خفض معدل التضخم النقدي في الغالب.

ويرى البعض أن أي سياسة نقدية ناجحة هي التي لا تندفع نحو إحداث التضخم في مرحلة ثم علاجه،بل السياسة النقدية المتوازنة هي التي تعمل على الحفاظ أو المحافظة على معدل تزايد ثابت لنمو المعروض النقدي،لأن ذلك هو الذي يحقق استقرار **مستوى الأسعار، باعتبار أن المعروض النقدي هو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار،ومستوى الناتج القومي، والتوظيف أو العمالة.**

ويعتقد النقديون أيضا أن الانخفاض المنتظم في معدل نمو عرض النقود سوف يخفض معدل التضخم،ويحقق الحد الأدنى للتكاليف المرتبطة بتخفيض معدل التضخم.

1-2السياسة النقدية وعلاج الإنكماش

وهنا تقوم البنوك المركزية بشراء الأوراق المالية الحكومية من البنوك والأفراد، وبذلك تقل ديون البنوك التجارية قبل البنك المركزي ويزداد رصيدها لدى الأخير،ونتيجة لذلك فإن مقدرة البنوك التجارية على خلق **الائتمان،وخلق** النقود تزداد فيزداد عرض النقود وبالتالي تنتهي حالة الانكماش، ويزداد مستوى التشغيل داخل الاقتصاد القومي.

وإذا استخدمت نسبة الاحتياطي القانوني، فإن البنك المركزي في هذه الحالة يخفض من نسبة الاحتياطي القانوني، **وإذا استخدم سعر الخصم فإن البنك المركزي** في هذه الحالة يخفض من سعر الخصم، ويترتب على ذلك زيادة كمية النقود، وتزول حالة الانكماش.

وبالتالي فان هدف السياسة النقدية في حالة الانكماش هو زيادة الاتجاه نحو خفض أدوات نقدية،وخلق النقود، وزيادة المعروض النقدي، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات،لأن زيادة كمية النقود يؤدي إلى خفض

القوى الانكماشية في الاقتصاد القومي، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى المحافظة على استمرار ارتفاع مستوى الناتج القومي وعدم حدوث تقلبات سعريه عنيفة.

2-تأثير السياسة النقدية على البطالة:

ارتفاع معدلات البطالة يؤدي إلى زيادة عرض العمل وبالتالي انخفاض الأجور الحقيقية للعاملين، لذا تسعى السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار فيسبب ذلك انخفاض الأجر الحقيقي مما يدفع أصحاب العمل إلى تشغيل المزيد من اليد العاملة لز يادة حجم مشروعاتهم، ويرجع اهتمام الحكومات بحل مشكلة البطالة إلى ما تمثله من خطورة على المستوى الاجتماعي حيث يحس العاطلون بفشلهم وهميشهم في المجتمع. كما ان القضاء على البطالة يعمل على تعظيم هدف النمو الاقتصادي. [1]

وتظهر اهمية العمالة الكاملة في اكها وسيلة وليست غاية، لأن الوصول إلى تحقيق العمالة هو الوصول إلى إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ويطلبها، ولدلك تبقى العمالة الكاملة هدفا طويل الأجل ترسمه الحكومات تسعى جاهدة للوصول إليه نظرا لما للبطالة من مضار على الإقتصاد فهي تعبر عن هدر لطاقات المجتمع الإنتاجية وضياع في موارد الإنتاج، وكلما زاد إنتشارها كلما قلت فرصة تعظيم النمو الإقتصادي، كما لها سلبيات إجتماعية أخرى كالإحباط والفشل لدى الأفراد العاطلين عن العمل، ولمحاربة البطالة وتحقيق هدف العمالة الكاملة يجب أن تلمس إجراءات السياسة النقدية تنشيط الحياة الإقتصادية، لزيادة الإستثمار وبالتالي زيادة العمالة على الإنتاج، ثم تعود حالة العمالة إلى التوازن الأولي.

فالنظرية الكلاسيكية قد عالجت ظاهرة البطالة في المجتمع الراسمالي من خلال تخفيض الاجور النقدية، وهذا التخفيض سوف يعمل تخفيض معدل الأجور الحقيقية، وبالتالي تنخفض تكلفة الإنتاج، ويزداد الطلب

أما النظرية الكينزية فإنها ترى المحافظة على إرتفاع مستوى الأجور النقدية لأن تلك الزيادة تمثل دخولا تدفع بالطلب الكلي إلى الزيادة، وهذا يؤدي إلى زيادة التشغيل وتناقص البطالة وأن البطالة تنشأ لنقص الطلب الكلي الفعال ويتطلب الأمر من السياسة النقدية تنشيط الطلب الفعال وزيادة الإستثمار للإقتراب من مرحلة العمالة الكاملة، ولكن من وجهة نظر النقديين الذين يرون أن السياسة النقدية التوسعية لا يمكنها تخفيض معدل البطالة بشكل دائم، لاكها تفشل في تحقيق ذلك في الاجل الطويل، كما اكها ستكون سببا في إنتشار

[1] محمد ضيف الله القطابري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية(نظرية- تحليلية – قياسية)**، مرجع سبق ذكره، ص 21.

التضخم.

مما تقدم نستنتج أن السياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الإستثمار فتنخفض البطالة، وبالتالي زيادة الإستهلاك ثم زيادة الدخل.[1]

المطلب الثاني:تأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات والنمو بالإقتصادي

ويكون ذلك من خلال إتباع سياسة تحرير وتقويم الصرف، ففي ظل السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار في الأسعار الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور، يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم، فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض،مما يؤدي إلى التقليل من الائتمان ونقص الطلب المحلي على السلع والخدمات، فكل هذا يؤدي إلى التخفيض من حدة ارتفاع أسعار السلع المحلية، وبالتالي انخفاض سعر السلع المحلية يؤدي إلى زيادة الطلب عليها من الخارج وبالتالي زيادة ال**صادرات وتشجيعها ونقص الواردات.**

ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية،فهذا يؤدي إلى دخول المزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة وهذا من أجل جني أكبر قدر من الأرباح، مما يساعد تقليل العجز في ميزان المدفوعات، فتقليل النقود التي تكون على شكل قروض في الاقتصاد القومي بالإضافة إلى رفع سعر الفائدة كلاهما يلعب دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات.[2]

تستطيع السياسة النقدية أن تلعب دورا مهما في تحسين ميزان المدفوعات، وذلك ممن خلال العمل على رفع أسعار الفائدة، لأن رفعها يؤدي إلى جلب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاقتصاد الوطني، حيث تتحرك هذه الأموال داخل البلد، وبالتالي على السلطات إتباع نظام صرف **للعملة مناسب فيشجع الصادرات من جهة** ويحد الواردات من جهة أخرى، فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري وذلك بشرط نجاحه في زيادة صادرات البلد وتخفيض موارده، إلا أن أثار هذه الإجراءات لا تتم بنفس الدرجة في كل حالة تطبق فيها حيث في

[1] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص138.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص275.

بعض الأحيان تكون ناجعة وفعالة جدا وفي حالات أخرى العكس وذلك راجع للظروف والعوامل المحيطة الأخرى.[1]

1-دور السياسة النقدية في النمو الاقتصادي:

يقع على عاتق السياسة النقدية المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي. وهي من مسؤولياتها التي تعتبر ضرورية في الاقتصاديات المختلفة، حيث تعمل السياسة النقدية على جمع الادخارات وتشجيع الاستثمارات، والعمل على تطوير الأسواق المالية، وذلك عن طريق:

1-1جذب الإدخار:يتم ذلك عن طريق تشجيع الإدخارات الوطنية واستخدامها الاستخدام الأمثل الذي يخدم عملية التنمية، أما أنواع الإدخارات فهي إما إدخارات إجبارية مثل الضرائب،ومن العقود مثل التأمينات، إشتراكات التأمين الإجتماعي، أو إدخارات إختيارية من المؤسسات أو الأفراد.

1-2تشجيع الإستثمار: إن أول شيئ يعتمد عليه الإستثمار هو الإدخار، الذي يحتاج إلى توفر المؤسسات بشكل منظم وخاصة البنوك، ولذلك يجب على البنك المركزي أن يعمل على توفير الشروط القانونية والتنظيمية لهيكل البنوك، التي تقدم القروض للإستثمار وذلك من خلال أحكام الرقابة بواسطة أدوات السياسة النقدية، والعمل على تشجيع إقامة بنوك متخصصة في جميع المجالات الإقتصادية التي تخدم التنمية.[2]

1-3العمل على تطوير الأسواق المالية:حتى تستطيع السياسة النقدية أداء دورها فلابد من وجود سوق نقدي ومالي، والعمل على تطويره بأساليب فعالة تضمن عدم خروج وتسرب الموارد المالية المحلية نحو الخارج بحثا عن الفوائد المغرية وضمان أن أموالها تكون في أمان الغير الموجود في بلادها، والحصول على السيولة في الوقت الذي تريده، والعمل على تجنب اعتماد المؤسسات الاقتصادية على الموارد المالية الأجنبية، وخاصة القروض الأجنبية بكثرة والدول التي عملت على تطوير أسواقها المالية والنقدية وهي التي تكون مؤهلة لأن تسهل عمل السياسة النقدية.

[1] هيل عجمي الجنابي،رمزي ياسين يسع أرسلان، جميل الجنابي، **النقود والمصارف**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص261.

[2] لطرش الطاهر، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص240.

أما بالنسبة للدول التي مازالت أسواقها لم تحظى بالتطور المطلوب فلتطبيق السياسة النقدية يجب أن تراعي سلطات النقدية الجوانب التالية:[1]

- ربط الإصدارات بسياسة الدين العام وعجز الخزانة العامة.
- تهيئة الجو المناسب للاستثمار في الاوراق المالية ومراعاة تفضيلات البنوك والجماهير والمستثمرين لنوع معين من الأوراق على حساب نوع أخر، محاولة توفيره بكثرة وخاصة سرعة الحصول على قيمته السوقية عند طلبها.
- السعي للحفاظ على حسن الأداء للأسواق المالية والنقدية، ورفع كفاءتها من خلال تشديد رقابة البنك المركزي عليها وذلك بالتدخل المناسب.
- العمل على تنمية المؤسسات المالية والمصرفية التي ترفع مستوى الإدخار والإستثمار معا.
- التحول من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي.
- توفير المعلومات والبيانات والبحوث والدراسات اللازمة حول أوضاع عرض الأموال والطلب عليها.

ومن خلال هذا يمكن ذكر أهم نقاط مساهمة السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية والتي تتمثل فيما يلي:

1. تساهم السياسة النقدية بصفة مباشرة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال عملية منح القروض التي تقوم بها البنوك إلى المؤسسات والمشاريع في مختلف قطاعات التنمية.
2. توجه السياسة النقدية المدخرات إلى قطاعات معينة تريد الدولة تشجيعها، كما تحجبها عن قطاعات أخرى ترغب الدولة أن تخفض الاستثمار فيها خاصة إذا كانت مصدرا للتضخم أو الحد من الانكماش بأساليب كمية ونوعية.
3. توفر السياسة النقدية جملة من المعلومات والبيانات حول المتغيرات النقدية والمالية والتي لا يمكن رسم أي سياسة نقدية بدونها.
4. تساهم السياسة النقدية في فرض رقابة فعالة على الجهاز المصرفي وإخضاعه لتوجيهاتها.
5. تقوم السياسة النقدية بالمساهمة غير المباشرة في تطوير بعض القطاعات وبعض المناطق.

وبصفة عامة فإن دور السياسة النقدية يكمن فيما يلي:[2]

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 241.

[2] مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 200.

- التأثير في عرض الائتمان واستعمالاته.

- توفير عرض ائتمان ذو مرونة مقابلة لاتساع التجارة ونمو الدخل وتزايد السكان بعد أن تكتسب دفعا وزخما تراكميين في **الأجل الطويل.**

- كما يجب على الإدارة النقدية أن تحسن اختيار القاعدة الملائمة للإدارة النقدية.[1]

تتخذ السياسة النقدية مجموعة من الإجراءات حتى تستطيع معالجة التضخم والوصول إلى الحد المرغوب، ففي **حالة إتباع سياسة نقدية توسعية تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض** النقدي وذلك يؤدي إلى إنخفاض أسعار الفائدة الحقيقية وليست الإسمية وبالتالي تؤثر على قرارات المستهلكين والمشمرين، كما أن هذا الأثر الأكبر في **الإنفاق يكون لأسعار الفائدة الحقيقية الطويلة الأجل، حيث أن:**

معدل الفائدة الحقيقية= معدل الفائدة الإسمي- **معدل التضخم.**

ومن ثمة زيادة الإنفاق الإستثماري والإستهلاكي، الأمر الذي يعمل على زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة **الناتج الداخلي الخام**(PIB) ونموه،أما في حالة إتباع سياسة نقدية إنكماشية يتم العمل بالعكس، إذ تترك السياسات النقدية الإنكماشية أثرها السلبي بشكل واضح على معدلات النمو الإقتصادي والإنتاج الوطني، حيث يتجهان إلى الإنخفاض، إذ أن رفع سعر الفائدة تحد من قدرة المصارف على منح الإئتمان، فإن ذلك من شأنه أن يترك أثاره إلى الأنشطة المتعلقة بالتنمية الإقتصادية وكذلك قدرة الأفراد على شراء السلع الإستهلاكية **المعمرة** كالسيارات والثلاجات والأفران...إلخ، بالإضافة إلى إضعاف قدرة المستثمرين على **تجديد أو توسعة** أصولهم الرأسمالية.

كما يرى فريدمان أن خفض كمية عرض النقود وما ينجم عنها من خفض الإنفاق، مما يؤدي أيضا إلى إنخفاض مستوى النشاط الإقتصادي والذي يؤدي بدوره إلى المساس بمستوى النمو الإقتصادي وإنخفاضه.[2]

[2] مازن عبد السلام أدهم، **العلاقات الإقتصادية والنظم النقدية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 42.

المطلب الثالث:السياسة النقدية و تعارض تحقيق الهدفين

حسب كالدور توجد أربعة أهداف للسياسة النقدية وهذه الأهداف متعارضة فيما بينها ويصعب تحقيقها في آن واحد،إذ يوجد هذا التعارض بين التضخم والبطالة من جهة والنمو الإقتصادي وميزان **المدفوعات من جهة أخرى.**

1- السياسة النقدية و العلاقة بين التضخم والبطالة:

ربط الكثير من الاقتصاديين البطالة بالتضخم وحاولو| **دراسة العلاقة بينهما،إلا أن هذا التحكيم كان صعب.**إن هذه المعادلة الصعبة معروفة في الاقتصاد بمنحنى **فيليبس** وهي مستوحاة من الدراسة التي نشرها سنة **1958**، والمتعلقة بدراسة العلاقة بين البطالة والتغير في الأجور النقدية في بريطانيا في الفترة **1868-1957.** وقد لاحظ فيليبس أنه عندما تكون معدلات البطالة منخفضة تكون معدلات التغير في الأجور النقدية تميل إلى الارتفاع. وتفسير هذه النتيجة هو أن حالة البطالة تعني ضمنيا نقصا في عرض العمل، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية بمعدلات أكبر مما لو كان عرض العمل مرتفعا. وانطلاقا من هذه النتيجة الهامة استخلص اقتصاديون آخرون أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة. ويظهر تفسير ذلك في المخطط التالي:[1]

الشكل رقم(02-02): العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وفق النقدويين.

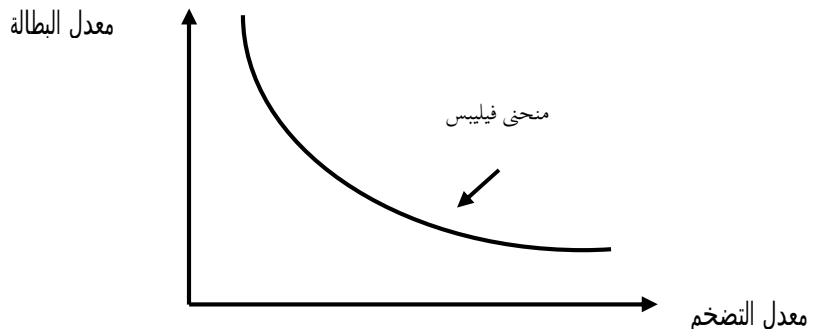

Source : J.P.Gourlaouen et Y.Perraudeau- « Economie, problèmes monétaires et financières » - Librairie Vuibert- édition 1987- paris- page 32.

[1] رحيم حسين،**النقد والسياسة النقديةفي إطار الفكرين الاسلامي والغربي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،الطبعة الأولى، 1999، ص120.

يؤدي وجود البطالة إلى إرتفاع معدل التضخم وأسعار الفائدة، فيقوم البنك المركزي عندئذ بشراء سندات حتى ترتفع القيمة السوقية للسندات وتنخفض أسعار الفائدة، هذه العملية قد تؤدي إلى زيادة عرض النقود، وفي حال أراد البنك المركزي تخفيض معدل النمو النقدي ترتفع في هذه الحالة أسعار الفائدة ومعدلات البطالة.

فاللقضاء على البطالة يجب زيادة حجم الإستثمارات من أجل زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، هذا الأخير يؤدي إلى إرتفاع الأسعار، وإرتفاع الأجور المصاحب لإرتفاع الأسعار يفهمه الأجراء بأنه إرتفاع في الأجر الحقيقي، لكن عندما يتبين لهم أن القوة الشرائية لم تتحسن قد يقومون بإنقاص عرض عملهم.

وللتخلص من مشكلة التعارض بين أهداف السياسة النقدية يجب على السلطة النقدية أن تحدد أهدافها بوضوح حسب أولويتها، وأن يكون تحقيقها متناسبا مع الدورات الإقتصادية، كما يجب أن تركز بالدرجة الأولى على الأهداف المتجانسة البعيدة عن التضارب. [1]

2- السياسة النقدية و علاقة ميزان المدفوعات بالنمو الإقتصادي:

يرى مفكرو المدرسة النقدية(مدرسة شيكاغو) أن إختلال ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية تظهر كنتيجة لعرض النمو بمستوى أعلى من معدلات الناتج الحقيقي أو في زيادة معدل نمو عرض النقود عن معدل الطلب عليها، ويظهر الإختلال من خلال زيادة أو نقصان الأرصدة النقدية الذي يؤثر على مستوى الإحتياطات النقدية الأجنبية وعليه فإن زيادة عرض النقود سوف تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية، ومنه تتم زيادة الطلب على النقد الأجنبي وهو ما يعكس بالضرورة في زيادة أو تخفيض فائض ميزان المدفوعات.

ويرى الباحث أن تحليل مدرسة شيكاغولتفسير عدم الإستقرار هو نفسه المنهج التقليدي بحيث أن كلاهما يتمثلان في:

- يأخذان مبدأ تأثير النقود على النشاط بالإقتصادي وخاصة مستوى الناتج القومي.
- الإعتماد على الأجل الطويل وإهمال الأجال القصير.

[1] جوري كريم، بادسي كمال رضوان، "، **صندوق النقد العربي**، أبوظبي، 1996، ص 33- 34.

- يدعو كل منهما بعدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بأي شكل كان حتى لا تعيق الأداء التلقائي لعوامل الإستقرار الذاتية.

وبالتالي نستخلص أن كلا من المنهج التقليدي ومنهج مدرسة شيكاغو قد تناولا موضوع الإستقرار الإقتصادي من منظور واحد بالرغم من تباعد مدة وجودهما الأولى في القرن التاسع عشر والثانية في القرن التاسع عشر والثاني وما شهده هذا الأخير من تغيرات هيكلية وتكنولوجية جد متطورة ونجد أن الدول المتقدمة تبنت غالبيتها السياسة الإقتصادية المنبثقة من هذا المنهج، قصد مواجه مشكلات مشكلة التضخم والبطالة والركود وأدى ذلك إلى تفاقم معدل البطالة وتدهور معدلات النمو الإقتصادي وإنتشار المضاربات في أسواق النقد والمال وضعف الإستثمار وأدى ذلك إلى ركود إقتصادي إستمر لسنوات طويلة.

وعلى هذا الأساس فإن زيادة معدل عرض النقود بما يساوي معدل نمو الإنتاجية في الآجال الطويلة لن يؤدي إلى الإستقرار الإقتصادي ذلك لأن الإستهلاك سوف يميل إلى التناقص في الأجل الطويل لضعف التشغيل.[1]

ويمكن إيسضاح ذلك من حلال العلاقة التالية:

$$\boldsymbol{M} \uparrow \rightarrow \boldsymbol{Yd} \uparrow \rightarrow \boldsymbol{AD} \uparrow \rightarrow \boldsymbol{Mx} \uparrow \rightarrow \boldsymbol{BP} \downarrow$$

حيث أن:

M: زيادة معدل النمو الإقتصادي.

Yd:زيادة دخل الأفراد.

AD: زيادة الطلب الكلي على النقد الأجنبي وعلى السلع والعملات الأجنبية.

Mx: زيادة الواردات من السلع الأجنبية.

BP: عجز في ميزان المدفوعات.

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان، 2008، ص 32-33.

إن تخطيط سياسة نقدية لتحقيق أهداف اقتصادية، ليس في متناول كل دولة أن تحقق ذلك، بل إن الأمر يحتاج إلى دراية شاملة بالأهداف والأدوات المستخدمة لتحقيقها, كما يجب الانتباه إلى أن تحقيق أحد **الأهداف** المذكورة لا يكون منتجا لمشكلة اقتصادية أخري أكبر من الأولى، لأنه **من النادر أن تتحقق كل الأهداف دفعة واحدة وبأداة واحدة دون أن تتعارض فيما بينها، ولذلك فإن استعمال الأداة اللازمة لمزاوجتها مع تحقيق هدفها** يكون عاملا مساعدا على تجنب الأضرار غير المرغوب فيها في تحقيق هذه الأهداف.

خلاصة الفصل

ترتبط قوة الإقتصاديات بقوة السياسة النقدية لها وذلك بمقدار تحقيق الأهداف المسطرة ومدى التوفق في إختيار الأدوات والقنوات الملائمة لذلك بغية إيصال الأثر المطلوب، فمن خلال هذا الفصل قمنا بإستخلاص النتائج التالية:

- للسياسة النقدية عدد كبير من المتغيرات الإقتصادية الكلية لكن أهم هذه المتغيرات هي تلك المتغيرات التي مثلها كالدور في مربعه السحري والتي تتمثل في كل من: التضخم، البطالة، النمو الإقتصادي والتوازن الخارجي أو ما يسمى بميزان المدفوعات.
- تؤثر السياسة النقدية على هذه المتغيرات باستعمال مجموعة من الأدوات أهمها المعروض النقدي وسعر الفائدة.
- حتى تستطيع السياسة النقدية من تحقيق الأهداف التي ترغب الوصول إليها فلابد من دراسة المتغيرات الأخرى مثلا للقضاء على التضخم لابد من دراسة متغير البطالة لأنه بالتأثير على التضخم يتم التأثير بطريقة غير مباشرة على البطالة وذلك لتعارض الأهداف ووجود العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة من جهة، وبين النمو الإقتصادي وميزان المدفوعات من جهة ثانية.
- تعمل السياسة النقدية على إيصال الأثر المرغوب الوصول إليه بإستخدامها مجموعة من القنوات منها قناة سعر الفائدة، قناة سعر الصرف واللتان تعتبران أهم هذه القنوات، بالإضافة إلى قناة أسعار الأصول المالية إذ تتضمن إيصال الأثر إما عن طريق قناة توبين أو عن طريق قناة أثر الثروة على الإستهلاك، كما لا ننسى قناة الإئتمان والذي يتم بواسطة قناتين قناة الإقراض البنكي وقناة ميزانية المؤسسات.
- من خلال الدراسة تبين أن كل من التضخم والبطالة هدفان متعارضان إذ كلما زاد التضخم نقص معدل البطالة الموجود والعكس صحيح، وبين ميزان المدفوعات والنمو الإقتصادي كذلك التعارض الموجود بينهما لأنه كلما زاد النمو الإقتصادي أدى ذلك إلى زيادة الطلب على السلع والنقد الأجنبي وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

الفصل الثالث:واقع وانعكاس السياسة النقدية على المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر 2007-2017

تمهيد

لقد مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التطورات والتي ترجع إلى طبيعة النظام الإقتصادي المنتهج ومن أجل مسايرة هذه التطورات الحاصلة وتحقيق الأهداف المنشودة قامت الجزائر بعدة إصلاحات، حيث حاولت الحكومة الجزائرية عن طريق السياسة النقدية التأثير في العديد من المتغيرات الإقتصادية و المتمثلة في الكتلة النقدية ، الإئتمان، نسبة الودائع إلى عرض النقود، نسبة الودائع إلى الناتج الخام في متغيرات الإستقرار الإقتصادي الكلي، المعبر عنه بمربع كالدور والمتمثلة في: الناتج الداخلي الخام، معدلات التضخم، معدلات البطالة وميزان المدفوعات للفترة الممتدة من 1990إلى غاية 2017، حيث تم ذكر أهم التطورات التي حصلت للسياسة النقدية في الفترة محل الدراسة، بالإضافة إلى التحدث عن تطورات المتغيرات الإقتصادية في الجزائر وكيفية تأثير السياسة النقدية عليها. وتم تناول ذلك في المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر.

المبحث الثاني: تطور المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر من 1990إلى غاية 2006.

المبحث الثالث: إستهداف السياسة النقدية للمتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر من 2007-2017

المبحث الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر

لقد مرت السياسة النقدية في الجزائر بعدة تطورات من 1962إلى غاية 2017، فإرتبطت هذه التطورات بالوضعية الإقتصادية للبلد من جهة فمن الإستعمار إلى الإستقلال ووضعية الإقتصاد بعد الإستعمار الفرنسي، وتبني النظام الاشتراكي بعد الإستقلال مباشرة والتوجه بعد ذلك إلى إقتصاد السوق، رغم كل هذا إلا أن قانون النقد والقرض 90/10 هو المنعرج الحاسم للسياسة النقدية والذي أدى إلى إنتقال السياسة النقدية من حالة إلى حالة أخرى حيث تم تطرق إلى سياسة النقدية من 1962 إلى غاية 1989 وتقديم أبرز الأحداث الواقعة خلال هذه الفترة من تحول في الإقتصاد الجزائر واهم الازمات التي ساعدت على تطبيق نهج معين من سياسة النقدية، كما تناول أبرز الأحداث إبتداء من 1990 إلى غاية 2000 وأهم التعديلات خاصة على مستوى دائرة الجهاز المصرفي و تمت أيضا الإشارة إلى مسار السياسة النقدية من 2001 إلى 2017 مرورا بكل المستجدات الحاصلة في الفترة.

المطلب الأول: السياسة النقدية في الفترة 1962إلى غاية 1989

قبل صدور قانون النقد والقرض10/90 لم يكن للسياسة النقدية أي طعم أو لون، وذلك من خلال عدم وضوح أهدافها من جهة وادواتها من جهة تانية،إذ أنه في هذه المرحلة كان القطاع المالي الجزائري صغيرا ومجزئا، إذ عمل في واقع الأمر كأداة مالية لإستثمارات القطاع العام بينما لم تكن الأسواق المالية موجودة على الإطلاق، ولم تكن البنوك التجارية تمارس أي نشاط تجاري، بل كانت تجمع مدخرات قطاع العائلات وقطاع المؤسسات من خلال شبكة واسعة من الفروع، وتوجه هذه الموارد نحو تمويل الواردات وعمليات المؤسسات العامة. [1]

وقد لعبت الخزينة حينها الدور الرئيسي في القطاع المالي إذ احتكرت معظم المدخرات الوطنية من خلال حسابات التوفير البريدية وإصدار السندات الاستثمارية، وقد استخدمت هذه الموارد أساسا لتمويل المشاريع الجديدة في المؤسسات العمومية، التي كانت تعاني على العموم من قصور الرسملة معتمدة على الاقتراض من البنوك لتمويل استثمار ها.

[1] بقبق أسمهان،**آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية – دراسة قياسة –، مرجع سبق** ذكره، ص 270.

وقد لعب البنك المركزي الجزائري دورا ثانويا، وحددت معدلات الفائدة بقرارات إدارية عند مستويات نتجت عنها أسعار فائدة حقيقية سالبة، مما دفع المديرين نحو الإستثمارات ذات التركيز الرأسمالي العالي، وفي هذه الحالة لم يمارس البنك المركزي أي نشاط ملموس في مجال الرقابة المصرفية ولم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة.

هذا ما عجّل بظهور مرحلة جديدة بعد الإصلاح المالي والنقدي لسنة 1970-1971حيث لم تعد النقود كرأس مال فقط وإنما أضحت كوسيلة لتداول الدخول المحصل عليها من ريع البترول (ظاهرة عددية لحساب الكميات الرأسمالية المحصل عليها من جراء التغير النقدي للبترول). لذلك تفطنت السلطات العامة في نهاية الثمانينات إلى هدا الدور الحيادي والسلبي للنقود وإعطائها مفهوم جديد يتمثل في إعتبار النقود وسيلة لتداول رأس المال والعمل على الرجوع إلى نظام تعبئة الموارد النقدية الوطنية، وكان ذلك محتوى ترتيبات قانون 1986وإنشاء المجلس الوطني للقرض والنقد، فاصبحت النقود كاداة للقرض والتنمية بين ايدي السلطات العامة النقدية والمالية، وبالتالي ظهر دورها الإيجابي وتأثيرها المباشر على الإنتاج والتوزيع والإستهلاك. أي أنا أصبحت أداة إستراتيجية مهمة لدى المخطّط والسلطات العامة.

وعلى العموم يمكن أن نرجع سبب الحالة التي آلت إليها النقود خلال الفترة التي تبنت فيها السلطات العامة في الجزائر لنظام اقتصادي اشتراكي انعكس على دور وفعالية السياسة النقدية، وذلك للأسباب التالية : [1]

1. تسيير إداري لمعدلات الفائدة المثبتة عند مستويات دنيا.
2. تسيير نقدي إداري لين يوحي بالخضوع التام للسلطة النقدية إلى السلطة السياسية واجهزها.
3. عرض نقدي خارجي غير مرتبط بالنشاط الاقتصادي وتابع كليا لرغبة زبائن القطاع العمومي.
4. طلب القرض غير مرن لمعدلات الفائدة.
5. الدور المهم للبنك المركزي الجزائري في إعادة تمويل البنوك.
6. تأطير القروض الذي يشكل الأسلوب المفضل لتنظيم النشاط النقدي للبنوك.

[1] بقبق أسمهان،آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية – دراسة قياسة –، مرجع سبق ذكره،ص271.

إن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية عام 1990 **كانت حيادية** بسبب الدور السلبي للنقود في الإقتصاد الوطني، إذ لم تتمكن تلك السياسة من تحقيق الاهداف والمهام المنوطة بها والسبب في عدم فعاليتها خلال تلك الفترة يرجع ايضا إلى كون تلك الاخيرة لم تكن تعدوا كونها مفهوم نظري منصوص عليه في القوانين التشريعية بعيدا عن الواقع التطبيقي، ضف إلى ذلك **إعتماد البنك المركزي على الأدوات** المباشرة في الرقابة والتحكم في الإئتمان على مستوى جهاز مصرفي هش بعيد كل البعد عن الدور **المنوط به من خلال تحقيق التنمية الإقتصادية** في الجزائر. وقد إعتبر البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة، إذ **كانت الخزينة العمومية هي** المكلفة بمهمة إصدار النقد والتحكم في حجم تداوله.

المطلب الثاني:السياسة النقدية من 1990إلى غاية 2000.

يعتبر قانون النقد والقرض10/90 **الصادر** في 14أفريل 1990 **نقطة التحول للإقتصاد الجزائري من إقتصاد** إشتراكي إلى التوجه إلى إقتصاد السوق، فسعت الحكومة إلى **العمل على إنشاء أسواق ومؤسسات مالية تساند هذا التوجه وتدعم الإستثمار** بتوفير المناخ الملائم له.

كانت السياسة النقدية في الفترة السابقة تتميز بمجموعة من الميزات المذكورة سابقا إلا أن صدور قانون **النقد والقرض10/90 أدى** إلى التخلص من هذه المميزات، **حيث أعاد لبنك الجزائر صلاحياته وذلك** بإعتباره أهم مؤسسة في الجهاز المصرفي، فبدأت تظهر ملامح السياسة النقدية في الجزائر **كأحد مكونات السياسة الاقتصادية،** إلا انها مرت بعد فترات تمثلت فيما يلي:

1) - الفترة الأولى من 1990إلى غاية1993: [1]

عرف الإقتصاد الجزائري آنذاك وضعية جد صعبة وذلك بسبب إنخفاض أسعار البترول لأسعار متدنية جدا أدى إلى وقوع عجز كبير في ميزان المدفوعات، مما وضع الجزائر في وضع صعب جدا وحاولت جاهدة حله لكن دون جدوى مما أدى إلى لجوئها إلى صندوق النقد الدولي طلبا للمساعدة، ومنه يقوم هذا الأخير بفرض مجموعة من الإجراءات منها إصلاح السياسة النقدية، **فبعد المشاكل الإقتصادية** التي تعرضت لها الجزائر وأدت إلى

[1] مبارك بوعرشة، **السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية**، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، عدد 02 سنة 1999، ص82.

عدم الإستقرار الإقتصادي، حاولت الدولة سنة 1990 معالجة هذه المشاكل، فإتبعت سياسة نقدية بإعتبارها الوسيلة المزدوجة المبذولة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والإتجاه نحو نظام يستند إلى ميكانيزمات إقتصاد السوق بإعتبار أن السياسة النقدية هي إحدى محاور الإصلاحات الإقتصادية وهي إحدى الركائز الأساسية للسياسات الإقتصادية التي تمكنها من مراقبة التضخم وتنظيم سوق الصرف وتحقيق الإستقرار النقدي.[1]

لقد أدخلت تعديلات جذرية على طريقة عمل القطاع المالي في الفترة ما بين 1989-1991، لذا كان من الضروري تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزانة نحو المؤسسات العامة، إلى نظام يلعب دورا نشطا في تعبئة الموارد وتخصيصها، وتمثلت العناصر الرئيسية لهذا التحول في التحرك نحو إستخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على إعتبارات السوق وتحرير أسعار الفائدة، والتحرير التدريجي لمعاملات الحساب الجاري والرأسمالي وإعتماد سياسة أكثر مرونة تجاه سعر الصرف.

وقد حدثت نقطة تحول على مستوى المنظومة المصرفية في عام 1990بصدور قانون النقد والقرض الذي نص على ما يلي:[2]

- منح البنك المركزي إستقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية، وقد خضع البنك المركزي لعملية إعادة تنظيم إدارية جعلت في مقدوره أن يضطلع بمسؤوليته الجديدة وسمي **"بنك الجزائر"**.
- إنشاء مجلس النقد والقرض الذي كان بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسات النقدية.
- تطبيق قواعد تتسم بالشفافية وتحكم العلاقة بين الخزينة والنظام المالي.
- إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي وأسعار الفائدة.

[1] مبارك بوعرشة، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، نفس المرجع السابق، ص82.

[2] طيبة عبد العزيز و بلعزوز بن علي، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990– 2006، بحوث إقتصادية عربية، العدد 41، الكويت، 2008، ص30

إن التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990**عكس مباشر**ة توجهات السياسة النقدية في ظل إتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي والتي كان لها الأثر الواضح والكبير على تطور الوضعية النقدية في الإقتصاد الوطني، ويمكن التفريق بين ثلاثة توجهات مختلفة للسياسة النقدية تظهر كالآتي[1]:

الفترة الأولى: تمتد الفترة الأولى من عام 1990 إلى غاية سنة 1994 وهي الفترة التي سبقت تطبيق برامج **الإصلاح الإقتصادي** إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، وهدف بصفة **أساسية** إلى تمويل عجز الميزانية **الضخمة وإحتياجات الإئتمان** لدى المؤسسات العامة، كما أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي **إنتهجتها** الحكومة في السابق **بإعتماد برنامج الإستعداد الإئتماني** من خلال الإتفاقيتين المنعقدتين في عامي 1989 **و** 1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية **بالحد من التدفق النقدي، أثرت** في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازني. وقد تخلل هذه المرحلة الإجراءات التالية مع صندوق النقد الدولي:

1- الإستعداد الإئتماني الأول:[2]**وافق** صندوق النقد الدولي في إطار **إتفاق التثبيت 30 ماي 1989 على تقديم 155.7 مليون وحدة سحب خاصة، كما إستفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بقيمة 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة نظرا لإنخفاض** قيمة أسعار البترول و**إرتفاع أسعار الحبوب سنة** 1988.

2- الإستعداد الإئتماني الثاني جوان 1991: [3]بعد الاتفاقية الأولى المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي **سنة** 1989 وجدت السلطات العامة نفسها مجبرة ثانية إلى اللجوء نحو تلك **المؤسسة المالية الدولية لإبرام إتفاق جديد بتاريخ 30 جوان** 1991 **عرف بالإستعداد الإئتماني** الثاني، إذ تم بموجبه تقديم 300 **مليون وحدة سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح،** حيث تم سحب القسط الأول في جوان 1991**،** ثم القسط الثاني في سبتمبر 1991**،** أما القسط الثالث تم سحبه في ديسمبر 1991**،** أما بالنسبة القسط الرابع فقد تم تجميده من قبل

[1] طيبة عبد العزيز و بلعزوز بن علي،**السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990- 2006**، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2] نادي الدراسات الاقتصادية الجزائرية، **مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري**، ص03.

[3] دحمان بن عبد الفتاح، **محاولة تقييم السياسةالنقدية ضمن برامج التكييف FMI – دراسة حالة الجزائر**- رسالة ماجستير، **كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم** التسيير، **جامعة الجزائر، الجزائر**، 1997، ص182.

صندوق النقد الدولي ولم تستطع الجزائر سحبه وذلك بسبب عدم إحترام الحكومة الجزائرية لرسالة النية التي تم تحديدها في 27أفريل 1991.

وكانت تتمثل أهم أهداف الإتفاق فيما يلي:[1]

1. التقليص من حجم تدخل الدولة في الإقتصاد وترقية النمو الإقتصادي عن طريق تفعيل المؤسسات الإقتصادية العمومية والخاصة، بحيث يجب أن تسعى هذه المؤسسات للتنويع من صادرات البلد من أجل تحقيق التوازن الخارجي.
2. تحرير التجارة الداخلية والخارجية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار.
3. ترشيد الإستهلاك والإدخار عن طريق القضاء على الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات، وكذلك أسعار الصرف وتكلفة النقود.

ولقد إتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات النقدية في إطار هذا الإنفاق وهي:

– العمل على الحد من تضاعف الكتلة النقدية يجعلها في حدود 41مليار دينار أي 12بالمائة سنة1991.

– تخفيض قيمة الدينار في حدود 25بالمائة في الفترة الممتدة مابين نهاية 1990إلى مارس1991قصد تقليص الفرق الموجود بين أسعار الصرف الرسمية واسعار صرف في السوق الموازية.

- تأطير تدفقات القرض في المؤسسات المختلفة.

- تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل،إذ تم رفع إعادة الخصم في أكتوبر 1991إلى 11.5بالمائة بدلا من 10.5بالمائة، وكذلك رفع المعدل المطبق على السحب المكشوف من طرف البنوك إلى 20بالمائة بدلا من 15بالمائة، وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية ب17بالمائة.
- تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية وتعويضه بالدعم المباشر من خلال المنح.
- زيادة تكاليف إعادة تمويل البنك المركزي للبنوك التجارية للحد من التوسع النقدي.
- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة، وتوجيه الفائض في الميزانية للتطهير المالي للمؤسسات، بالإضافة إلى خوصصة المؤسسات التي لا تحقق مردودية.

[1] عمروش شريف،سياسة النقدية واختلال ميزان المدفوعات،رسالة ماجستير،تخصص علوم إقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة،2005،ص177-178.

إلا أن هذه التدابير لم يتم تنفيذها كلية بسبب إلغاء الإنتخابات التشريعية ودخول الجزائر في مرحلة إنتقالية فمن أجل إمتصاص غضب الشعب كان لابد عليها إتخاذ مجموعة من الإجراءات، منها رفع الحد الأدنى للأجر الوطني إلى 7000دج، ورفع الرواتب في إطار الشبكة الإجتماعية للعائلات، وتوقيف إستيراد بعض المواد.

وكما هو معروف على صندوق النقد الدولي كل هذه الإجراءات التي إتخ ـذا الجزائر أنذاك متنافية مع شروطه صندوق النقد الدولي وهذا ما أدى إلى تجميد القسط الرابع للإنفاق المقدر ب75مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، ولهذا لجأت الجزائر إلى اتفاق جديد وهو الاستعداد الائتماني الثالث.[1]

3- الإستعداد الإئتماني الثالث (أفريل 1994): نتيجة العراقيل والقيود التي إعترضت مسار إعادة تحقيق التوازن الإقتصادي الداخلي والخارجي في الجزائر لجأت الحكومة الجزائرية مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي من أجل إبرام برنامج تكييفي ثالث لمدة سنة واحدة ابتداء من تاريخ 1994/04/01 إلى غاية 1995/03/31 هذا الإتفاق الذي يضم البنود التالية:

- تحقيق نمو مستقر ومقبول عند حدود 3 بالمائةفي سنة 1994و معدل 6بالمائةسنة 1995.
- تخفيض معدلات التضخم.
- تحرير التجارة الخارجية من أية عوائق ممكنة

لجأت الجزائر للمرة الثالثة لطلب مساعدات من صندوق النقد الدولي وذلك تحت ضغط الأزمة الإقتصادية والأمنية، من أجل النهوض بإقتصادها ويتمثل هذا البرنامج في برنامج التثبيت الهيكلي الذي يغطي الفترة من 01أفريل1994 إلى 31ماي1995[2]، وعلى إثر هذا الإتفاق تحصل الجزائر على مساعدات وقروض مشروطة، حيث تم الإتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي في 12أفريل1994، على برنامج الإستقرار الإقتصادي وهو ما يعرف بإتفاق ستاند باي stand bay لمدة سنة واحدة، وعلى العموم إستهدفت السياسة

[1] عمروش شريف،مرجع سبق ذكره،ص 180.

[2] بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد1، 2004، ص 181.

النقدية في إطار برنامج **الإستقرار الإقتصادي تصحيح الإ**ختلالات التي عرفتها الفترة 1991-1993فكانت هذه الأهداف كالتالي:[1]

- تخفيض معدل الكتلة النقدية M2 **من 21بالمائة من الناتج المحلي الخام سنة**1993إلى 14**بالمائة سنة**1994.
- **رفع معدل إعادة الخصم من** 11.5بالمائة إلى 15**بالمائة.**
- أن يتدخل البنك المركزي في السوق النقدية بمعدل محوري يقدر ب 20**بالمائة بعدما كان** 17**بالمائة.**
- رفع المعدل المطبق على السحب المكشوف في حساب البنوك لدى بنك الجزائر من 20بالمائة إلى 24**بالمائة.**
- تحديد سقف الهامش البنكي ب 5**بالمائة، وهو معدل الفائدة المطبق من طرف البنوك التجارية على** الحسابات المدينة، وباعتبار أن التكلفة المتوسطة لموارد البنوك في حدود 18.5**بالمائة سيكون معدل الفائدة** على القروض في حدود 23.5**بالمائة.**
- **تمنح الخزينة العمومية معدلات فائدة ب** 10**بالمائة من حسابات إدخار السكن،** 14**بالمائة الدفاتر الأخرى.**
- الحفاظ على سعر الصرف الجديد بعد تخفيض الدينار ب 40.17بالمائة في أفريل 1994**، والحد من الضغوط التضخمية.**

يهدف هذا الإتفاق إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي تمهيدا لعقد إتفاق موسع في المستقبل، وقد إستهدفت السياسة النقدية خلال هذا البرنامج دعم سعر صرف الدينار، وذلك بالحد من الضغط التضخمي ليقارب مستواه المستويات السائدة في البلدان الشريكة إ**قتصاديا وهذا**[2] **تقليص معدل توسع الكتلة النقدية** M2 إلى 14بالمائة لفترة البرنامج مقارنة ب **2بالمائة سنة 1993**، ومن ثم التحكم في التدفق النقدي **من خلال دفع أسعار الفائدة الإ**سمية إلى مستويات مرتفعة.

[1] عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري:الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى بإنجاز أهداف السياسة**،مذكرة ماجستير(غير منشورة)،**جامعة الجزائر، كلية العلوم** الإقتصادية، الجزائر، 2005، ص 182- 183.

[2] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص195.

أما بعد إنقضاء برنامج الإستقرار، قامت السلطات الجزائرية بإبرام إتفاق القرض الموسع الذي يمتد إلى ثلاث سنوات من 22ماي 1995إلى 21ماي1998، تحصلت الجزائر بموجبه على 1169.28مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 127.8بالمائة من حصتها[1].ومجرد الموافقة على هذا الإتفاق قامت الجزائر بسحب القسط الأول وقدره 325.2 مليون وحدة حقوق سحب الخاصة، على أن يتم سحب وإستخدام المبلغ المتبقي 844.08 مليون وحدة على أقساط يتم إستنفاذها قبل تاريخ 21ماي 1998.[2]

ولقد عملت الحكومة الجزائرية خلال هذا الإتفاق على إنتهاج سياسة ميزانية صارمة عن طريق تقليص كتلة الأجور، وذلك بالحد من الزيادة في التوظيف العمومي، وإقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة، وتقليص مجال الإعفاءات الضريبية، ولتحقيق ذلك قررت الحكومة في برنامجها ولذلك قررت الحكومة في برنامجها زيادة الإيرادات بنسبة 10.5بالمائة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي. وتدنية النفقات العامة ب1.8بالمائة بالنسبة للناتج المحلي الداخلي الإجمالي بين 1995/1994و1998/1997.وقد عرف برنامج التعديل الهيكلي نتائج يمكن وصفها بالمقبولة على مستوى مؤشرات التوازن الإقتصادي الكلي، بالإضافة إلى تفعيل السياسة النقدية كوسيلة ضبط نقدي ومالي إقتصادي. وتمثلت أهم هذه النتائج فيما يلي:

-إرتفاع معدل التضخم حيث وصل إلى 29بالمائة.

- تخفيض إجمالي النفقات بمبلغ 25.7بالمائة، وهذا ما أدى إلى إنخفاض عجز الميزانية بأكثر من أربع مرات نقاط مئوية من ّ إجمالي الناتج المحلي في سنة 1994، وثلاث نقاط سنة 1995.

- إرتفاع الإئتمان المحلي بنسبة 10بالمائة سنة1994.

الفترة الثانية: والمعتمدة من سنة 1995إلى غاية سنة 2000، وعلى عكس الفترة السابقة تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي، إذ تم إتباع سياسة نقدية إنكماشية صارمة إبتداء من سنة 1994ودلك بهدف تخفيض معدل التضخم الدي بلغ مستويات اعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط، وقد تزامن تقييد السياسة النقدية مع فترة تطبيق برنامج التثبيت الإقتصادي الممتد من سنة

[1] بن عبد الفتاح دحمان، **السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي** ،أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة2003، ص290.
[2] Bulletin du FMI du 11 Mars 1996.

1994إلى سنة 1995، وقد عمدت الجزائر خلال هذه المرحلة إلى تبني برنامج القرض الموسع من سنة 1995إلى غاية سنة 1998.

1- **إتفاق القرض الموسع (ماي 1995- ماي 1998)**[1]: بعد إنقضاء برنامج الإستقرار عمدت الحكومة الجزائرية مرة أخرى لطلب قرض من صندوق النقد الدولي يندرج في إطار الإتفاقيات الموسعة للقرض إمتدت لثلاثة سنوات، حيث قامت السلطات الجزائرية بإبرام إتفاق القرض الموسع الذي يمتد إلى ثلاث سنوات من 22ماي 1995إلى 21ماي1998، تحصلت الجزائر بموجبه على 1169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 127.8بالمائة من حصتها[2].ومجرد الموافقة على هذا الإتفاق قامت الجزائر بسحب القسط الأول وقدره 325.2 مليون وحدة حقوق سحب الخاصة، على أن يتم سحب وإستخدام المبلغ المتبقي 844.08 مليون وحدة على أقساط يتم إستنفاذها قبل تاريخ 21ماي 1998.[3]وتتمثل إجراءات السياسة النقدية في إطار هذا الإتفاق فيمايلي:[4]

-إعتماد معدلات فائدة حقيقية موجبة مقاسة على أساس إتجاهات التضخم المقدرة للثلاثي الرابع لسنة 1995.

- الإعتماد على سياسة معدلات إعادة الخصم مع إدخال نظام المزايدة على القروض.

- إلغاء القيود على هوامش معدلات الفائدة.

-إدخال عمليات السوق المفتوحة.

وما يمكن ملاحظته فيما يتعلق بنتائج هذا الإتفاق الإنخفاض الكبير لمعدلات التضخم، فبعدما كانت 29.8بالمائة سنة 1998، وهذا دليل على الآثار الايجابية لهذا الإنفاق على أهداف السياسة النقدية.

[1] نادي الدراسات الاقتصادية الجزائرية،**مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري**،مرجع سبق ذكره،ص06.

[2] بن عبد الفتاح دحمان، **السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي**،مرجع سبق ذكره،ص290.

[3] Bulletin du FMI du 11 Mars 1996.

[4] إكن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000- 2009)**، رسالة ما جستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،2001، ص 175.

المطلب الثالث:مسار السياسة النقدية من 2001 إلى 2017

عرفت السياسة النقدية تغيرات ملحوظة في هذه الفترة، إذ عمل البنك المركزي طوال هذه الفترة على تعديل السياسة النقدية مما جعلها تمر بالعديد من التطورات التي عاشتها أنذاك، وذلك كان وليد مجموعة من التطورات الإقتصادية التي عاشتها الجزائر داخل إقتصادها، وما فرضها عليها المحيط الإقتصادي من جهة ثانية.

1-تطورات السياسة النقدية من 2001- 2010.

تمثل الفترة من 2001 – 2004 مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السياسة النقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي الذي امتد من أفريل 2001 إلى أفريل 2004 حيث تعززت مؤشرات الإقتصاد الكلي بصفة كبيرة خلال هذه الفترة؛ وقد ساعدت هذه العوامل على تطور الوضعية النقدية نحو التوسع من بينها تحسن أسعار البترول التي وصلت إلى 28,9 و 38,5 دولار للبرميل سنتي 2003 و 2004 على الترتيب بينما قدرت سنتي 2001 و2002 بمتوسط سعر24,9 و25,2 دولار للبرميل على الترتيب[1].

كما تميزت الفترة الممتدة من 2001 إلى 2010 بتوفير سيولة فائضة إذ عرفت السيولة النقدية نموا متواصل متزايدا منذ سنة 2000 إلى غاية تاريخ الأزمة المالية 2008 أين عرف معدل النمو تراجعا نوعا ما وسط مخاوف شديدة على إثر هذه الأزمة؛ ثم ليعود هذا المعدل للارتفاع في ظل برامج الدعم الحكومي والمخططات التنموية التي وضعتها الدولة بغية تحسين الأداء والكمية في القطاع الإنتاجي والخدماتي[2].

في 2003 صدر قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، بعد إصلاح عميق لإطار ووسائل السياسة النقدية خلال السنوات 1990، وبالخصوص خلال الفترة الممتدة من 1990-1994، تضمن الأمر المتعلق بالنقد والقرض لأوت 2003 جزءا كبيرا من الأحكام المتعلقة بوسائل السياسة النقدية الموجودة في القانون 90-10، مع تعزيز قواعد حسن السير في مجال صياغة وإدارة السياسة النقدية، وبالتالي ترك هذا الإطار القانوني المعدل والمتمم مرونة لسلطة النقدية (مجلس النقد والقرض)، في مجال تطوير الاستخدام النقدي الملائم؛ بالفعل،

[1] وجدي جميلة،**السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014**،رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد،2015-2016،ص121.

[2] كلثوم صافي، **أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات- تطبيق على حالة الجزائر(1990-2010)**، رسالة الماجستير ، المدرسة الدكتورالية للإقتصاد وإدارة أعمال ،تخصص إقتصاد دولي،2014-2015،ص110-111.

يخول مجلس النقد والقرض، بموجب المادة 62 من الأمر المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت، لسلطات تحديد في ميادين السياسة النقدية، وقواعد إدارها، ومتابعتها وتقييمها؛ يحدد المجلس الاهداف النقدية على اساس الإسقاط(التنبؤ) النقدي المعد من قبل بنك الجزائر، لا سيما فيما يتصل بتطور ا امية النقدية والقرضية ويحدد إستخدام الأدوات النقدية، ويحدد قواعد الإحتراز المطبقة على عمليات السوق النقدية.

قام بنك الجزائر بنك الجزائر بشكل خاص بتعزيز وسائل غير المباشرة لسياسة النقدية منذ بداية سنة 2000 وهو التاريخ الذي صادف ظهور فائض السيولة على السوق النقدي، وبالتالي إستعمل بنك الجزائر وسائل جديدة لسياسة النقدية لإمتصاص فائض السيو لة الذي أصبح هيكليا، تتمثل في: إسترجاع السيولة لسبعة(7) أيام منذ أفريل 2002 (التعليمة رقم 02- 2002 المؤرخة في 11 أفريل 2002)، إسترجاعات في ثلاثة (3) أشهر المدخلة في أوت 2005، وتسهيل الودائع المغلة للفائدة إبتدءا من شهر جوان 2005 (التعليمة 04-05 المؤرخة في 14 جوان 2005). عرفت تدخلات بنك الجزائر على السوق النقدية (إسترجاعات السيولة لسبعة أيام وثلاثة أشهر) تعديلات من زاوية التدفقات والقوائم حسب نوع الوسيلة وكذلك من زاوية معدلات الفائدة المطبقة في هذا المال، تسمح الإسترجاعات لثلاثة أشهر بامتصاص الأموال القابلة للإقراض في السوق النقدية بين المصارف التي تعتبر مستقرة، أما فيما يتعلق بالتسهيلات الدائمة (الودائع لدى بنك الجزائر ل 24 ساعة) التي يتم القيام بها على بياض وبمبادرة من المصارف يتم مكافاتها بمعدل تابت يعلن عنه بنك الجزائر، يتغير هدا المعدل حسب تقلبات السوق وتطور هيكل معدلات عمليات وتدخلات بنك الجزائر، فضلا عن كل هذا تشكل الوسيلة الثالثة لسياسة النقدية النشطة من الإحتياطات الإجبارية الذي أعيد تحديد إطارها العملياتي في 2004 (النظام رقم 04-02 المؤرخ في 04 مارس2004 المحدد لشروط تكوين الإحتياطات الإجبارية الدنيا)، يحدد هذا النظام المبادئ العامة والمتمثلة في الهيئات الخاضعة لتشكيل الإحتياطات الإجبارية والمتمثلة في المصارف، المعدل الأقصى ووعاء التكوين المتمثل في الودائع بالدينار، فترة التكوين والمكافآت المتصلة بذلك فضلا عن العقوبة المطبقة في حالة عدم القيام بتكوين الإحتياطات الإجبارية التنظيمية أو في حالة ما إذا كان تكوينها غير كافي.[1]

أدى التسيير السليم للموارد الإقتصادية إلى الخفض القوي للدين الخارجي الناتج عن تسديدات المسبقة لمبالغ جد معتبرة في 2006 نتيجة التزايد المستمر لموارد صندوق ضبط الإيرادات، فأدى السعي وراء التقليص من

[1] تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، طبع في جولية 2011، ص155-156.

حجم المديونية الخارجية وتسيير هذه الإستراتيجية إلى التراكم المستمر في الإحتياطات الرسمية لصرف خلال سنتي 2007-2008 حيث كان مصدرا للتوسع النقدي[1]، كما توجهت سنة 2008 إلى تقليص وتيرة التوسع النقدي، الذي ساعد في تخفيفه حجم الموارد في صندوق ضبط الإيرادات،كما يظهر من خلال الوضعية النقدية لسنة 2008 من خلال السداسي الأول والثاني كما كان عليه الوضع سنة 2007 يواصل التوسع الكبير في مجموع الموجودات الخارجية الصافية يستمر في تطوير الكتلة النقدية،علما أن الموجودات الخارجية الصافية قد تجاوزت إعتبارا من اية 2005 السيولات النقدية والشبه النقدية في الإقتصاد الوطني[2].

وتميزت سنة 2009 بتدعيم الإطار التنظيمي المتضمن وسائل إدارة السياسة، حيث أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 02-09 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقد ية ووسائلها و إجراء ا، ووضع على وجه الخصوص عمليات السياسة النقدية التي يقوم بها بنك الجزائر، وقد تضمن هدا النظام بشكل خاص[3]:

- مقابلات عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر والعقوبات التي يمكن التعرض لها في حالة عدم إحترام إلتزاماها بصفتها كمقابلات؛
- الأوراق المقبولة من طرف بنك الجزائر كضمان في هذه العمليات الخاصة بالتنازلات الخاصة أو النهاية وكذا طريقة تقييمها؛
- عمليات السياسة النقدية وبشكل خاص العمليات التي يكون بنك الجزائر مدعوا للقيام بها في السوق النقدية وكانت عمليات السوق كعمليات إعادة التمويل الأساسية، عمليات إعادة التمويل لمدة أطول، عمليات التعديل الدقيق، العمليات الهيكلية محل التطويرات الضرورية؛
- التسهيلات الدائمة (تسهيلات التسليف الهامشية، تسهيلات الودائع المغلة للفائدة) بصفتها عمليات تتم بمبادرة من المصارف التي تشكل مقابلات لعمليات السياسة النقدية والتي شهدت تعزيزات في إرسائها التنظيمي؛

[1] تقرير بنك الجزائر،2008،ص177.

[2] تقرير بنك الجزائر،2008،ص182.

[3] Bellal, **la rigulationsmonitaire on Algirie(1990-2007)**, revue de chercheur n° 08, Algirie, 2010, p 19.

- إجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية التي تم تمحيصها والتي تتمثل في إجراءات المناقصات الدورية المسماة (العادية) وتلك المتعلقة بالمناقصات السريعة أو عن طرق العمليات الثنائية؛
- كذلك إجراءات حركة الأموال الخاصة بعمليات السياسة النقدية، التي تتم حصريا عبر نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعملة قيد التشغيل منذ فيفري 2010.
- تضمن أيضا ترسانة كاملة لإجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية وخارج السوق النقدية.

2-تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال 2010-2017

تميزت سنة 2010 بالإصلاح القانوني في المجال اين تم اعتبار هدف التضخم كـ هـ ف ائي للسياسة النقدية، مع الإحتفاظ بالأهداف الكمية النقدية، وهذا ما يعطي في الواقع دورا للمجاميع النقدية والقرضية في إدارة السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر، بينما يأخذ توقع التضخم في الأجل القصير، من الآن فصاعدا أهمية خاصة[1].

كما إعتمدت السياسة النقدية في الجزائر إبتداء من سبتمبر 2009 على نموذج توقع التضخم لأجل قصيرة المدى يستجيب لإنشغال رؤية مستقبلية لغرض توقع معدل التضخم؛ إذ تضمن هذا الإطار التنظيمي ترسانة كاملة من إجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية وخارج السوق النقدية، تعطي الأحكام التشريعية الجديدة في أوت 2010 (الأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم للأمر رقم 03- 11) المتعلقة بالنقد والقرض إرساءا قانونيا لإستقرار الأسعار كهدف صريح لسياسة النقدية، يتعلق الأمر هنا بإصلاح هام لإطار السياسة النقدية، الذي يأتي من جهة أخرى لتعزيز الإطار العملياتي لسياسة النقدية الذي شرع فيه في 2009[2].

تظهر مؤشرات الوضعية النقدية في نهاية جوان 2011، إرتفاعا كبيرا نسبيا في الكتلة النقدية (62,8 بالمائة) يرجع هذا أساسا إلى تنقيد الموجودات الخارجية و كذا إلى الزيادة المعتبرة بشكل عام في القروض للإقتصاد،ساهم في السداسي الأول من سنة 2011، الميل التصاعدي لوتيرات التوسع النقدي بالترابط مع إرتفاع أسعار المواد الزراعية المستوردة في زيادة تضخم الأسعار الداخلية.أيضا تم إصدار تنظيم جديد ويتعلق الأمر بالتنظيم 08-11 المؤرخ في

[1] تقرير بنك الجزائر، محمد لكصاسي، **محافظ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية في 2010**، عرض تقرير السنوي،الجزائر، في 25 أوت 2010، ص6.

[2] تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2010 التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر**، طبع في جويلية 2011، ص158.

28 نوفمبر 2011 شمل تعريف الرقابة الداخلية للبنوك، كما عمل هذا التنظيم الجديد على توسيع قاعدة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بإدماج مخاطر السيولة ومخاطر مابين البنوك ومخاطر الأطراف المقابلة في عملية منح القرض[1].

نظرا للمستوى المرتفع لتضخم في سنة 2012، أدخل بنك الجزائر ابتداء من منتصف جانفي 2013 أداة جديدة لسياسة النقدية وهي استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل تسعيرة قدره 1,50 بالمائة، يهدف هذا التعزيز لأدوات السياسة النقدية إلى امتصاص أكثر للسيولة المستقرة للمصارف ومن تم تسيير أحسن لفائض سيولة في السوق النقدية، على الرغم من الطابع الداخلي لظاهرة التضخمية في الجزائر منذ 2009، تلعب السياسة النقدية المدعومة بإدارة مرنة لسياسة سعر الصرف دورا نشطا في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، علما أن هدف التضخم تم إقراره في أوت 2010، وعليه فإن دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم يقع على عاتق بنك الجزائر[2].

في إطار إدارة السياسة النقدية وفي ظرف فائض في السيولة، قام بنك الجزائر برفع عتبة المبلغ الإجمالي لإمتصاص السيولة تدريجيا إلى 350 1 مليار دينار، وبإدخال في شهر جانفي2014 آلية إمتصاص السيولة لستة أشهر، شهدت 2015 منعرجا فيما يخص تطور بعض المجاميع النقدية في القطاع النقدي، لأول مرة منذ بداية سنوات 2000 تقلص فائض السيولة المصرفية، ولم تعد الخزينة العمومية دائنا صافيا إتجاه النظام المصرفي ولم يصبح المجمع(صافي الموجودات الخارجية)، منذ 2014 المصدر الأساسي لتوسع النقدي، ففي هذ الظرف الجديد إن إدارة السياسة النقدية التي كانت تكمن منذ مدة طويلة في إمتصاص فائض السيولة المصرفية من خلال أدوات الإمتصاص وتسهيلات الودائع، ستتجه تدريجيا بعد2014 نحو سياسة ضخ السيولة، إذ إتسمت هذه الفترة بعجز في الميزانية وفي الحسابات الخارجية، تميزت الوضعية النقدية المعة (بإحتساب الودائع لدى الخزينة العمومية ومركز الصكوك البريدية) بنمو شبه منعدم للكتلة النقدية M_2 0,13بالمائة.

[1] تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010،مرجع سبق ذكره، ص 12 و14.

[2] تقرير بنك الجزائر،تدخل محافظ بنك الجزائر أمام لجنة المالية والميزانية لدى مجلس الشعبي الوطني، وضعية الإقتصاد العالمي وتطور الإقتصاد الكلي في الجزائر، 21 أكتوبر 2013، ص10.

في وضع يتسم بعجز كبير في ميزان المدفوعات، متزامنا مع نمو ضعيف جدا للكتلة النقدية بمفهومها الواسع M_2 ويرجع ذلك للإنخفاض القوي للودائع لأجل لقطاع المحروقات (-41,1بالمائة) باستثناء ودائع هذا القطاع، ارتفعت الكتلة النقدية M_2 بشكل جد متواضع 2,8بالمائة.

أمام تقلص إحتياطات الصرف وتغير وضعية الدولة، من دائن صافي إلى مدين صافي تجاه النظام المصرفي، واصلت القروض الموجهة للإقتصاد، بما فيها إعادة شراء الإستحقاقات غير الناجعة، تزايدها خلال سنة 2015، فبرزت كأحد أهم مصادر التوسع النقدي، ومن شأن توسع القروض هذا، في رفع تراجع موارد المصارف إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر خلال سنة 2016.

وإستمر هدا الإنخفاض في مسار المجاميع النقدية نتيجة للإنخفاض الحاد لاسعار البترول بالإضافة إلى إنخفاض تدريجي لفائض السيولة.

رغم كل الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية إستمر العجز في ميزان المدفوعات من جهة وضمور صندوق ضبط الإيرادات من جهة ثانية مما أدى إلى عزوف الحكومة عن الإستدانة الخارجية، فعملت على كبح الواردات من جهة والقيام بطباعة أوراق مالية نقدية دون قيمة مقابلة من أجل تغطية نفقاتها مما ادى إلى خوف في إرتفاع في معدل التضخم.[1]

[1] تقرير بنك الجزائر،تدخل محافظ بنك الجزائر أمام لجنة المالية والميزانية لدى مجلس الشعبي الوطني، **وضعية الإقتصاد العالمي وتطور الإقتصاد الكلي في الجزائر**، 21 أكتوبر 2013، ص11.

المبحث الثاني: تطور المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر من 1990إلى غاية 2006

عاشت الجزائر مجموعة من الأحداث الإقتصادية المختلفة، جعلت وضعيتها الإقتصادية في تغير تام وتعرف العديد من التغيرات، وبالتالي عرفت تذبذبات إقتصادية بين الركود والرواج، ففي الإقتصاد توجد مجموعة من المتغيرات الإقتصادية وتتمثل أهمها في كل من التضخم، البطالة، نمو الإقتصادي، ميزان المدفوعات ، إذ عرفت هذه المتغيرات عدة تغيرات طول الفترة الممتدة من 1990 إلى 2006.

المطلب الأول: تطور التضخم في الجزائر من 1990إلى 2006

يعد التضخم من المشاكل الإقتصادية التي يسعى الإقتصاديون إلى حلها فهو يعرف بالمختصر إرتفاع عام في مستوى الأسعار، وبالتالي تسعى السياسات الإقتصادية إلى إعادة التوازن في السوق الحرة عن طريق التحكم في سعر السلع، ففي الحالة العادية يحدث التضخم إذا إرتفع الطلب أكثر من العرض زاد السعر، لكن بالنسبة للجزائر فإن السوق الحرة لا تخضع لقوى داخلية اكثر من اها تخضع لقوى خارجية وبالتالي الطلب يعرف نموا أكثر من العرض وهذا راجع لزيادة السكانية وبالتالي زيادة الإستهلاك وصحيح أن الأسعار تعرف زيادة سنوية لكن ليست بالمستوى المحسوس، لكن إذا إرتفع السعر في السوق وعرف تقلبات فإن هذا سيؤثر بطبيعة الحال على السعر المطبق في السوق وهذا ما سنراه في الجدول أدناه والذي يعبر عن تذبذب معدلات التضخم خلال مجموعة من السنوات في الجزائر، كما لاننسى أنه للتحدث عن التضخم لابد من التحدث عن تطور الكتلة النقدية في الجزائر والذي مر بعدة مراحل كان كالتالي:

1) تطور الكتلة النقدية في الجزائر: مر تطور الكتلة النقدية في الجزائر بعدة مراحل كانت كالتالي:[1]

تتكون الكتلة النقدية في الجزائر بمفهومها الواسع M_2 من المتاحات النقدية المعبر عنها بالمجمع M_1 وأشباه النقود التي تتم إدارها من طرف النظام والخزينة العمومية، التي تتكون من:

النقود الورقية: وتتمثل في النقود الورقية والقطع النقدية المتداولة، وهي المكونات الأساسية للكتلة النقدية.

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص 167.

النقود الكتابية: هي النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب أخر،**وتتكون من الودائع** تحت الطلب لدى البنوك وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير.

أشباه النقود: تتكون من الودائع المودعة بغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، وهي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين، وتعرف هذه **العناصر بالسيولة المحلية** M_2.

فالعنصران الأول والثاني يشكلان معا الكتلة النقدية بالمعنى الضيق M_1 وبإضافة العنصر الثالث لها **بالإض**افة إلى الودائع الجارية من النقود المصرفية، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$M_1=C+DD$$

حيث أن:

M_1: عرض النقد بالمعنى **الضيق.** **DD:الودائع الجارية.**

C: النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي.

ويعتقد أن عرض النقد بالمفهوم الضيق هو المناسب لتحديد عرض النقد، لأنه يشمل العملة في **التداول** والودائع تحت الطلب التي تستخدم في الإنفاق الفوري، أما الودائع لأجل والتوفير المملوكة من قبل الجمهور فليست جزء من عرض النقد لانها ليست مقبولة للدفع إلا بعد تحويلها إلى عملة او ودائع جارية. [1]

عرض النقد بالمعنى الواسعM2: يضم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إضافة إلى الودائع الجارية والغير الجارية **من النقود المصرفية، أي أنه يشمل** M_1 مضافا إليه الودائع الغير الجارية كالودائع الإدخارية(أشباه النقود).[2]

ويمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية: $M_2=M_1+TD$

حيث أن: M_2 :هي عرض النقد بالمعنى الواسع TD :**الودائع الزمنية.**

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، **عرض النقد في عمان والعوامل المؤثرةللفترة 1979- 2003**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد الثاني، ديسمبر 2007، جامعة آل البيت، ص 18.

[2] سامر مظهر القرطجي،مرجع سبق ذكره، ص07.

عرض النقد بالمعنى الأوسعM_3:ظهور مؤسسات مالية وزيادة عملها وتدخلها في الحياة الإقتصادية، جعلها تبتكر المشتقات المالية، وإعتبر ذلك تطورا في المجال النقدي والمالي وتطورا باسواقها المالية، لذلك تم ضم الودائع ودائع هذه المشتقات ذات الأجال **الطويلة** إلى مكونات العرض النقدي بالمعنى الأوسع M_3، وتكون هذه النقود **مودعة لدى المؤسسات المالية الوسيطية، وتكتب بالمعادلة التالية:**

$$M_3=M_2+DER$$

حيث أن:DER:منتجات المشتقات المالية

إنطلاقا من الملحق رقم (3-1)يتضح لنا أن تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2006) مر بثلاثة مراحل، حيث تميزت المرحلة الأولى بنقص كبير في السيولة وهي المرحلة الممتدة من 1990 إلى غاية 1999، أما الثانية فتميزت بفائض في السيولة وهي الفترة المتبقية، من 2000إلى 2006، **يمكن تمثيل تطور الكتلة النقدية** من الفترة 1990إلى غاية 2006**إعتمادا على الملحق رقم (3-1)** بالشكل التالي:

الشكل رقم (03-01): تطور الكتلة النقدية لكل من M_2،M_1 خلال الفترة 1990-2006

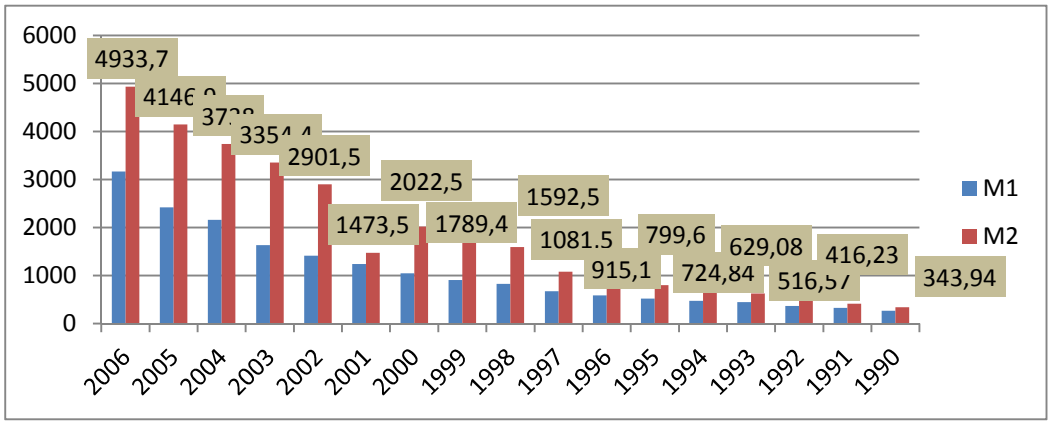

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم (3-1).

1-1تطور الكتلة النقدية من 1990إلى غاية 1999:

يتضح من الشكل السابق أن الكتلة النقدية M_2شهدت منذ 1990 تزايدا مستمرا إذ بلغت سنة 1992 نسبة زيادة عالية بلغت 24,10بالمائة والسبب في ذلك هو التوسع في الإصدار النقدي لتمويل العجز الضخم للميزانية وصندوق إعادة التقييم الذي أنشئ بغرض تمويل عمليات إعادة هيكلة المؤسسات العامة، أما أدنى نسبة فقد حققها سنة 1995حيث بلغت 10,5بالمائة بسبب الشروع في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي(1995-1998) والذي كان يهدف بشكل أساسي إلى الحد من التوسع النقدي M_2، مما يدل على أن السياسة النقدية المطبقة خلال هذه الفترة كانت صارمة، الأمر الذي تعكسه الإجراءات المتعاقبة التي إتخذها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي رغم تحرير الاسعار ومعدل الصرف، والبحث عن اساليب جديدة لتمويل الأنشطة الإقتصادية بدلا من الإفراط في الإصدار النقدي.

أما بالنسبة للكتلة النقديةM_1فبعد أن كانت تقدر ب271 مليار دينار سنة 1990قفزت إلى 905.2 مليار دينار سنة 1999أي أ اتضاعفت بثلاث مرات، أما العملة المتسربة خارج الجهاز البنكي فهي تمثل نسبة كبيرة بلغت سنة 1990نسبة 39,22 بالمائة من الكتلة النقدية M2، بعدها إنخفضت سنة 1994إلى 30,94 بالمائة ثم إلى 24,5بالمائة سنة1998، ما يدل على وجود جهاز بنكي غير رسمي يمارس نشاطه بفعالية مما ينعكس سلبا على وضع إطار سليم للسياسة النقدية.[1]

1-2تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2006:

من خلال الشكل رقم (03-01) يتضح زيادة نمو الكتلة النقدية حيث عرفت الكتلة النقدية M_2تزايدا تصاعديا إذ تضاعفت بحوالي 6,76مرة، إذ بلغت سنة 2014 قيمة 13673,2مليار دينار وذلك بمعدل نمو قدر ب 21,44بالمائة بعدما كانت سنة 2000 بقيمة 2022,5مليار دينار أي ما يعادل نسبة نمو قدرها13,0بالمائة، ويعود سبب ذلك إلى الإرتفاع المستمر والمتواصل في أسعار النفط في الأسواق الدولية، فمع بداية السداسي الثاني من سنة 1999 بدأت أسعار النفط في الإرتفاع، مما إنعكس على الكتلة النقدية التي شهدت تطورات كان لها إنعكاس على الإقتصاد الوطني ككل.

[1] تقرير بنك الجزائر، سنة 2000.

بلغت الكتلة النقدية لسنة 2001 نسبة 21,3 أي أ ا ارتفعت بما يعادل 414.3مليار دينار في ظرف سنة واحدة، بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الخارجية من جهة، وإنطلاق المشاريع الإقتصادية المبرمجةفي إطار كل من برنامج الإنعاش الإقتصادي وبرنامج إنعاش الجنوب، حيث تم رصد مبلغ 07 ملاييير دولار أمريكي لهذا البرنامج أي ما يعادل520 مليار دينار جزائري تغطي المدة الممتدة من أفريل2001إلى أفريل2004، ما أدى إلى إرتفاع حجم الكتلة النقدية M2لا ذلك بر نامج دعم النمو الذي يغطي الفترة 2005-2009 الرامي إلى مواصلة تطبيق سياسة التوسع في الإنفاق العمومي، وقد رصد لهذا البرنامج مبلغا ضخما قدر ب 420 مليار دينار دف دعم وتعزيز النتائج المحققة من البرنامج السابق، وهذا تزامنا مع بداية تطبيق المخطط الإنمائي لدعم الإنعاش الإقتصادي (2000،2004) فانتهجت بذلك سياسة توسعية لتحقيق معدلات نمو مرضية والقضاء على مشاكل عديدة منها البطالة، لتحقق الكتلة النقدية M2بعد ذلك خلال الفترة(2003-2005) معدلات نمو منخفضة على الرغم من الزيادة البارزة في الودائع تحت الطلب لدى البنوك بنسبة 54,8بالمائة سنة 2003، و14 بالمائة سنة2004، إلا انها لم تستطع ان تعوض النقص الحاصل في شبه النقود الدي شهد تراجعا خصوصا سنة 2004 حيث قدرت أنذاك ب 10,7بالمائة.[1]

2–تطور التضخم في الجزائر:

لقد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الإقتصاد المخطط، وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرا ئية ل لمو طنين، ومع اية عقد الثمانينات أصبحت أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، وهو ما إنعكس على التوازنات المالية الداخلية للإقتصاد الجزائري، كما أن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الز يادات المتتالية في الطلب الكلي، مما تولد عليه ضغوط تضخمية داخلية، حسب ما يوضحه ملحق رقم (03-02)، ومن خلاله يتم رسم الشكل الموالي:

[1]تقرير بنك الجزائر، 20066.

الشكل رقم(03-02):تطور التضخم خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2006

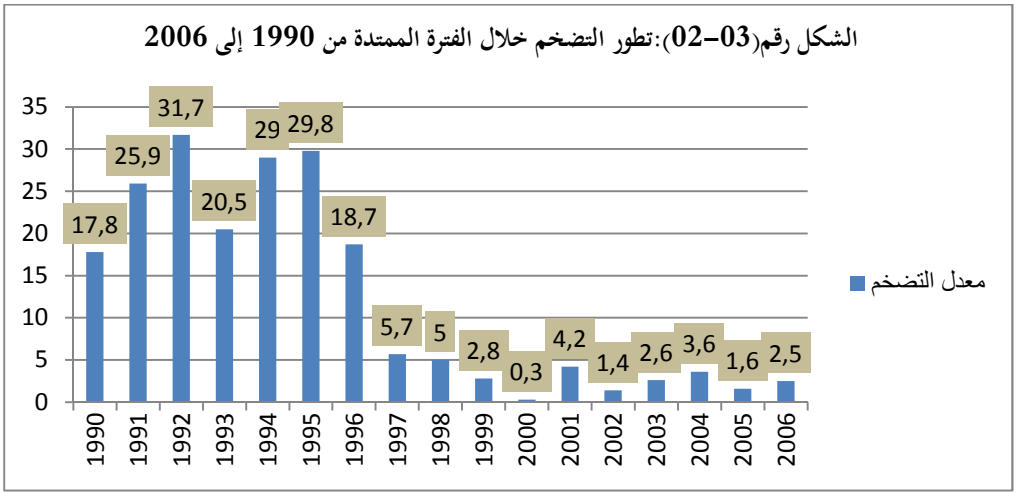

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (03-02).

تم تقسيم معدل التضخم إلى ثلاث فترات رئيسية تمثلت في:

2-1 الفترة الأولى من 1990إلى غاية1994: حيث تم خلال هذه الفترة تنفيذ ثلاث برامج للإستقرار والتثبيت الإقتصادي، وشهدت هذه الفترة إرتفاعا في معدلات التضخم حيث إنتقلت من 17,8بالمائة سنة 1990 إلى 31,7بالمائة سنة 1992 وإلى 29 بالمائة سنة 1994، حيث بلغ متوسط الزيادة خلال هذه الفترة 25بالمائة والسبب في ذلك يعود إلى برامج الإستقرار المطبقة إنطوت على سياسات صارمة لإدارة الطلب الكلي وإجراء تخفيض كبير في قيمة العملة بنسبة تزيد عن60بالمائة، والتحرير الجزئي للأسعار المحلية للسلع والخدمات وأسعار الفائدة، وبالتالي إرتفاع معدلات التضخم.[1]

2-2 الفترة الثانية من 1995إلى غاية 1998: حيث إنخفض خلالها معدل التضخم من 29,8بالمائة في سنة 1995 ليبلغ 0,3بالمائة سنة2000، وتعود أسباب إنخفاض معدل التضخم في الجزائر، يمكن إرجاعها إلى عدة إجراءات إتخذها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كتحرير الاسعار، وتعديل اسعار الفائدة برفعها إلى مستويات قياسية سنتي 1994و1995، وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الإقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة بل قياسية.

[1] وليد عبد الحميد عايب، الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي –دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية-، مرجع سبق ذكره، ص 242-243.

3-2 الفترة الثالثة: من2001إلى غاية 2006

شهدت هذه الفترة عودة إرتفاع معدلات التضخم إلى 4,2 بالمائة سنة 2001، ويعود تفسير ذلك إلى إرتفاع معدل نمو الكتلة النقدية الذي وصل24,9 بالمائة، بسبب برنامج الإنعاش الإقتصادي التي كانت تهدف إلى خفض معدلات البطالة.[1]

فمن خلال تحليلنا لتطور كل من الكتلة النقدية والتضخم نرى أنه كلما زادت الكتلة النقدية المتداولة كلما تزايد معها نسبة التضخم.

المطلب الثاني: دراسة البطالة من 1990إلى 2006.

إستحوذت ظاهرة البطالة كظاهرة إقتصادية على اهتمام العديد من الباحثين الإقتصاديين، وتضمنت في مجالها كل فرد يبحث عن عمل وقادر عليه ولم يجده، فخصصت الدول دراسة هذه الظاهرة سعيا منها في الرفع من حجم العمالة والتقليل من معدل البطالة في المجتمع، ومن بين هذه الدول الجزائر التي عرفت معدلات بطالة مرتفعة حيث وصلت إلى أعلى معدل لها بنسبة 29,30 بالمائة عام 1999، لكن عودة أسعار البترول للإرتفاع ساهم في خفض معدلات البطالة خلال السنوات الأخيرة، وكان تطورها خلال هذه السنوات كما هو موضح في الملحق(03-03)، والذي يتم من خلاله رسم الشكل التالي:

الشكل رقم(03-03):معدلات البطالة في الجزائر من 1990-2006

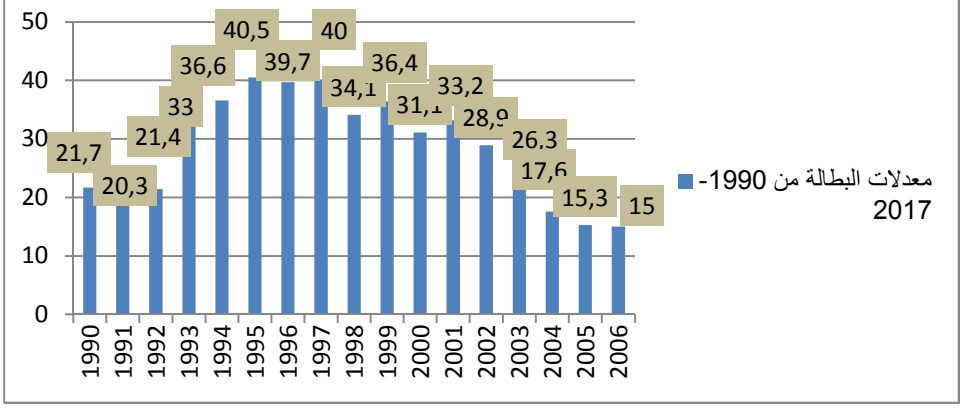

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (03-02).

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 207- 208.

من خلال الشكل يظهر لنا تطور معدل اليد العاملة، حيث عرفت منحنى تصاعدي خلال الفترة 1990-1998حيث إنتقلت من 7,21بالمائةإلى41 بالمائة، وهدا نتيجة الازمة التي مر بها الإقتصاد الجزائري نتيجة إنخفاض اسعار النفط، وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرها على إحداث المزيد من مناصب الشغل بالإضافة إلى سياسة تسريح العمال التي إعتمدها الدولة تحت ضغط شروط صندوق النقد الدولي، حيث تم تسريح أكثر من 500ألف عامل وإغلاق أكثر من ألف مؤسسة ما بين 1994-1998[1]، وإبتداءا من سنة 1999 عرفت معدلات البطالة إنخفاضا محسوسا وإرتفاعا في معدلات التشغيل، حيث إرتفع معدل التشغيل من 6,63 بالمائة سنة 1999 إلى 8,9بالمائة سنة 2007، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن الوضع الأمني وتحسن الوضعية الإقتصادية نتيجة الإرتفاع الطفيف في أسعار النفط، كما سمحت برامج الإستثمار الحكومي بإنعاش الإقتصاد الوطني من خلال مخططي الإنعاش ودعم النمو الإقتصاديين حيث أن برنامج الإنعاش الإقتصادي الممتد خلال الفترة 2001-2003 بلغت قيمته 525 مليار دينار جزائري حيث تم إستخدام الإنفاق الحكومي لتفعيل الطلب الكلي بهدف مكافحة الفقر وإحداث فرص العمل وزيادة النمو الإقتصادي، كما أن قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية ساهما في إحداث 817ألف منصب شغل ما بين 2001-2003خاصة في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي تم إطلاقه في جويلية2001، إذ شهدت سنة 2001 معدل بطالة قدرها 33,2بالمائة لتبدأ بعد ذلك في الإنخفاض تدريجيا لتصل سنة 2006إلى 15بالمائة.

[1] شلالي فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر2001-2004**، رسالة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 70.

المطلب الثالث:دراسة معدلات النمو من 1990إلى 2006.

يعتبر النمو الإقتصادي من أهم المؤشرات الكلية الدالة على المستوى الإقتصادي للدولة والذي ينعكس على دخل الفرد ورفاهيته ولذا فإن تحقيق معدلات نموإقتصادي مرتفعة وقابلة للإستمرار يمثل هدفا مركزيا وأساسيا في خطط التنمية الإقتصادية لمختلف الدول[1]،كما تعمل الجزائر هي الأخرى على الحفاظ على نموها الإقتصادي من خلال برامج تعتمد عليها لدفع عجلة تنميتها وتوجيه نموها نحو وتيرة متزايدة رغم ظروف الإقتصادية الدولية المتقلبة.

من خلال الملحق رقم(03-04) نقوم برسم الشكل الموالي الذي يبين تطور معدل النمو الإقتصادي في الجزائر طول الفترة الممتدة من 1990إلى 2006:

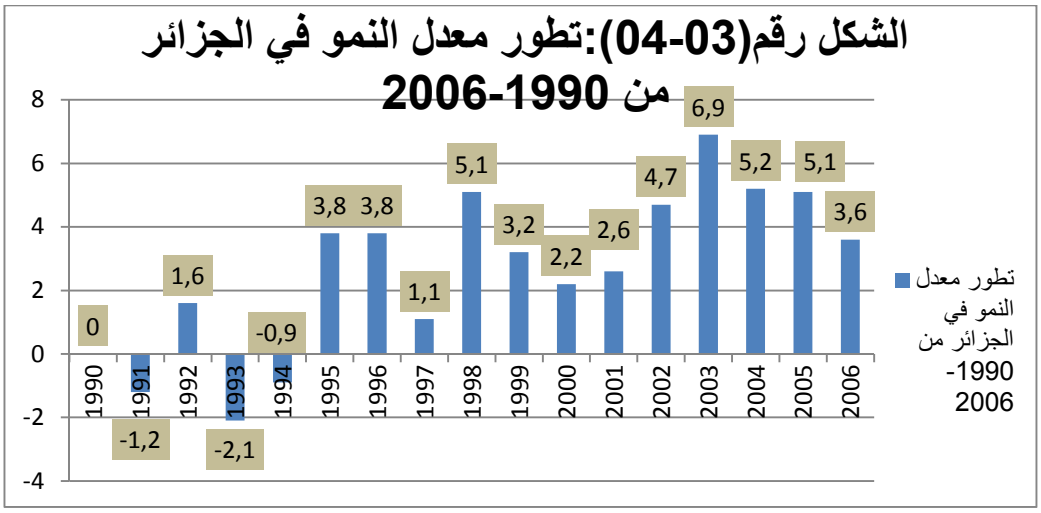

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم(03-04).

من خلال الشكل يتضح لنا أن معدل النمو الإقتصادي مر بعدة مراحل خلال الفترة 1990-2006، حيث أن الفترة الأولى الممتدة من سنة 1990إلى غاية 1994عرف معدل النمو إنخفاضا ملحوظا حيث بلغ متوسط

[1] ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الإقتصادية للفترة بين: (1990-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم التجارية،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة، تخصص:علوم تجارية، 2016-2017،ص25.

معدل النمو خلال هذه الفترة(-2,6بالمائة) وهذا راجع إلى مخلفات الأزمة التي عصفت بالإقتصاد الجزائري سنة 1986 بسبب أزمة البترول، كما أن هذه المرحلة شهدت إنتقال الإقتصاد الجزائري إلى إقتصاد السوق عن طريق الصدمة، وترجم هذا الإنتقال بتدهور معدلات النمو الإقتصادي، أما المرحلة الثانية والممتدة من سنة 1995إلى سنة 2001 فقد شهدت نموا إقتصاديا متذبذبا حيث إرتفع معدل النمو سنة 1995إلى 3,8بالمائة ثم إنخفض إلى 1,1بالمائة سنة 1997، حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة 2,9بالمائة، وهذا راجع إلى تعاقب الإتفاقيات مع مختلف المؤسسات المالية الدولية، وتعدد الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي، كما شهدت هذه الفترة إنخفاضا في معدلات الإستثمار.

وبداية من سنة 2001 عرف معدل النمو الإقتصادي تحسنا ملحوظا حيث أنتقل من 2,6 بالمائة سنة 2001 إلى 6,9بالمائة سنة2003، وهو أكبر معدل نمو وصلت إليه الجزائر خلال هذه الفترة وبلغ معدل النمو المتوسط خلال هذه الفترة 4,73بالمائة، وهذا راجع أساسا إلى تحسن أسعار النفط في السوق الدولية، حيث ظل قطاع النفط مهيمنا على الإقتصاد الجزائري، فعلى الرغم من التحسن الملحوظ في معدل النمو الإقتصادي خلال السنوات الأخيرة إلا أنه ما زال هشا بسبب الإعتماد الشبه الكلي على قطاع المحروقات وإفتقاده إلى قاعدة متنوعة من مصادر النمو الأخرى التي تجعله مستقرا.[1]

[1] وليد عبد الحميد عايب، الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق لالحكومي- دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية- ، مرجع سبق ذكره، ص ص 237- 239.

المطلب الرابع: دراسة ميزان المدفوعات من 1990إلى 2006.

من أكثر المؤشرات الإقتصادية بالنسبة لصانعي السياسة الإقتصادية في إقتصاد مفتوح نجد ميزان المدفوعات الذي يعرف بأنه سجل محاسبي يضم كافة المعاملات الإقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين، فهو يبين درجة الترابط بين الإقتصاد القومي وإقتصاديات العالم الخارجي **فالبيانات** الواردة فيه تعتبر أداة لتقييم و تفسير لكثير من الظواهر الإقتصادية المرتبطة بالإقتصاد العالمي، إذ حاولت الجزائر التحكم في ميزان مدفوعاتها في ظل المحيط الإقتصادي.

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لإقتصاد أي بلد، فمن خلال ميزان المدفوعات يتم التعرف **على قوة إقتصاد ذلك البلد من عدمه، فمن** المهم أن نشير إلى أن فترة التسعينات عرفت جهدا مبذولا في إتجاه إصلاح **الإقتصاد الجزائري بإعتماد برامج إصلاح مدعومة من قبل المنظمات الدولية، فضلا عن** كون الفترة كانت مجالا **لتقلبات إقتصادية عديدة مست** مختلف قطاعات الإ**قتصاد الجزائري،** وكانت الإصلاحات تدور في النهاية حول **الطريقة المثلى لنقل الإ**قتصاد الجزائري إلى **إعتماد آليات السوق بديلا عن آليات التخطيط المركزي، ولقد مس الإصلاح:**[1]

- النظام الجبائي بتبسيطه وتكييفه مع الأنظمة الضريبية في دول الجوار.
- **نظام النقد والبنوك بإعطاء الإ**ستقلالية للسلطة النقدية في وضع وإدارة السي**اسة النقدية وإبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الإ**ئتمان وتمكين البنك المركزي من القيام بأدواره التقليدية.
- **نظام الإستثمار بتكريس مبدأ حرية الإستثمار وإزالة التمييز بين الإ**ستثمار الوطني و الأجنبي من **جهة وبين العمومي** والخاص من جهة ثانية. ومنحه مجموعة من الحوافز الجبائية والمالية والقانونية وتبسيط الإجراءات المتعلقة به، لتشجيع القطاعات خارج المحروقات بهدف زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الخام.
- **إعتماد مبدأ خوصصة المؤسسات العمومية كوسيلة للإ**ندماج في **إقتصاد السوق والتخلص من أعباء** المؤسسات العمومية ضعيفة **الأداء وهذا بهدف إعادة هيكلة الإ**قتصاد الوطني لتمكينه من المنافسة **وتجاوز الإحتكار** والبيروقراطية في المال الإقتصادي.

[1] فريد عبد الحميد، **الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر**، محاولة تقويمية، في الجزء رقم 61، الفصل الثالث،2002، ص 15.

ولقد أسفرت هذه الإصلاحات على نتائج هامة على المستوى الكلي يمكن إبرازها فيما يلي:

-العودة إلى النمو الإقتصادي.

-التحكم في التضخم وتحقيق إستقرار الأسعار.

-إعادة تكوين الإحتياطي من العملة الأجنبية.

- تقليص مخزون الدين الخارجي والوصول بخدماته إلى مستويات مقبولة.

ورغم هذه النتائج فإن هذه الإصلاحات لم تستطع تغيير بنية الإقتصاد الجزائري بحيث لم يستطع التخلص من هيمنة المحروقات عليه على مستوى بنية الناتج المحلي الخام، وهو ما إنعكس على وضعية ميزان المدفوعات التي بقيت رهينة تقلبات السوق النفطية العالمية.

1-مكونات ميزان المدفوعات:

فلدراسة التطور الذي حدث في ميزان المدفوعات لابد من دراسة الحسابين المكونين له حسب ما تم الإشارة إليه مسبقا، ويتمثل هذان الحسابان في كل من الميزان التجاري وحساب حركة رؤوس الأموال.

1-1تطور الميزان التجاري في الجزائر من 1990إلى 2006:

مر الميزان التجاري الجزائري بعدة تطورات كان لها الأثر الواضح على ميزان المدفوعات وذلك طول الفترة الممتدة من 1990إلى غاية 2006، حيث تم إبراز هذه التطورات، في الشكل التالي الذي يبين تطور الميزان التجاري بالإعتماد على الملحق رقم(03-05)كالتالي:

الشكل رقم(03-05):رصيد الميزان التجاري من 1990 إلى 2006

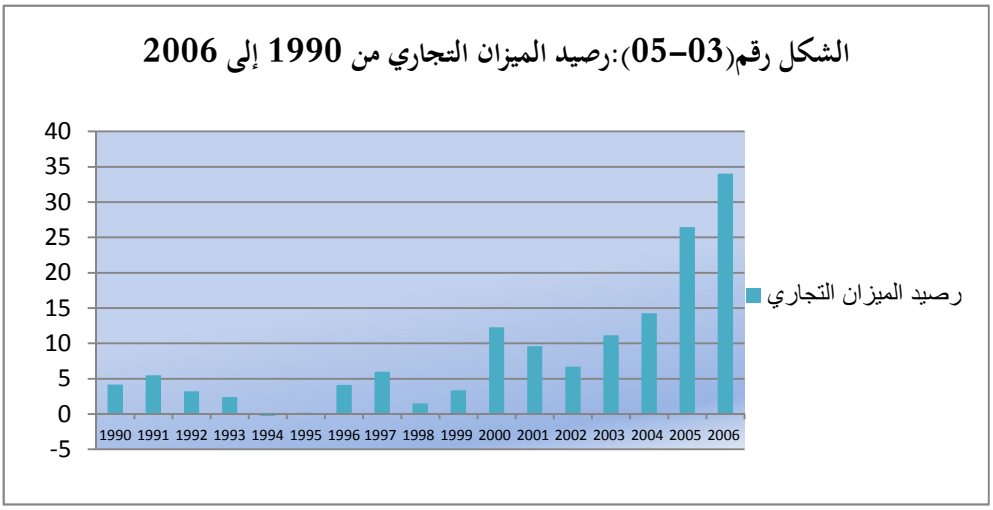

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (03-05).

من خلال الملحق رقم(03-05) يتضح أن الميزان التجاري عرف رصيدا موجبا بإستثناء سنة 1994أين عرف رصيدا سالبا، ويمكن تقسيم ذلك بتقسيم المرحلة إلى فترتين:

1-1-1الفترة من 1990-1994: خلال هذه المرحلة سجل تناقص في حصيلة **ميزان التجاري الجزائري**، وذلك راجع لإنخفاض أسعار البترول نتيجة لإنخفاض سعر البرميل من النفط، لأنه جل الصادرات الجزائرية هي البترول وإعتماد **إقتصادها على الريع، مع ثبات وإستقرار الصادرات** الغير النفطية والتي هي محدودة جدا **إذ لا تتعدى نسبة** 15بالمائة من قيمة الصادرات الكلية إذ تحظى صادرات البترول **بحصة الأسد بمقدار** 85بالمائة.

كان لهذا الإنخفاض في عوائد الصادرات تأثير على قيمة الواردات التي تراجعت ما بين 1990إلى1993، ثم عاودت **الإرتفاع سنة** 1994إلى **9,2مليار دولار**، وفي ظل هذه الأوضاع حافظ الميزان التجاري على وضع إيجابي رغم التراجع في الرصيد إلى غاية سنة 1994**أين سجل الميزان التجاري عجزا** وصل إلى **0,3 مليار دولار**.

1-1-2الفترة من 1995-1999:شهدت هذه المرحلة إرتفاع محسوس في قيمة الصادرات النفطية بإستثناء سنة 1998، **وذلك** للتحسن الطفيف الذي عرفته أسعار البترول حيث إرتفعت على التوالي من 19,8 إلى **الواحد هذا ما جعل الصادرات النفطية ترتفع لتصل حصيلتها** سنة 1997إلى ما يقارب حوالي**14مليار دولار**.

بالرغم من السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا انها لم تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكل الإقتصادي الجزائري وصعوبة إقتحامه الأسواق الخارجية، ولهذا بقيت حصيلة الصادرات متوقفة على أسعار البترول.

ونظرا لتراجع أسعار النفط سنة 1998إلى 12,94دولار للبرميل تراجعت حصيلة الصادرات في تلك السنة إلى 10,15مليار وعرفت هذه الفترة تراجعا أو على الأقل تحكما في الواردات نتيجة التخفيض الذي عرفه الدينار الجزائري، الأمر الذي إنعكس في صورة إرتفاع للأسعار الداخلية للواردات، مما أدى إلى تراجع الطلب عليها، وعزز الإتجاه نحو هذا الإنخفاض، تراجع الطلب على بعض المدخلات الصناعية نتيجة حل بعض المؤسسات العمومية، وقيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى باعتبار البنوك أصبحت تتعامل معها تعاملا تجاريا.

كل هذه الظروف إنعكست بالإيجاب على الميزان التجاري إذ إنتقل إثرها الفائض من 0,2 مليار دولار سنة 1995إلى 5,69مليار دولار سنة 1997 ويبقى رصيد سنة 1998متأثرا برجوع الصادرات حيث تراجع الفائض فيها إلى 1,28مليار دولار، ليرتفع مرة أخرى إلى 3,36مليار دولار سنة 1999[1]، وإستمرار هذا الإرتفاع ليصل إلى 34,6 مليار دولار سنة 2006 ويرجع سبب هذا الإرتفاع المتواصل إلى إرتفاع أسعار البترول إذ كان في سنة 1999يقدر ب17,44دولار للبرميل الواحد ليصل إلى 21,08دولار للبرميل سنة 2006.

1-2 تطور حساب رأس المال في الجزائر من 1990إلى 2006:

يعتبر حساب رأس المال ثان أهم مكونات ميزان المدفوعات كونه يمثل صافي الحركات الرأسمالية الخاصة برؤوس الأموال، ويقصد برأس المال تلك القوة الشرائية التي تنتقل من وإلى الدولة دون أن تخصص للحصول على السلع الإستهلاكية أي أنه يسجل جميع المعاملات المتعلقة بالأصول المالية الغير المنتجة، وتتشكل هذه المعاملات أساسا من التحويلات المختلفة والقروض قصيرة الأجل والمساعدات والهبات والمنح النقدية، ولدراسة تطور رأس المال قمنا برسم الشكل الموالي إعتمادا على الملحق رقم(03-06):

[1] جوزي جميلة، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث العدد11، 2012، ص 231.

الشكل رقم(03-06):حساب رأس المال في الجزائر من 1990-2006

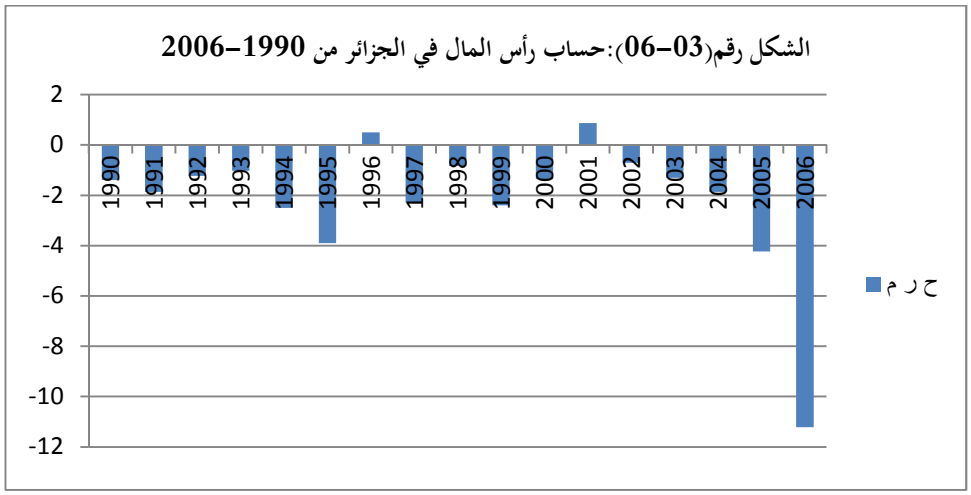

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (03-06).

ظل حساب رأس المال يعاني من العجز طوال الفترة الممتدة من سنة 1992 إلى غاية 2008، **وهو ما** يشكل دلالة قوية على أن الجزائر كانت آنذاك دولة مستوردة لرؤوس الأموال في ظل إعتمادها على الإقتراض الخارجي لتمويل سياستها الإقتصادية، ويمكن إرجاع أسباب هذا العجز إلى مايلي:

- الإرتفاع الكبير في مدفوعات إستهلاك الديون إضافة إلى الأعباء المترتبة عليها.
- الضغط الكبير الذي تشكله الدول الخارجية على مداخيل المحروقات حيث توجه نسبة معتبرة منها إلى تسديد قيمة هذه الديون إضافة إلى إرتفاع نسبة خدمة الدين.
- ضعف إحتياطات الصرف الأجنبي لدى الدولة.

فإعتبارا من سنة 2008 بدأ حساب رأس المال يسجل إرتفاعا وتحسنا ملحوظا حيث قدر حجم الفائض في تلك السنة ب **2,54مليار دولار ويعود ذلك** إلى إرتفاع حجم الإستثمارات الأجنبية الصافية والتي بلغت 3,5 مليار دولار في سنة 2010، إضافة إلى زيادة القروض قصيرة الأجل والتي قدرت ب 1,77مليار دولار في نفس السنة.[1]

ومن خلال ماسبق أهم تطورات ميزان المدفوعات والتي **تمثلت فيما يلي:**

توقيع الجزائر على إتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي، الأولى كانت في **31ماي** 1989إلى **غاية** 30ماي 1990، **وذلك بسبب العجز** في ميزان المدفوعات، حيث قام الصندوق بتمويل هذا العجز الناتج عن

[1] دريس رشيد، إنعكاسالإنفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، جامعة الجزائر، العدد11، 2014، ص29.

إنخفاض مردود الصادرات من المحروقات، وذلك بتقديم 155,7مليون وحدة حقوق سحب خاصة، كما إستفادت الجزائر من من تسهيل تعويضي بمبلغ 315,2مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مقابل إلزامية تخلي صندوق الدولة عن السياسة المالية التوسعية، لأن مصدر التضخم والعجز الخارجي، وذلك من خلال ضغط الموازنة وتقليل الإنفاق الحكومي وتبني سياسة نقدية صارمة وتخفيض قيمة الدينار ومراجعة دور الدولة في النشاط الإقتصادي.[1]

في سياق تحول الجزائر إلى إقتصاد السوق، أدخلت تعديلات جذرية على طريقة عمل القطاع المالي في الفترة 1989- 1991، وكانت إصلاحات هدا القطاع تهدف إلى زيادة الإعتماد على قوى السوق والمنافسة تماشيا مع الإصلاحات الأخرى من مجرد ناقل للأموال من الخزانة إلى المؤسسات العامة إلى نظام يلعب دورا نشطا في تعبئة الموارد وتخصيصها، وتمثلت العناصر الرئيسية لهذا التحول في التحرك نحو إستخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على إعتبارات السوق وتحرير أسعار الفائدة وتحرير التدرج لمعاملات الحساب الجاري والرأسمالي وإعتماد سياسة أكثر مرونة إتجاه سعر الصرف، حدثت نقطة تحول سنة 1990مع صدور قانون النقد والقرض.[2]

الشكل رقم(03-07):ميزان المدفوعات من 1990-2006

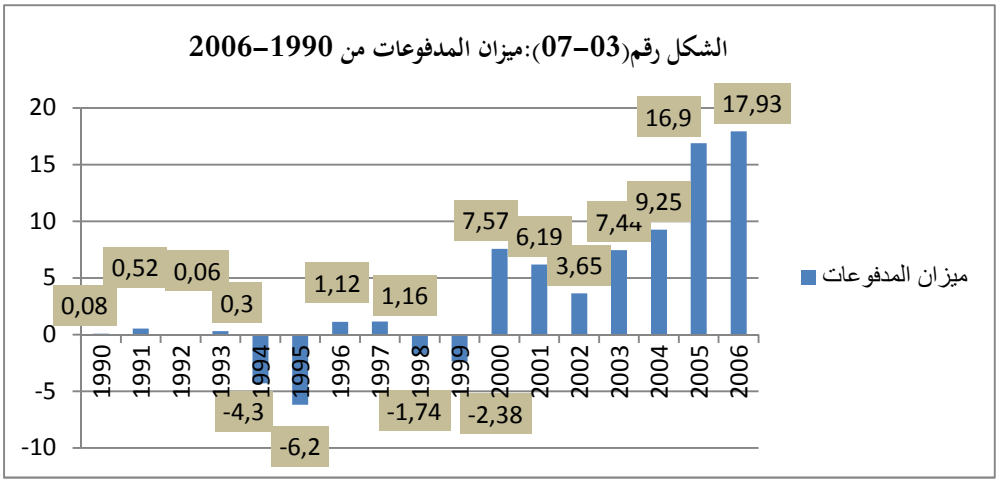

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم(03-07).

[1] وليد عبد الحميد عايب، الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي – دراسة تطبيقية قياسيةو لنماذج التنمية الإقتصادية-، مرجع سبق ذكره، ص221.

[2] كريم النشاشيبي وأخرون، الجزائر وتحقيق الإستقرار والتحول نحو إقتصاد السوق، دراسة خاصة، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص57.

إن توازن ميزان المدفوعات في الجزائر يعتمد بدرجة كبيرة على المداخيل التي يدرها قطاع المحروقات (حوالي 97بالمائة من إجمالي الصادرات) وهو ما أثبتته التجربة بعد أزمة 1986حيث سجل ميزان المدفوعات أكبر عجز له، نتيجة تناقص حجم الفائض في الميزان التجاري ناهيك عن العجز المسجل في حساب رأس المال.

كما هو معروف عن الإقتصاد الجزائري أنه إقتصاد ريعي ومن خلال ما سبق تبين لنا أن تحسن وضعية ميزان المدفوعات بتحقيق الفائض، او إهياره بتحقيق العجز يعود بالدرجة الأولى إلى أسعار البترول آنذاك وخير دليل على ذلك هو أزمة 1986إثرى الإنهيار المفاجئ لاسعار البترول ليصل إلى13دولار للبرميل إضافة إلى تراجع قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى، مما جعل الإقتصاد الجزائري يقع في أزمة جد حادة عانت منها الجزائر لفترة طويلة وجعلتها تقع في مشكلة الديون ما جعلها تتجه إلى صندوق النقد الدولي، مما أدى إلى تراجع الصادرات البترولية بنسبة 50بالمائة، وبفعل هذا التراجع الرهيب سارع المنتجون ممثلين في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك إلى تبني سياسات للحد من إنخفاض الأسعار لعل أهمها سياسة تقليل المعروض النفطي، وهو ما جعل الأسعار ترتفع نسبيا طوال فترة التسعينات.

2- أهم العناصر المؤثرة على ميزان المدفوعات: هناك عدة مؤثرات تؤثر بطريقة أو بأخرى في ميزان المدفوعات أهمها:

2-1تأثير سعر البترول:

لهذا قمنا بربط الدراسة بين أسعار البترول من جهة ووضعية ميزان المدفوعات من جهة ثانية، ولتأكيد ذلك قمنا بدراسة تطور أسعار البترول، إذ تطورت هذه الأسعار حسب ما هو موضح في الملحق رقم (07-03):

الشكل رقم(03-08):تطور أسعار البترول من 1990-2006

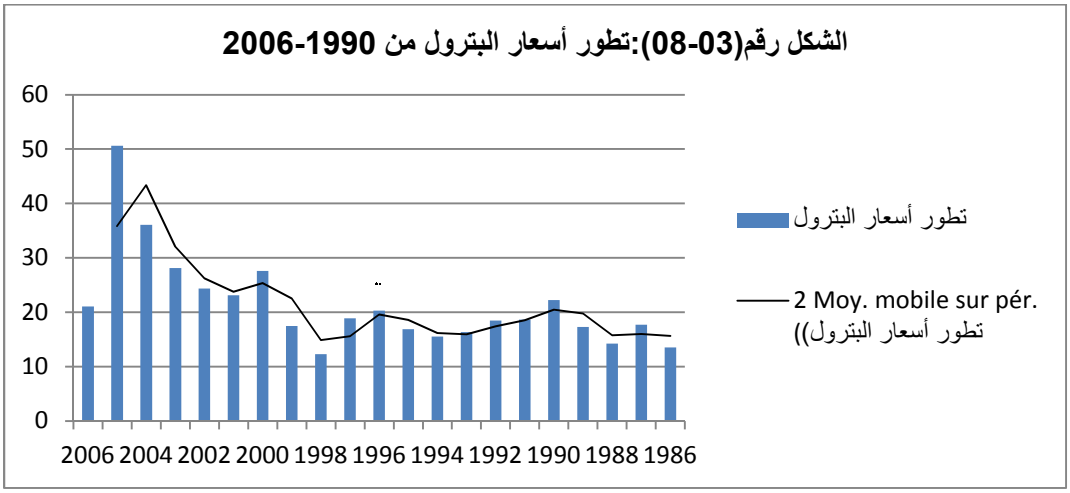

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم (03-07).

تم تبيان أهم التطورات التي مر بها سعر البترول في السنوات المحصورة بين 1990 إلى غاية 2006، إذ عرف سعر البترول إنخفاضا بعد سنة 1990إذ كانت قيمته 22,26 دولار للبرميل لينخفض ويستمر في الإنخفاض في السنوات المتتالية ليصل إلى أقل قيمة له في 1994 المقدرة ب 15,53دولار للبرميل ليستمر في التذبذب بعدها مرة بالإرتفاع ومرة بالإنخفاض ليصل بعدها إلى 21,08 سنة 2006.

2-2تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات:

إن إتجاه السلطات الإقتصادية إلى خلق سياسة نقدية تستطيع تحقيق الأهداف المتعلقة بالإقتصاد الخارجي من خلال:

- فرض قيود على أسواق المال والمحافظة على سعر الصرف ثابت[1].
- إختيارنظام سعر الصرف المرن[2]مع تحرير أسواق رأس المال.

[1] **سعر الصرف الثابت**:يتم فيه تثبيت سعر صرف العملة إما بعملة واحدة تتميز بمواصفات معينة كالقوة والإستقرار مثل الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني، أو إلى سلة من العملات وعادة ما يتم إختيار العملات إنطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين.

[2] **سعر الصرف المرن**:يتم تحديد قيمة العملة الوطنية على حسب العرض والطلب على العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية في السوق، ويتميز هذا النظام بالمرونة والقابلية للتعديل .

وفيما يتعلق بأهمية السياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت نجد عدم قدرة السلطات النقدية في ظل هذا النظام على بناء سياسة نقدية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي على المستوى الحقيقي، وذلك نظرا لإفتقاد السلطات الإقتصادية القدرة على السيطرة على المتغيرات النقدية في ظل حرية تدفقات رؤوس الأموال وإرتفاع درجة حساسية الإقتصاد للصدمات الخارجية.

ولذلك يؤثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، ففي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات، تلجأ الدولة لتخفيض قيمة عملتها الخارجية أي رفع سعر الصرف الأجنبي، ويؤدي هذا الإجراء إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات، والعكس في حالة الفائض وذلك برفع قيمة العملة[1].

صاحب التغير في سعر البترول للبرميل صاحبه تغير في سعر الصرف، وكان هذا التطور كما هو موضح في الملحق رقم(03-07) ويتم تبيان هذا التطور في الشكل الموالي:

الشكل رقم(03-09):تطور سعر الصرف في الجزائر من 1990-2006

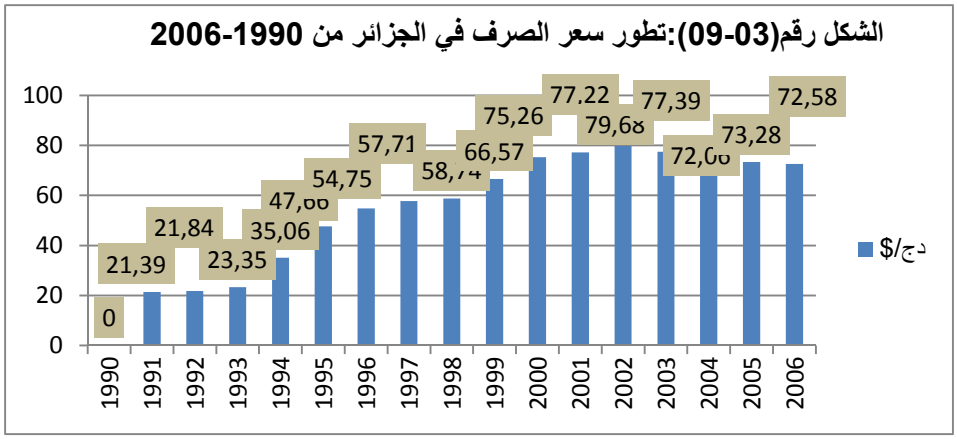

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم(03-07).

من خلال الملحق رقم(03-07) تبين أن قيمة الدينار الجزائري بدأت تنخفض قيمتها تدريجيا مع الوقت، إذ أنه لشراء دولار واحد لابد من دفع 21,39دينار جزائري، لكن مع مرور الوقت زاد إنخفاض قيمة الدينار الجزائري والذي يقابله إرتفاع سعر صرف الدينار مقابل الدولارويواصل الإرتفا ع ليصل في سنة 2006 إلى 72,58دولار مقابل 1دينار.

[1] محمود مناع عبد الرحمان، الأداءالإقتصادية الكلية للسياسة النقديةفي ظل إتباع برامج التكييف وعلاقتها بالركود الإقتصادي مع إشارة خاصة للإقتصاد المصري، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، مصر، 2004، ص76.

تتأثر وضعية ميزان المدفوعات الجزائري بأسعار البترول إذ أنه كلما إرتفع سعر البترول قابلها تحسن في ميزان المدفوعات، وذلك للإرتباط الكبير للإقتصاد الجزائري بأسعار البترول، لكن يقابلها في نفس الوقت إذ كلما **تحسن وإرتفع سعر** البترول يؤدي ذلك إلى **إرتفاع سعر صرف الدينار**.

فمن أجل تبيان ذلك وتأكيده لابد من دراسة تطور أسعار الصرف وعلاقتها بأسعار البترول من جهة، **وعلاقتها بميزان المدفوعات من جهة ثانية**.

الشكل رقم (03-10): تطور سعر صرف، أسعار البترول وميزان المدفوعات خلال 1990-2006.

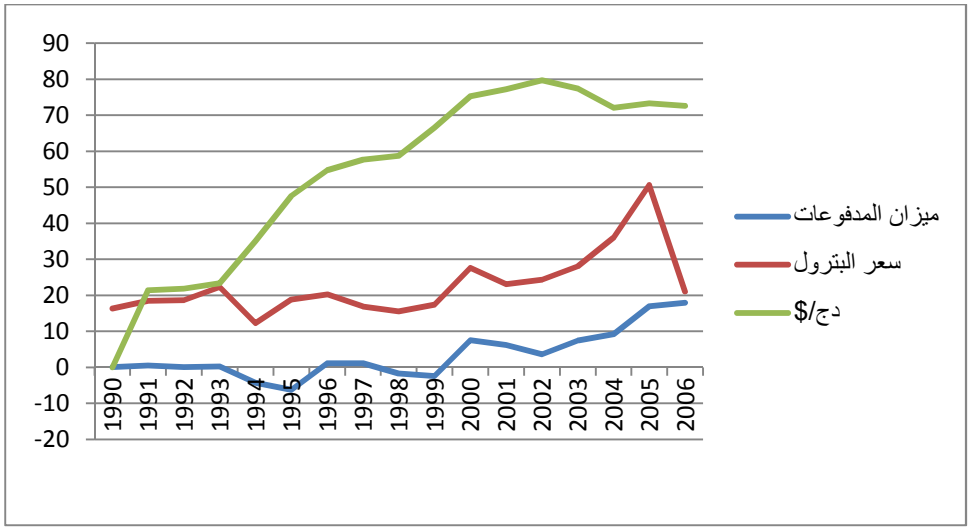

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (03-07).

المبحث الثالث:إستهداف السياسة النقدية للمتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر من 2007-2017

سعت الجزائر منذ التسعينات إلى حل المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها، إلا انها في القرن الواحد والعشرين سعت أكثر لحل المشاكل وركزت عليها أكثر لأن أساس تطور البلدان هو معالجة المشاكل التي تعانيهامنها من أجل دعم إقتصادها من جهة وضمان نموه من جهة ثانية، لذا حاولنا دراسة تطور المتغيرات الإقتصادية(التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات والنمو الإقتصادي) في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2007إلى غاية 2017.

المطلب الأول: مسار حالة التضخم في الجزائر من 2007 إلى2017

يعتبر التضخم من أهم مكونات المربع السحري لكالدور وهو أهم هدف تسعى السلطات لتحقيقيه، يعتبر التضخم مرتبط إرتباطا كبيرا بالكتلة النقدية لذا لدراسة تطور التضخم في الفترة المحدودة من 2007إلى غاية 2017كان تطورها كالأتي:

1- **تطور الكتلة النقدية من2007 إلى 2017:**

مرت الكتلة النقدية بعدة تطورات سجلت فيها عدة تغيرات للكتلة النقدية، إذ عرفت التغيرات التالية:

الشكل رقم(03-11):تطور الكتلة النقدية M_1وM_2من 2007- 2017.

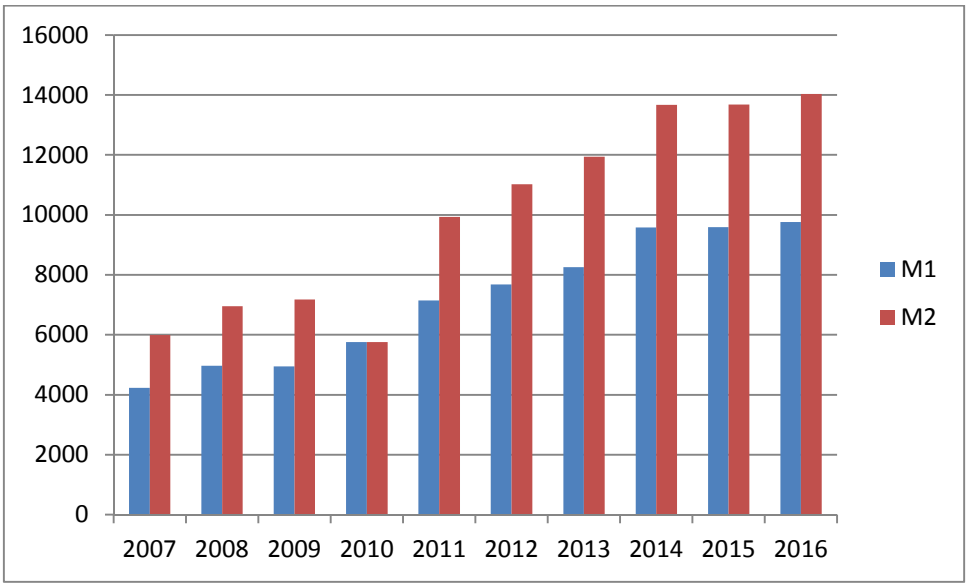

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم(03-01).

1-1تطور الكتلة النقدية من 2007إلى 2014:

من خلال الشكل السابق يتضح زيادة نمو الكتلة النقدية حيث عرفت الكتلة النقدية M_2تزايدا تصاعديا إذ تضاعفت بحوالي 6,76مرة، إذ بلغت سنة 2014 قيمة 13664مليار دينار وذلك بمعدل نمو قدر ب 21,44 بالمائة بعدما كانت سنة 2000 بقيمة 2022,5مليار دينار أي ما يعادل نسبة نمو قدرها13,0بالمائة، ويعود سبب ذلك إلى الإرتفاع المستمر والمتواصل في أسعار النفط في الأسواق الدولية، فمع بداية السداسي الثاني من سنة 1999 بدأت أسعار النفط في الإرتفاع، مما إنعكس على الكتلة النقدية التي شهدت تطورات كان لها إنعكاس على الإقتصاد الوطني ككل.

بلغت الكتلة النقدية لسنة 2001 نسبة 21,3 أي أ ا ارتفعت بما يعادل 414.3مليار دينار في ظرف سنة واحدة، بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الخارجية من جهة، وإنطلاق المشاريع الإقتصادية المبرمجةفي إطار كل من برنامج الإنعاش الإقتصادي وبرنامج إنعاش الجنوب، حيث تم رصد مبلغ07 ملايير دولار أمريكي لهذا البرنامج أي ما يعادل 520مليار دينار جزائري تغطي المدة الممتدة من أفريل2001إلى أفريل2004، ما أدى إلى

إرتفاع حجم الكتلة النقديةM_2 تلا ذلك برنامج دعم النمو الذي يغطي الفترة 2005-2009الرامي إلى مواصلة تطبيق سياسة التوسع في الإنفاق العمومي، وقد رصد لهذا البرنامج مبلغا ضخما قدر ب 420مليار دينار دف دعم وتعزيز النتائج المحققة من البرنامج السابق، وهذا تزامنا مع بداية تطبيق المخطط الإنمائي لدعم الإنعاش الإقتصادي (2000،2004) فإنتهجت بذلك سياسة توسعية لتحقيق معدلات نمو مرضية والقضاء على مشاكل عديدة منها البطالة، لتحقق الكتلة النقديةM_2بعد ذلك خلال الفترة2003-2005 معدلات نمو منخفضة على الرغم من الزيادة البارزة في الودائع تحت الطلب لدى البنوك بنسبة54,8بالمائة، 14بالمائةللسنتين2003،2004 على التوالي، إلا اها لم تستطع ان تعوض النقص الحاصل في شبه النقود الدي شهد تراجعا خصوصا سنة 2004 ب10,7بالمائة.[1]

أما عن(2006-2009)شهدت معدلات نمو متذبذبة كان أعلاها سنة 2007ب24,2 بالمائة وأدناها سنة 2009 ب 3,2بالمائة مع العلم أن السبب الوحيد في ذلك هو إحتياطات الصرف الرسمية المتأتية من قطاع المحروقات.

بالنسبة للفترة2010-2014 فقد شهدت معدلات نمو تعتبر متقاربة وقد ساهم في هذه المعدلات قطاع المحروقات بالإضافة إلى نسبة نمو التداول النقدي خارج البنوك.

وعلى العموم فقد شهدت الكتلة النقدية M_2 نمو إلى سنة 2014والسبب راجع إلى قطاع المحروقات دون أن يصحب ذلك نمو يعتد به في الناتج المحلي خارج المحروقات.[2]

أما بالنسبة للكتلة النقدية M_1فهناك نمو متزايد حيث إتقلت من 1041.3مليار سنة 2000إلى 9580.2مليار دج سنة،2014أي بمعدل نمو 820.02بالمائة وهذا راجع إلى النقص الكبير في حجم الودائع تحت الطلب للمؤسسات البترولية التي تضاعفت من 467.5مليار دولار سنة 2000إلى4460.9مليار دج سنة2014 وبمعدل نمو854.20بالمائة، كما أن لارتفاع المكونات الأخرى أثر على نمو الكتلة النقدية.

[1]تقرير بنك الجزائر، سنة2004..
[2] بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر، من 2008إلى 2014.

1-2تطور الكتلة النقدية من 2015-2017:

يرجع التوسع الضئيل لسنتي 2015- 2016 إلى إرتفاع الحصة النسبية للنقود الورقية خارج المصارف ضمن الكتلة النقدية، التي إنتقلت من 26,7بالمائة في نهاية 2014إلى 30بالمائة في نهاية 2015، ثم إلى 32,3بالمائة في نهاية سبتمبر 2016، وذلك راجع للعجز في الميزانية من جهة وفي ميزان المدفوعات من جهة ثانية.[1]

على عكس سنتي 2015و2016، إرتفعت الكتلة النقدية M2 ب6بالمائة خلال تسعة أشهر الأولى من سنة 2017، خص هذا الإرتفاع المكونات الأساسية للكتلة النقدية وهي:

1. الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف 7بالمائة ومراكز الصكوك البريدية 6,9بالمائة.
2. الودائع لأجل 5,5بالمائة.
3. التداول النقدي 7,2 بالمائة.

نتيجة لذلك:

- على مستوى المصارف أصبحت الودائع تحت الطلب تمثل 46,1بالمائة من إجمالي الودائع وتمثل الودائع لأجل 53,9بالمائة.
- إرتفعت حصة التداول النقدي في الكتلة النقدية M2قليلا منتقلة من 32,2بالمائة في سبتمبر 2016، مقابل 32,9 بالمائة في سبتمبر 2017.وعليه إن مستوى النقد المتداول خارج النظام المصرفي إنخفض بمبلغ 105مليار دينار خلال شهر واحد ديسمبر 2017، نتيجة وضع حيز تنفيذ لتعليمة بنك الجزائر الصادرة في أواخر أكتوبر 2017 المتعلقة بتمويل الواردات من السلع بدف بيعها على الحال وبالدفع المسبق للخ صل ا.

وسمح هذا المبلغ (105مليار دينار) بإرتفاع نسبي لمستوى موارد البنوك بمبلغ 172 مليار دينار في شهر واحد.

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص 131.

نتيجة لذلك إنخفض مستوى التداول النقدي خارج النظام المصرفي من 4780 مليار دينار في نهاية سبتمبر إلى 4675مليار دينار في نهاية ديسمبر.

2-تطور التضخم:عرف التضخم في الجزائر عدة تغيرات يمكن حصرها فيما يلي:

الشكل رقم(03-12):معدل التضخم في الجزائر من 2007-2017

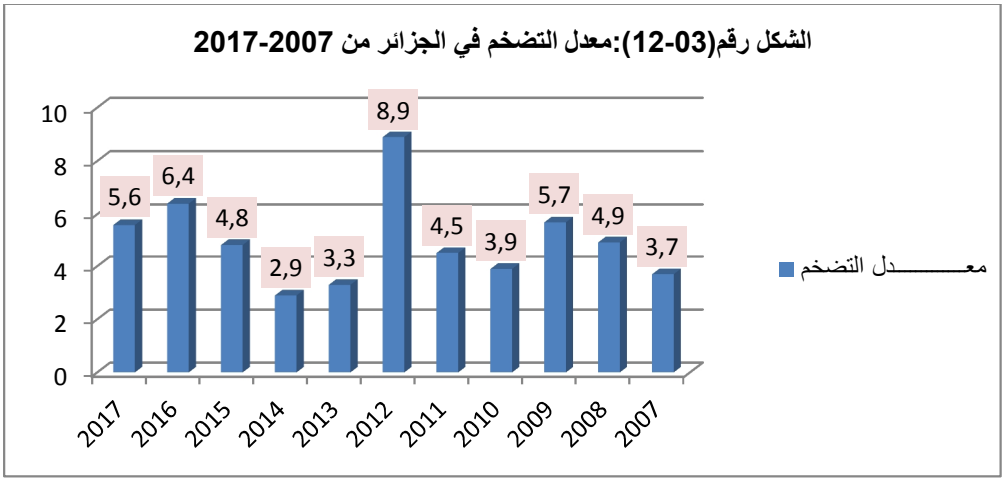

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم(03-02).

إن التضخم في الجزائر مر بعدة تذبذبات مختلفة، إذ وصل معدل التضخم في سنة 2007 إلى 3.7بالمائة بعد أن كان منخفض في السنتين الأخيرتين(2005 **كان** 1.4 بالمائة وفي سنة 2006 **كان** 2.9بالمائة) **وهذا راجع لنمو السيولة** المصرفية آنذاك، ليستمر في الإرتفاع في سنتي 2008 **و**2009 ليصل إلى 4.9بالمائة **و**5.7بالمائة **على** التوالي، بنسبة **إرتفاع** 2 **بالمائة من سنة** 2007 **لغاية** 2009 وكان هذا نتيجة تأثر الاقتصاد الوطني **بالأزمة العالمية المالية، ليعود للإنخفاض** في سنة 2010 **بمعدل** 3.9 **بالمائة** حيث تميزت هذه السنة بإصلاح الإطار القانوني في هذا **المال حيث تم وضع هدف التضخم كهدف أساسي** للسياسة النقدية، مع الحفاظ على الأهداف الكمية النقدية.

وعلى الرغم من حدة فائض السيولة الهيكلية والمغذاة عن طريق الإنتعاش المعتبر لنمو النقدي في 2010، ساهمت الإدارة المنسقة لسياسة النقدية من طرف بنك الجزائر، في إحتواء الضغوطات التضخمية في 2010 وسمحت بالتالي بإرساء المزيد من **الإستقرار النقدي.وبوحي تباطؤ معدل نمو أسعار الإنتاج الصناعي منذ** 2008 **والأسعار عند الاستهلاك** في 2010[1] **أن ديناميكية تراجع** وتيرة **التضخم قد بدأت** والتي يجب **تعزيزها**

[1] تقارير بنك الجزائر، من 2008 إلى 2010.

بالتحكم في المحددات الرئيسية للتضخم، الإنشاء النقدي خارج المحروقات في تناغم مع النمو الحقيقي والتحكم في زيادة تكاليف العوامل وكذا تحفيز العرض[1].

ودف دعم الطلب الداخلي وتخفيف تآكل القدرة الشرائية للأسر، خاصة الأكثر عوزا منها،تم اللجوء في الجزائر إلى رفع نفقات الميزانية الجارية، في الوقت الذي تواصل فيه التوسع في نفقات رأس المال.تمثلت التدابير الميزانية المتخذة منذ السداسي الأول من2011 أساسا في زيادة دعم أسعار المواد الغذائية والتحويلات الإجتماعية، خاصة تجاه البطالين، إلغاء الرسوم على بعض المواد الأساسية، الزيادة في الأجور وتجدر الإشارة هنا إلى أن ودائع الأسر بالدينار قد بلغت36.57بالمائة من إجمالي الودائع بالدينار إلى اية جوان 2011 وهي مستقرة، زيادة التشغيل في الوظيف العمومي، خاصة التوظيف المؤقت والتمويل المدعم للسكن.كل هذا والميل التصاعدي لوتيرة التوسع النقدي ساهم في زيادة تضخم الأسعار الداخلية، حيث بلغ متوسط التضخم في جو ان 2011 نسبة 3.49،كما يجب الإشارة إلى الإرتفاع القوي لأسعار المواد الغذائية كإنزلاق سنوي (9.66بالمائة لكن بنسبة2.54بالمائة كمتوسط سنوي). نجمت هذه الزيادة أساسا عن إرتفاع أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة (14,9بالمائة) وبدرجة أقل عن إرتفاع المواد الغذائية المصنعة (5.6 بالمائة)[2].

تمكن الإقتصاد الجزائري في سنة 2012 من تحقيق أداءات مالية معتبرة، خصوصا تعزيز الوضعية المالية الخارجية الصافية المترافقة بإستقرار نقدي ومالي معزز، ولكن في وضع يتميز باتساع العجز في الميزانية وإشتداد هشاشة الإقتصاد الجزائري بسبب تبعيته القوية لقطاع المحروقات.في ظرف يتميز بتضخم نحو الإرتفاع بسبب إستمرار الضغوط التضخمية الداخلية عقب الصدمة على الأسعار المحلية في بداية السنة. وبالأحرى، فإن التوسع في النفقات الجارية للميزانية، خصوصًا إرتفاع التحويلات الهادفة للحد من ظاهرة التضخم هذه، قد أثر تصاعديا على الأسعار إلى أن وصل إلى معدل 8.9 في نهاية سنة 2012[3].

نظرا للمستوى المرتفع للتضخم المسجل في2012، أي المعدل الأكثر إرتفاعا خلال السنوات الخمسة الأخيرة، أدخل بنك الجزائر إبتداءا من منتصف جانفي 2013 أداة جديدة للسياسة النقدية، وهي إسترجاع السيولة لستة

[1] تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه لسداسي الأول من سنة 2011، ص:4.

[2] تقرير بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره،ص:13-14.

[3] تقرير محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013،ص:4-5.

أشهر بمعدل فائدة 1,50بالمائة، يهدف هذا التعزيز لأدوات السياسة النقدية إلى إمتصاص أكبر للسيولة المستقرة للمصارف، ومن تم تسيير أحسن لفائض السيولة في السوق النقدية وإحتواء أثرها التضخمي، بعدما كانت مستقرة في الثلاثي الأول من سنة2013، تقلصت السيولة المصرفية في الثلاثي الثاني إلى2542,49 مليار دينار في اية جوان2013 مقابل2865,94 مليار دينار في اية مارس2013 و2876,26 مليار دينار في اية ديسمبر2012، بعد الذروة المسجلة في 2012 تأكد الإتجاه نحو تراجع التضخم خلال السداسي الأول من سنة 2013 كمتوسط سنوي (6,59بالمائة)[1]، إستمر إتجاه تراجع التضخم ليصل في نهاية سنة 2013 إلى3,3بالمائة.

بلغ التضخم خلال سنة 2014 معدل2,9بالمائة وهذا راجع لإنخفاض في أسعار السلع الأساسية وهذا المعدل الذي يؤكد إستمرار تراجع معدلات التضخم خلال السنوات السابقة بإستثناء الذروة المسجلة سنة2012، ليسجل المكتب الوطني للإحصاءات في سنة 2015 إرتفاع في معدل التضخم إلى معدل 4,8بالمائةبسبب ّ إرتفاع الأسعار في السوق وتراجع قيمة الدينار الجزائري، بالمقابل تراجع حاد في أسعار البترول وإيرادات المحروقات العنصر الأكثر اعتمادا عليه في إقتصاد الجزائر مما إنعكس على إقتصاد الوطن، 2016 بلغ معدل التضخم نسبة 6,4 بالمائة ولايبدو أن هذا الإرتفاع في التضخم راجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم،بل يعود أساس إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الإستهلاكية.

أما في سنة 2017 وصل معدل التضخم إلى 5,6بالمائة عرفت الكتلة النقدية في 2015 و2016 شبه إستقرار، ولم ترتفع إلا قليلا خلال سنة 2017، كما لا يمكن لإنخفاضات في سعر صرف الدينار، إبتداء من شهر جويلية2017، أن تفسر هذه الإرتفاعات في وتيرة التضخم، حيث لا تمثل السلع المستوردة سوى ما يقارب 25بالمائة من السلع والخدمات المدرجة في إحتساب مؤشر الأسعار عند الإستهلاك، كانت الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة جد متواضعة، وبالتالي تترجم هذه الوضعية ضعف المنافسة والتنظيم والرقابة على مستوى العديد من أسواق السلع والخدمات، والتي يتميز البعض منها بتواجد وضعيات مهيمنة[2].

[1] تقرير بنك الجزائر، نفس المرجع السابق، ص 06.

[2] تقرير بنك الجزائر،حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات لسنة 2017،ص19.

المطلب الثاني: مسار معدلات البطالة في الجزائر من 2007-2017

شهدت البطالة في هذه الفترة عدة **تطورات تماشيا مع الوضع الإقتصادي الجزائري**، وتم تسجيل هذه التطورات وتبياها في الشكل الموالي:

الشكل رقم(03-13):تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة2007-2017.

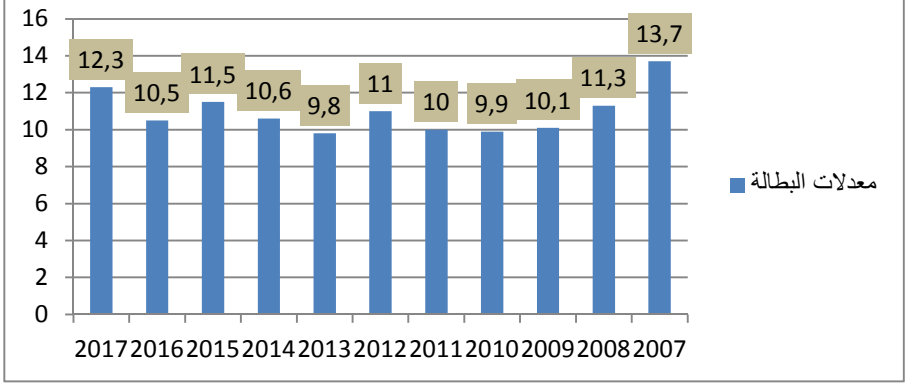

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم (03-03).

تميزت سنة 2011 بإنخفاض في معدل البطالة الذي وصل إلى **9,8 خلال** هذه السنة، **إلا أنه رغم هذا الإنخفاض تبقى معدلات البطالة مرتفعة لأسباب عديدة منها طول المرحلة الإنتقالية لخصخصة المؤسسات العمومية، نقص الإستثمارات، عدم تشجيع الإ**ستثمارات الخاصة، وعدم توفير المناخ المناسب **لاستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر كما عرفت** هذه **المرحلة الإنتعاش الإقتصادي خاصة** في الفترة **الممتدة 2001** إلى **2011، حيث تدخلت فيها الدولة لمساعدة** الفئات **المتضررة من البطالة، ولحسن** الحظ **إرتفعت إيرادات الجزائر بفضل إ**رتفاع أسعار البترول، حيث تقلصت البطالة خلال هذه الفترة إلى **10 بالمائة سنة 2011**. ثم **إنتقل معدل البطالة سنة 2012** إلى نسبة **11 بالمائة بسبب إ**رتفاع نسبة خريجي الجامعات والمعاهد خلال هذه السنة لتنخفض نسبيا سنة **2013 بمعدل 9,8 لتصل سنة 2014** إلى **10,6 بالمائة، بسبب الإ**نخفاض الكبير **لأسعار** البترول وإنخفاض قيمة العملة مما أثر على معدلات البطالة، **حيث** بلغت نسبة البطالة في **2015 معدل**

11,5 بالمائة أي إرتفاع قدره 0,9 بالمائة مقارنة بسنة 2014، بسبب تجميد الحكومة الجزائرية للتوظيف لا يار المفاجئ والمتواصل لأسعار النفط[1].

المطلب الثالث: مسار النمو الإقتصادي في الجزائر من2007-2017

بالإضافة للبطالة والتضخم وما عرفاه من تطور خلال طول الفترة الممتدة من 2007إلى غاية 2017، أضفنا متغير إقتصادي ثالث والذي سيتم إبراز تطوره.

الشكل رقم(03-14):تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر طول الفترة من 2007 إلى 2017.

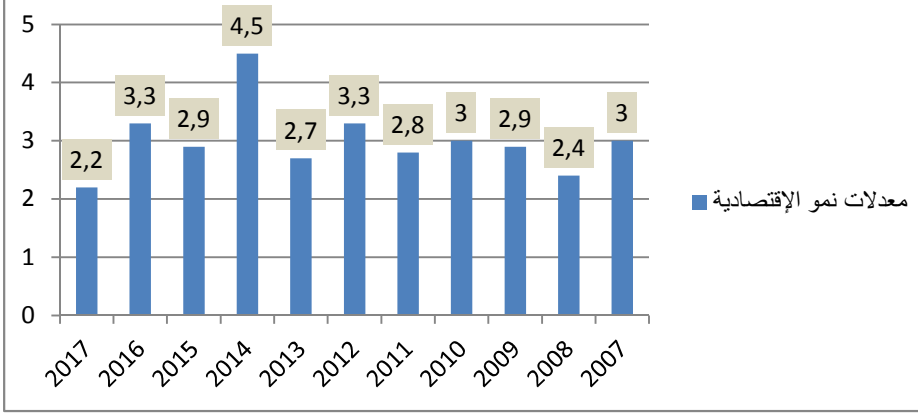

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق (03-04).

بعد تسجيل لمستوى النمو المنخفض تدريجيا سنة 2009 تحت أثر الصدمة الخارجية، تميزت سنة 2010 بالعودة إلى التوسع النقدي بوتيرة 13,8 بالمائة بمفهوم الكتلة النقدية, أي بارتفاع أقل حدة من الوتيرات التي عرفها النمو النقدي لسنوات 2006 و 2008.

سجلت سنة 2012 تحسنا طفيفا في النمو الإقتصادي قدر ب 3,3بالمائة مدفوعا هذا النمو بأداء القطاعات خارج المحروقات (7,1بالمائة مقابل 6,1 بالمائة في 2011) خصوصا أداء الصناعة والبناء والأشغال العمومية، على الرغم من الركود في قطاع المحروقات ولو بوتيرة أقل من وتيرة السنوات السابقة شهدت سنة 2014 إنعاشا للنشاط الإقتصادي، وفي وضع تميز بتراجع أداء النمو خارج المحروقات بالفعل يقدر النمو الحقيقي لإجمالي

[1] فوزي شوق، السعدي رجال، قياس وتحليل العلاقة الديناميكية والسببية بين بعض متغيرات الإقتصاد الكلي وعدل البطالة في الجزائر للفترة 1990-2015، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخمس/جوان 2017، ص46.

الناتج الداخل خارج المحروقات في 2014 ب 5,6 بالمائة مع ذلك يبقى الإتجاه الهيكلي لمعدل توسع القطاعات **خارج المحروقات، والذي فاق متوسط السنوي** 6 بالمائة خلال الفترة من سنة 2000 إلى 2013 **قائما، ويعود** هذا الأداء الحسن خصوصا إلى نمو قطاع البناء والأشغال العمومية، بوتيرة قوية ومستمرة، ونمو قطاع الخدمات المسوقة وغير المسوقة[1]، لكن بعد إنخفاض أسعار البترول في سنة 2014 **إنعكس ذلك على النمو الإقتصادي إذ بدأ** في تناقص تدريجي ليصل إلى 2,2 بالمائة وهذا يعني أن الإقتصاد الجزائري يعتبر رهينة التغيرات السعرية للبترول.

المطلب الرابع:مسار ميزان المدفوعاتفي الجزائر من 2007إلى 2017.

تعتبر الفترة من 2007 إلى 2017 الفترة محل الدراسة، **إذ عرف ميزان المدفوعات تذبذبات** وتغيرات بين العجز والفائض و **هذا ما سيتم إيضاحه .**

1- **مكونات ميزان المدفوعات: يتكون ميزان المدفوعات** من حسابين مهمين يتمثل في كل من حساب **حركة رأس المال، وحساب الميزان التجاري، فلدراسة تطور ميزان المدفوعات لابد من دراسة تطور الحسابين** السابقين

1-1تطور الميزان التجاري:

مر الميزان التجاري الجزائري في الفترة المحدودة **من** 2007إلى غاية 2017 بعدة تطورات كانت كالتالي:

[1] تقرير بنك الجزائر،**التطوراتالإقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر توجيهات لسنة 2015**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الشعبي،ص4.

الشكل رقم(03-15):رصيد الميزان التجاري في الجزائر من 2007-2017.

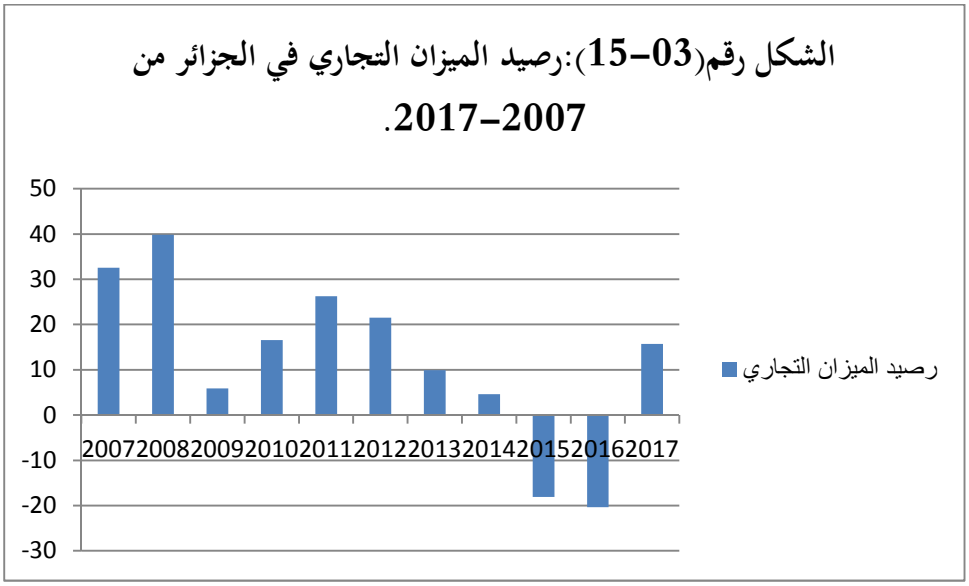

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم (03-05).

الميزان التجاري كانت وضعيته جيدة طول الفترة الممتدة من 2007 إلى غاية **2012 وذلك لتحقيقه** فوائض متتالية **بسبب إرتفاع أسعار** البترول خلال هذه الفترة لأن صادرات البترول **تشكل** 98**بالمائة من قيمة الصادرات طول** الفترة الممتدة من 2000-2014 هذا من جهة، بالإضافة إلى سن مجموعة من القوانين والتشريعات في مجال التصدير والإستيراد لتنظيم التجارة الخارجية و **كذا تطوير نظام الجمارك وتحديثه من جهة ثانية، أما سنة** 2009 **فإننا** نلاحظ بأن قيمة الميزان التجاري قد إنخفضت بشكل كبير جدا 5,8**مليار دولار، حيث قدرت** نسبة الإنخفاض هذه بأكثر من نسبة 30**بالمائة مقارنة بسنة** 2008 ويرجع هذا نتيجة الإنخفاض الشديد لسعر الصرف والتي عرفتها الأسواق العالمية النفطية خلال تلك الفترة بالذات، ومن ثم إرتفاع الواردات، أما سنة 2010 **فقد سجلت ما قيمته** 6.535 **مليون دولار أمريكي،** لكنه تحسن بعد مرور هذه الأزمة ليبدأ الميزان التجاري مجددا في الإنخفاض **بداية من** 2013 ليصل إلى حالة العجز في السنتين 2015-2016 **وهذا يدل على** أن إنخفاض أسعار البترول كانت أزمة جد حادة بحيث سجل الميزان التجاري أول عجز في 2015 **بعد أكثر من** ثمانية عشر من الفوائض المتتالية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها تعرض النفط لنكسة جديدة لينخفض إثرها سعر البترول بداية من النصف الثاني من سنة 2014 **من سعر** 100,2دولار إلى 53,1 دولار في ظرف قياسي هذا من جهة ومن جهة ثانية بحث البلدان عن بدائل للبترول بسبب إرتفاع سعره منها الغاز الصخري .

فكيف تؤثر السياسة النقدية على الميزان التجاري؟.

يتم التأثير على وضعية الميزان التجاري وفق سياسة تخفيض قيمة العملة ويكون ذلك كما يلي:

1-1-1في حالة العجز في الميزان التجاري:

تتم تسوية الخلل في الميزان التجاري من خلال سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية وهو ما يؤدي إلى إحداث تغيرات في أسعار كل من الصادرات والواردات، **حيث تصبح أسعار الصادرات منخفضة من وجهة نظر الأجانب وهو ما يؤدي** إلى زيادة الطلب عليها وهو الشيئ الذي ينتج عنه تنامي حجم الصادرات وقيمتها، **وبالمقابل تصبح الواردات أقل تنافسية وأسعارها مرتفعة بالنسبة للمستهلك المحلي ما يؤدي** إلى تراجع الطلب عليها، وما يمكن قوله هو أن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وإنخفاض الواردات وهو الأمر الذي **يعمل على تلاشي** حجم العجز في الميزان التجاري **وهذا ما عملته الدولة الجزائرية إذ خفضت من قيمة العملة الوطنية.**

$$DA \downarrow \rightarrow Px \downarrow \rightarrow ADx \uparrow \rightarrow ADm \downarrow \rightarrow X \uparrow \rightarrow M \downarrow \rightarrow \rightarrow BC \uparrow$$

حيث أن:

DA: قيمة العملة الوطنية. X : الصادرات.

Px: سعر الصادرات. M: الواردات.

ADx: الطلب الأجنبي على السلع المحلية. BC:تلاشي العجز الميزان التجاري.

ADm : الطلب المحلي على السلع الأجنبية. ↑: إرتفاع. ↓: إنخفاض.

2-1-1في حالة الفائض في الميزان التجاري:

تتم تسوية الخلل في الميزان التجاري من خلال سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية وهو ما يؤثر على أسعار الصادرات كذلك، والتي تصبح مرتفعة بالنسبة للمستهلكين الأجانب وهو ما يؤدي إلى تراجع الطلب عليها موازاة مع زيادة الطلب على الواردات والتي تبدو منخفضة القيمة بالنسبة للمستهلك المحلي وبالتالي فإن الرفع من القيمة الخارجية للعملة الوطنية من شأنه أن يؤدي إلى خفض الصادرات وزيادة الواردات وهو ما يؤدي إلى تلاشي حجم الفائض في الميزان التجاري.

$$DA \uparrow \rightarrow Px \uparrow \rightarrow ADx \downarrow \rightarrow ADm \uparrow \rightarrow X \downarrow \rightarrow M \uparrow \rightarrow BC \downarrow$$

1-2تطور حركة رأس المال:

عرف حساب رأس المال تطورا، إذ تم إظهار ذلك **إعتمادا على الملحق رقم(03-06):**

الشكل رقم(03-16):رصيد رأس المال في الجزائر من 2007-2017.

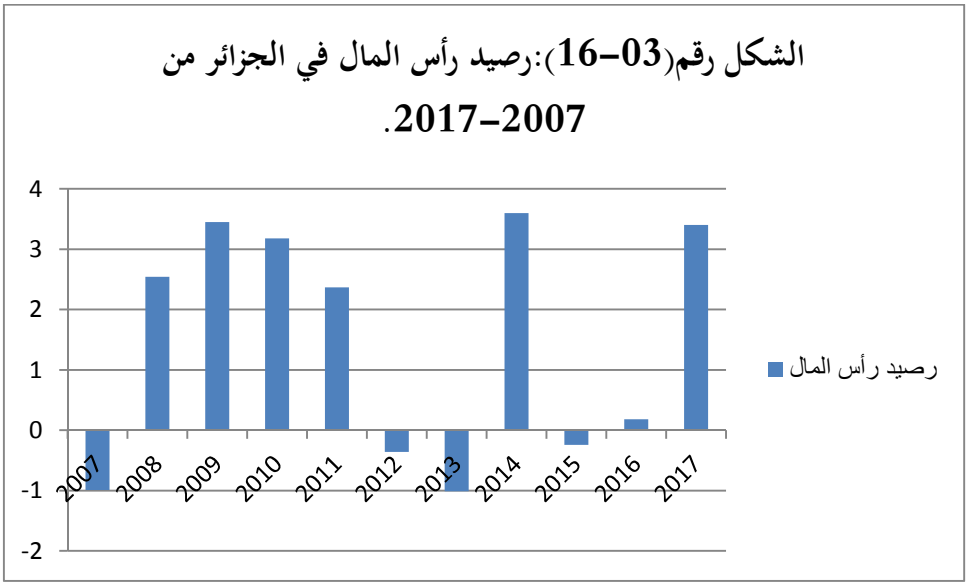

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم(03-06).

في نهاية سنة 2007 كان حساب رأس المال في وضعية جيدة حيث كان شبه معدوم، وهذا ما **يعكس** حالة المديونية الخارجية بحيث حملة التصفية التي قامت بها الدولة الجزائرية اتت بثمارها، إذ إنخفض صافي التدفقات النقدية نحو الخارج، **فإعتبارا من سنة 2008 بدأ حساب رأس المال يسجل إرتفاعا وتحسنا** ملحوظا حيث قدر حجم الفائض في تلك السنة ب **2,54مليار دولار ويعود ذلك على إرتفاع حجم الإستثمارات الأجنبية** الصافية والتي **بلغت 3,5** مليار دولار في سنة 2010، إضافة إلى زيادة القروض قصيرة الأجل والتي قدرت ب 1,77مليار دولار في نفس السنة،[1]أما في سنة 2011سجل فائض بمقدار وذلك لكونه أصبح يقتصر أساسا في صافي الإستثمارات الخارجية المباشرة بعد تسديد المديونية الخارجية **الذي تم قبل إندلاع أزمة2008، ليعاود حساب رأس المال** الإنخفاض والوصول إلى حالة العجز في 2012 وذلك نتيجة للأزمة المالية العالمية وتأثيرها على جل الإقتصاديات العالمية، إلا أنه تحسن في 2014 **نتيجة** إلى أن الإقتصاد أنذاك كان في وضعية جيدة لتنعكس هذه الوضعية في 2015 **وتحقيق العجز ليبلغ**

[1] دريس رشيد، إنعكاس الإنفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، جامعة الجزائر، العدد11، 2014، ص29.

(-0,24) نتيجة للإنخفاض الحاد لأسعار البترول من جهة مما أدى إلى تدهور الإقتصاد الجزائري وبالتالي خروج رأس المال، ليعاود الإرتفاع من جديد بسبب إرتفاع سعر الدولار وما قابله من إنخفاض الدينار.

من خلال دراستنا للحسابين السابقين يتبين لنا تطور ميزان المدفوعات الذي كان كالتالي:

الشكل رقم(03-17):تطور ميزان المدفوعات في الجزائر 2007-2017.

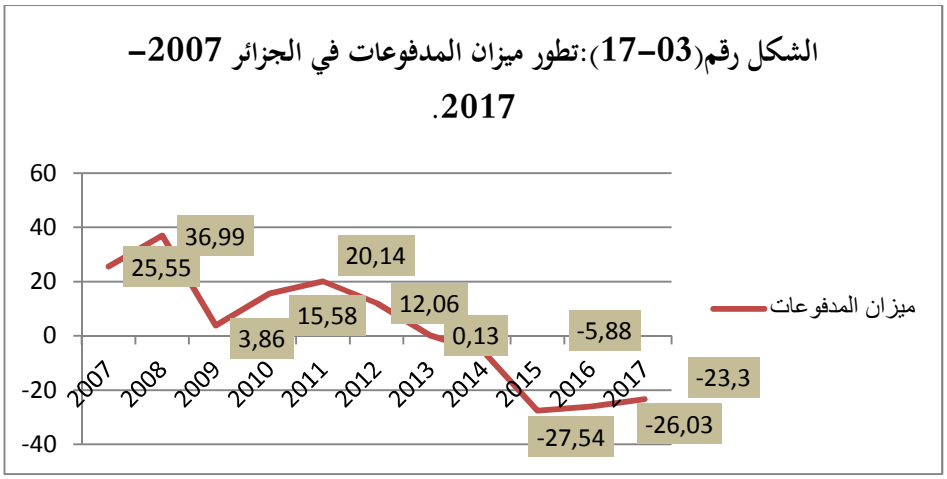

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(03-07).

عرف سعر البترول إرتفاع خاصة في السداسي الثاني من سنة 2007 **بنسبة 26 بالمائة حيث بلغ سعر** البترول قيمة 94,44 **دولار هذا ما حسن ميزان المدفوعات**، 2008 **إستمر إرتفاع حساب ميزان المدفوعات وكان لإرتفاع** سعر البترول الأثر الرئيسي لهذه التطورات،حيث بلغ سعر البترول 99,86 دولار وسجل فائض في **حساب رأس المال** والعمليات المالية ساهم في قابلية إستمرار ميزان المدفوعات موجبا، **رغم بقاء ميزان المدفوعات** موجبا إلا أنه إنخفض سنة 2009 نتيجة إستراد الأزمة العالمية وتدهور في أسعار البترول.

سجل ميزان المدفوعات فائضا قدره 15,58**مليار دولار، من خلال تسجيل** إرتفاع في ميزان المدفوعات **الخارجي الجاري مرتكزا على تحسن المستمر لسعر برميل** البترول **الذي وصل عام** 2010 (80,15)، **وبالإرتباط مع** إرتفاع في نسبة إيرادات صادرات المحروقات لسنة 2010 حيث وصلت إلى(26,4 **بالمائة) أي ما يعادل** 12,16 مليار دولار[1].

[1] تقرير بنك الجزائر، **التطورات الإقتصادية لسنة 2010 عرض التقرير السنوي 2010 من طرف محمد لكصاسي**، محافظ بنك الجزائر،ص 01.

عرفت سنة 2014 عجز في ميزان المدفوعات قدر ب 5,88 بسبب إنخفاض أسعار النفط، وترجع هذه التذبذبات كذلك إلى تقلبات في أسعار الصرف، وإستمر العجز في ميزان المدفوعات إلى سنة 2015 حيث وصل إلى 27,54 نتيجة للأرصدة السالبة للخدمات ودخل العوامل، كما سجل الرصيد التجاري عجزا بلغ 18,08 مليار دولار.كما عرف الميزان عجزا في 2016 بسبب هبوط أسعار النفط الذي أضر بالقوائم المالية، أظهر الرصيد الإجماليلميزان المدفوعات في 2017،عجزاً قدره 23,3 مليار دولار،مقابل 26,3 مليار دولار في 2016، يرجع ذلك أساسا إلى تقلص العجز في الحساب ا لجاري ب 4,69 مليار دولار[1].

2-أهم العناصر المؤثرة على ميزان المدفوعات:

من خلال تكلمنا على أهم التغيرات التي عرفها الإقتصاد الجزائري، إذ قمنا بربط هذه التغيرات بكل من سعر البترول والذي له الأثر الكبير في تغير وضعية ميزان المدفوعات من الفائض إلى العجز، بالإضافة إلى تغيرات سعر الصرف وتأثير ذلك على ميزان المدفوعات.

2-1تطور أسعار البترول:

كما هو معروف عن الإقتصاد الجزائري أنه إقتصاد ريعي ومن خلال ما سبق تبين لنا أن تحسن وضعية ميزان المدفوعات بتحقيق الفائض، او إنهياره بتحقيق العجز يعود بالدرجة الاولى إلى اسعار البترول آنذاك وخير دليل على ذلك هو أزمة 1986إثرى الإ يار المفاجئ لأسعار البترول ليصل إلى13دولار للبرميل إضافة إلى تراجع قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى، مما جعل الإقتصاد الجزائري يقع في أزمة جد حادة عانت منها لفترة طويلة وجعلتها تقع في مشكلة الديون ما جعلها تتجه إلى صندوق النقد الدولي، مما أدلى إلى تراجع الصادرات البترولية بنسبة 50بالمائة، وبفعل هذا التراجع الرهيب سارع المنتجون ممثلين في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك إلى تبني سياسات للحد من إنخفاض الأسعار لعل أهمها سياسة تقليل المعروض النفطي، وهو ما جعل الأسعار ترتفع نسبيا طوال فترة التسعينات.

[1]تقرير بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة **2016** وتوجهات سنة**2017**، ص9.

في بداية الألفية الجديدة عرفت سوق النفط إنتعاشا ملحوظا بإرتفاع الأسعار وهو ما إنعكس بصورة إيجابية على تنامي الصادرات وذلك بتنامي حجم الإيرادات النفطية الجزائرية كسائر الدول المنتجة للنفط وهو الأمر الذي كرس سياسة الإعتماد الكلي على قطاع المحروقات كمصدر أساسيلتمويل السياسات الإقتصادية،ويمكن توضيح التطور الذي شهدته أسعار البترول طوال هذه الفترة .

الشكل رقم(03-18):تطور أسعار البترول من 2007-2017.

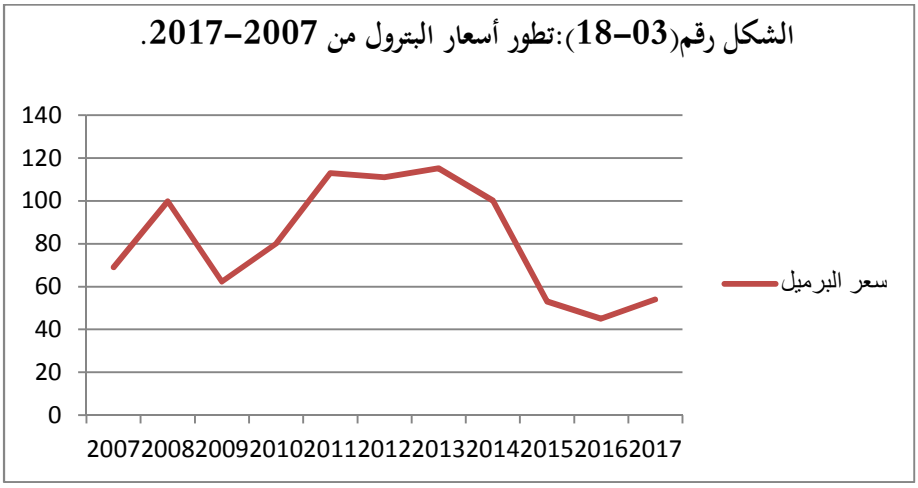

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (03-07).

عرف سعر البترول تطورا بداية من 2007 إذ كان انذاك سعره 69,04 دولار، ليصل إلى 99,86دولار للبرميل، إلا انه في 2009 عرف إنخفاضا وذلك نتيجة للأزمة التي عرفها الإقتصاد العالمي وظهور أزمة 2008 جعل أسعار البترول تنخفض وتتراجع نتيجة لتراجع التصنيع في هذه الدول وبالتالي نقص الطلب على البترول مما أدى لإنخفاض سعره، ليعاود الإرتفاع بعد ذلك إبتداءا من 2009، ليصل إلى قيمة بلغت 112,94دولار للبرميل في 2011، ففي هذه الفترة عرفت تذبذب للأسعار من 2011إلى غاية 2014 إذ وصل إلى لأقصى قيمة لها منذ 2001 ليصل إلى 115,22دولار للبرميل أي إرتفاع قارب 372بالمائة في ظرف 13سنة، وذلك راجع لعدة أسباب أهمها العوامل السياسية بالإضافة إلى إستمرار نمو الإقتصاد العالمي رغم مروره بأزمة الرهن العقاري، وإرتفاع معدلات النمو في العديد من الدول المستوردة مما دفع بالطلب العالمي للإرتفاعوبالتالي إرتفاع الأسعاروهذه الفترة كانت فترة الرواج للإقتصاد الجزائري التي عرف فيها بحبوحة مالية لم يستطع الإقتصاد الجزائري إستغلالها، ليبدأ بعدها في الإنخفاض تدريجيا إلى غاية 2014 ليصل بعدها إلى 53,1دولار للبرميل في 2015 إذ كانت هذه القيمة

كصاعقة للإقتصاد الجزائري نتيجة للإهيار الكبير البترول، وظلت الاسعار مستمرة في الإنخفاض ليصل إلى 45دولار للبرميل **ليعاود الإرتفاع ثانية** في 2017 إلى 53,97ليبلغ سعره في ماي 2018 حوالي 73دولار للبرميل.

ويرجع هذا الإنخفاض المتواصل لأسعار المحروقات إلى مجموعتين رئيستين من الأسباب:[1]

1. **أسباب إقتصادية:** وتتمثل أساسا في **وفرة المعروض من النفط والغاز خاصة مع رفع الولايات المتحدة الأمركية الحضر عن تصدير النفط لأول مرة منذ 40سنة على إيران**، ومع التوسع في إستخدام الطاقات البديلة خاصة الإكتشافات الحديثة المتعلقة بالنفط والغاز الصخريين، وفي المقابل نجد إنخفاض الطلب العالمي حيث أسهم ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤ معدل النمو في الصين والبرازيل، كما ساهم التوجه نحو إستغلال الطاقات المتجددة في التراجع الشديد للأسعار.
2. **أسباب سياسية: أرجع بعض** المحللين الإقتصاديين والخبراء الإهيار الحالي لاسعار المحروقات إلى التفسير **السياسي البحت، وإنطلق** هذا التفسير من مقالة الكتب **توماس فريدمان بعنوان"حرب المضخات"**، وبنى فيها تحليله على إفتراض وجود **إتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية من أجل خفض أسعار النفط والغاز، مما سيؤثر سلبا على روسيا وإيران على** إعتبارهما من أكبر المتضررين من هذا الإنخفاض، ففي روسيا كان إنخفاض النفط العامل الأبرز في **تراجع الإقتصاد الروسي بنسبة** 4,8بالمائة في 2015، بالإضافة إلى هبوط العملة الروسية إلى مستويات تاريخية مقابل الدولار، أما إيران فتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق عجزا بقيمة 8,6مليار دولارفي 2014، **نتيجة** هبوط أسعار النفط، هذه الأوضاع الإقتصادية حسب المحللين ستجعل كل من إيران وروسيا تلتفان إلى الشأن **الداخلي للبلدين خوفا من أن يتصاعد الضغط** الشعبي تحت وطأة التأثيرات الإقتصادية.
3. **بعد** إهيار سعر البترول بعد **2014ووصوله من** 100دولار للبرميل ليصل بين ليلة وضحاها إلى 50دولار للبرميل اتخذت إثرها الجزائر مجموعة من **الإجراءات بغرض ضبط أوضاع المالية العامة وتحييد أثر الصدمة على النمو الاقتصادي** تمثلت فيما يلي:[1]

[1] فوفة فاطمة، مرقوم كلثوم، **تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للإقتصاد الجزائري**، مجلة الإقتصاد والمالية، العدد03، السداسي الثاني2016، ص23.

- كخط دفاع أول قامت الحكومة بإستخدام الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الموارد**للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو.**
- سمحت الجزائر بإنخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري. فعلى سبيل المثال قام **بنك الجزائر بالسماح للدينار بالإنخفاض** بـ **25بالمائة مقابل الدولار الأمريكي وب 6,7بالمائة مقابل اليورو خلال سنة 2015، والغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الإحتياطيات الدولية.**
- **إتخذت** تدابير حاسمة في موازنة عام **2016 و2017** لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق، وخفض التكاليف التي **تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات، حيث إنخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015بنسبة 8,8بالمائة، كما إنخفض** تقدير ميزانية التسيير بنسبة **3,3 بالمائة، وإنخفضت** ميزانية التجهيز **بنسبة 16بالمائة،** وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الإ**ستثمار العمومي(تجميد مشاريع ترامواي ومستشفيات...) وتقليص الواردات مع فرض رخص الإ**ستيراد على منتجات منها **السيارات** والإسمنت، وخفض التوظيف في القطاع **العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60سنة،** وفي جانب **الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016و2017** رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على **إستهلاك الكهرباء** والمازوت، وفرض حقوق جمركية بـ**15 بالمائة** على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

[1] عبد الحميد مرغيت، "تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة"، جامعة جيجل، الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية، ص ص 4-5.

***تعريف صندوق ضبط الموارد:** هو صندوق تم إنشاؤه كنتيجة لإرتفاع العوائد النفطية بمقتضى المادة10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ضمن قانون 02-2000 المؤرخ في 27جوان 2000.

2-2تطور سعر الصرف للدينار من 2007إلى 2017:

عرف الدينار الجزائري في هذه الفترة عدة تغيرات ظهرت فيما يلي:

شكل رقم (03-19):تطور سعر الصرف الدينار الجزائري من 2007-2017.

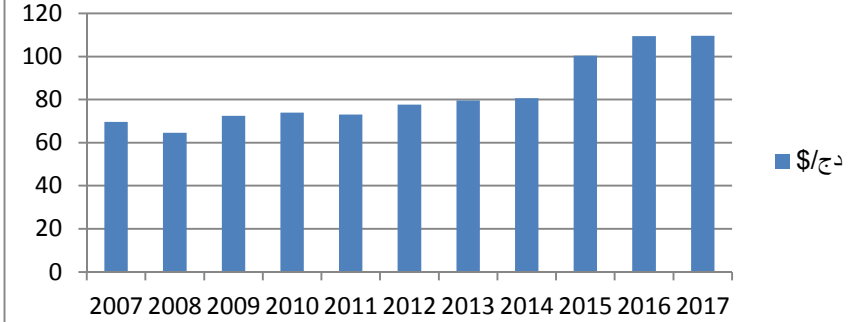

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد الجدول الملحق (03-07).

خسر الدينار الجزائري من قيمته خلال خمسين عاما ما مقداره 4,59بالمائة وذلك طول الفترة الممتدة من 1964إلى غاية 2008، حيث تحسنت قيمة صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي من 74,52دج لكل دولار إلى 64,58دج لكل دولار سنة 2008، وذلك بسبب الإنخفاض الذي عرفه الدولار الأمريكي، ليبدأ بعد هذه السنة مرحلة الإرتفاع ومن ثم إرتفاع خسارة سعر صرف الدينار الذي بلغ سنة 2013 قيمة 79.6085 دج لكل دولار ،بينما إرتفعت إلى 80.5956 دج لكل دولار سنة 2014، حيث تميزت هذه السنة بتقلبات أسعار الصرف لأهم العملات الصعبة، والتي تُرجمت بضغوطات قوية على عملات الإقتصاديات الناشئة، شهدت قيمة متوسط سعر الصرف الإسمي للدينار إرتفاعا طفيفا مقارنة بسنة2013 بالفعل، ورغم أثر الصدمة الخارجية في الثلاثي الرابع من سنة2014، عرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار إرتفاعا طفيفا في2014 مقارنة بسنة2013، في ظرف يتميز بإنخفاض قيمة عملات أهم البلدان الشريكة أمام الدولار ،في حين بقي مستوى سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار مرتفعا مقارنة بمستواها لتوازني، الذي يتأثر بالصدمة الخارجية[1]، رغم كل هذا إستمر الإهيار لقيمة العملة الوطنية والمتمثلة في الدينار الجزائري ليصل إلى اعلى قيمة له في التاريخ

[1] تقرير بنك الجزائر ديسمبر 2015، ص08.

بقيمة 109,66 وذلك يعود كون أن الحكومة الجزائرية سعت إلى تخفيض قيمة الدينار نتيجة للعجز الكبير في ميزان المدفوعاات من أجل معالجته وذلك بإتباع سياسة تخفيض قيمة العملة.

فمن خلال كل هذا تظهر العلاقة الواضحة بين كل من أسعار البترول وميزان المدفوعات من جهة، وبين كل من سعر الصرف وميزان المدفوعات من جهة أخرى ويتم تبيان ذلك عن طريق الشكل الموالي بالإعتماد على الملحق رقم (03-07):

الشكل رقم (03-20): تطور كل من سعر البترول، سعر الصرف وميزان المدفوعات 2007-2017.

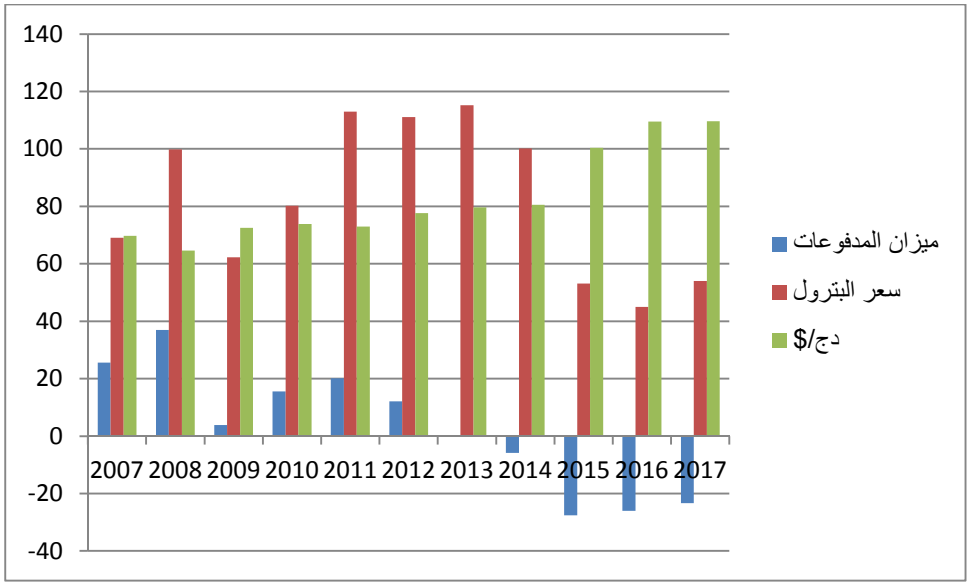

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق(03-07).

3-أهم الأدوات المستخدمة من قبل السلطة النقدية:

تتمتع السياسة النقدية بمجموعة كبيرة من الوسائل، ويعتبر بعضها وسائل مباشرة، لاها تقوم بمراقبة إدارية مباشرة، في حين يعتبر بعضها الآخر وسائل غير مباشرة تعمل وفق آليات السوق، فمن خلال ما سبق تبين أن المنظومة المصرفية تعيش حالة سيولة هيكلية مفرطة وغير معهودة في سنة 2000، وبالأخص في سنة 2001 وذلك راجع لآثار الموارد البترولية بصفة عامة، بالإضافة على السلفات النقدية التي تمنحها الخزينة العمومية للبنوك العمومية من اجل إعادة رسملتها والتخفيض الجزئي لديوها.

أصبحت الجزائر تستعمل أداوات للرقابة البنكية والتي تمثلت حسب الأمرية 03- 11 المتعلق بالنقد والقرض، ومن بعده بمجموعة من الإجراءات من التعليمات الصادرة من بنك الجزائر، عددا من الآليات التي تهدف إلى التحكم في التوسع النقدي للبنوك التجارية. ويمكن تصنيف هذه الآليات إلى:

1-3 التحكم في تطور المؤشرات النقدية

وذلك من طريق تحديد معدلات مرشدة لمختلف المؤشرات النقدية، وخاصة منها معدلات التضخم المستهدفة، ومعدلات نمو القروض المصرفية، ومعدلات نمو الكتلة النقدية، وذلك تبعا للتطورات الإقتصادية الكلية. ونجد في هذا الإطار أن أهداف السياسة النقدية لبنك الجزائر لسنة 2005 كانت تحقيق نمو في حجم الكتلة النقدية بمفهومM2بمعدل سنوي قدره 15,8بالمائة مقارنة بسنة 2004، التي كان قد حدد لها بنك الجزائر أهداف سياسته النقدية، ممثلة في تحقيق نمو سنوي في حجم الكتلة النقدية M_2 يتراوح معدله بين 14-15بالمائة، ونمو سنوي في حجم القروض للاقتصاد يتراوح معدله بين 16,5-17,5بالمائة وأما بالنسبة لسنة 2009 فقد حدد مجلس النقد والقرض أهداف التوسع في الكتلة النقدية M_2 بمعدل ما بين 12و13بالمائة، مقابل 27-27,5 بالمائة في عام2007،بينما حدد معدل نمو القروض للاقتصاد سنة 2009بـ 23,22بالمائة، مقابل معدل يتراوح بين15-16 بالمائة لسنة 2008، وفي سنة 2019و2011 كانت المعدل يتراوح ما بين 13-14بالمائة.

3-2التحكم في النشاط الإقراضي للمصارف:

وذلك عن طريق عدد من الآليات التي تتيح لبنك الجزائر التحكم في قدرة البنوك على توليد النقود، ومن أمثلتها سقف إعادة الخصم وسعره، وسقف نسب الفوائد المدينة وسقف هامش الربح المصرفي ومزادات القروض عن طريق المناقصات وشروط إعادة تمويل البنوك التجارية بالإضافة إلى تحديد سقوف إئتمانية متعلقة بالقروض الممنوحة للمؤسسات العمومية غير المهيكلة.

وبالنظر إلى هذه الأدوات، فقد إستخدم بنك الجزائر أغلبها في فترة التسعينيات، حين كان الإقتصاد يعاني من آثار تضخمية كبيرة، ومن انعكاسات سلبية نجمت عن المرحلة الانتقالية باتجاه اقتصاد السوق.[1]

[1] رابس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر(2000- 2011)، مرجع سبق ذكره، ص ص 197-198.

3-3 التحكم في السيولة:

نتيجة لفائض السيولة الموجود لدى البنوك التجارية سعى البنك المركزي لإيجاد حلول وتحسين الوضعية الإقتصادية عن طريق إستعمال مجموعة من الأدوات، وبالتالي أصبحت المنظومة المصرفية تعمل خارج نطاق بنك الجزائر، لتبقى السوق المصرفية المشتركة وحدها عملية، ولا يعني ذلك الإنتقال إلى إقتصاد السوق، لأن جميع خصائص إقتصاد الإستدانة موجودة، بإستثناء تمتع البنوك، بكمية معتبرة من الإحتياطات من خلال السوق النقدية وعليه، تصبح الأداة الوحيدة التي يمكن إستعمالها، في مواجهة زيادة نسبة إعادة الخصم كنسبة موجهة، هي الإحتياطات الإجبارية والسوق المفتوحة.

3-3-1الإحتياطي الإلزامي:رغم كل هذا إلا أنه وجد عدم كفاية الإحتياطي الإلزامي حتى بعد رفعه سنة 2004إلى 6,5بالمائة بعدما كان 6,25بالمائة سنة 2000، مما جعل السلطات تسعى للبحث عن أداة أخرى من أجل تفعيل دور السياسية النقدية، وهي أداة جديدة لإسترجاع السيولة، وتميزت بمرونتها الكبيرة مقارنة بأداة الإحتياطي الإلزاميإذ يمكن تعديلها ً يوما بعد يوم، كما أن المشاركة في عمليات إسترجاع السيولة ليست إجبارية، ما يتيح الفرصة لكل بنك إمكانية تسيير سيولته، إذ ساهمت هذه الأداة في إمتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية منذ بداية إستعمالها سنة 2002، إذ اصبحت هده الاداة مفضلة لدى بنك الجزائر، خاصة واها تستعمل للتنظيم النهائي للسيولة المصرفية.

السياسة النقدية بثلاث أدوات أساسية، تتمثل في السوق المفتوحة، الإحتياطي الإلزامي، نسبة الخصم، ويضاف لها أداة تعرف بالتنظيم النهائي، ويتم اللجوء إلى هذه الأداة بعد إستخدام الأدوات الأخرى وعدم نجاعتها ومعالجتها لمشكل السيولة، فيتم القيام بإستردادات للسيولة لمرافقة تطور النشاط الإقتصادي.[1]

5-3-2سعر إعادة الخصم:هو ذلك المعدل الدي يطبقه البنك المركزي على السندات قصيرة الاجل التي تاتي بها البنوك التجارية إليه لإعادة خصمها عندما تحتاج إلى سيولة، كما أنه يعتبر أداة تأثير على حجم السيولة في

[1] رابس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر(2000-2012)، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان 61-62،شتاء- ربيع 2013، جامعة تبسة، الجزائر، 2013، ص 198-199.

الإقتصاد، في إطار فائض السيولة المصرفية والذي أصبح هيكليا لم تعد البنوك تلجأ إلى إعادة التمويل مما جعل أداة سعر الخصم غير نشطة وفعالة في إمتصاص هذا الفائض.[1]

إن التسيير الإداري للإقتصاد الجزائري أدى إلى إبعاد البنوك عن وظائفها التقليدية، وهي تمويل الإقتصاد وجمع الإدخار في إطار سياسة إقتصادية سليمة تكون أهم وسائلها معدلات الفائدة من حيث أا تكلفة حقيقية لرأس المال، وبالتالي فهي تلعب دورا هاما في إيجاد التوازن بين العرض والطلب لرؤوس الأموال.

فيما يخص معدل الفائدة الموجه هو السعر المرجعي الذي يحدده البنك المركزي للبنوك التجارية في قبولها للودائع ومنها للقروض، وفي إطار عملية الإصلاحات الاقتصادية لجأت السلطات النقدية لعملية التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة على ودائع البنوك في ماي 1986 ، هدف إعطاء الإدخار صفة المحرك والموجه نحو تمويل الاستثمارات، و تطبيق سعر فائدة حقيقي موجب من شأنه أن يعطي عوائد حقيقية موجبة.

ومتوسط معدلات الفائدة الإسمية إرتفعت بوتيرة عالية إنتقلت من 8بالمائة سنة 1990إلى 18,5 بالمائةكحد أقصى سنة 1994، نتيجة لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، ثم إنخفض ليصل إلى حوالي 19بالمائة سنة 1998وهي سنة كهاية فترة البرنامج تم إستمر الإنخفاض ليستقر عند 8,5 بالمائة سنتي 2000، 2001.

و بالتالي فان إجراء تخفيض نسب الفائدة و معدل إعادة الخصم إنما يندرج ضمن المساعي الرامية إلى دعم الإقتصاد الوطني والمؤسسات بتخفيض الأعباء عليها و بالتالي دعم الإستثمار ، وكان هذا القرار نتيجة لتخفيض في نمو معدل إعادة الخصم إلى مستوى 6بالمائة، مما سيؤدي إلى تنشيط العمليات البنكية و تحديد الأرصدة البنكية و دعم القروض الإستثمارية بالإضافة إلى تحقيق الجزائر أداء تضخمي ملائم إبتداء من عام 1999إلى عام 2005.[2]

كان البنك المركزي يعمل من أجل ضمان فعال للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية واصل بنك الجزائر تطويره للبرنامج النقدي و تسييره للسيولة الإجمالية، ومن أجل تفادي عجز الأدوات الغير المباشرة المتمثلة أساسا

[1] الطاهر لطرش، الإقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سبق ذكره، ص ص152 -153.

[2] بابا عبد القادر، محاضرات في السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، كلية العلوم التجارية والحقوق، جامعة مستغانم، ص 6-7، على الموقع الإلكتروني http://WWW.neevia.com created by neeviapersonalconverter trial version:

في سعر الخصم **وسياسة الإحتياطي الإجباري**، بالإضافة إلى الأدوات السابقة لجآت الجزائر إلى ألية إسترجاع السيولة بالمناقصة من قبل بنك الجزائر من أجل سحب فائض السيولة الموجود لدى البنوك حيث أن: .

3-3-3 أداة استرجاع السيولة :في سياق النمو المتزايد لفائض السيولة دفع بنك الجزائر إلى **إستحداث أداة جديدة من أدوات** السياسة النقدية غير المباشرة تتمثل في تقنية إسترجاع السيولة التي شرع في إستعمالها في شهر أفريل2002، **تعتمد آلية** استرجاع السيولة على البياض على **إستدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشكلة للجهاز** المصرفي، أن تضع اختياريا **لديه** حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24ساعة أو لأجل، في مقابل **إستحقاقها** لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الإ**ستحقاق** n/360وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر.

يمكن القول أن أداة استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض التي تم **إستخدامها منذ** 2002**تعد وسيلة أكثر مرونة من الإحتياطيات الإجبارية، حيث يمكن تعديلها يوم بعد يوم، علاوة على ذلك ليست المشاركة** في عمليات إسترجاع السيولة إجبارية **مما** يتيح الفرصة لكل بنك تسيير سيولته، إذ تم تطبيق هذه الأداة في سنة من خلال إسترجاع السيولة ل 7 **أيام ليتم تدعيمها منذ سنة** 2005 بأسلوب إسترجاع السيولة ل 3**أشهر، وسنة** 2013بإسترجاع السيولة ل 6أشهر، وبموجب هذه الأداة، يعلن البنك الجزائر من رغبته في إمتصاص السيولة من **السوق النقدية عن طريق المناقصة وبعرض المبلغ المراد سحبه بمعدل فائدة يعينه بنك الجزائر.**

3-3-4 التسهيلة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة :

والتي تم إدخالها منذ جوان 2015، حيث تلجأ البنوك وفق هذا الأسلوب إلى تشكيل ودائع على **مستوى البنك المركزي الجزائري لمدة** 24**ساعة أو** 7 **أيام أو** 3أشهر مقابل عائد يحدده بنك الجزائر.[1]

تمكنت إدارة السياسة النقدية باستخدام مختلف الأدوات السابقة إلى امتصاص مبالغ **هامة من فائض السيولة** المصرفية خلال الفترة 2000-2014.[2]

[1] بقبق ليلى أسمهان، بورقعة سنوسي، **دور قناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في إقتصادياتالإستدانة – حالة الجزائر- (دراسة قياسية1990-2014)**، مجلة الإقتصاد والمالية ، جامعة معسكر، ص15.

[2] حسين بن العارية، عبد السلام بلبالي، **تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية- حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014**، ديسمبر 2017، جامعة أحمد دراية، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، ص 204.

رغم مختلف أدوات السياسة النقدية التي إستعملها بنك الجزائر جاهدا إلى إمتصاص فائض السيولة الهيكلي في الإقتصاد الجزائري يبقى نوع من قصور في هاته الأدوات وإدارة السياسة النقدية، بحيث تعد سنة 2014السنة الرابعة عشر للتسيير ومواجهة فائض السيولة، ومن خلال كافة الجهود التي بذلها بنك الجزائر ساعيا لإمتصاص فائض السيولة، كما أوضح محافظ بنك الجزائر من خلال عرضه لتقرير حول الوضعية الإقتصادية للأشهر التسعة من سنة 2015مؤكدا أن بنك الجزائر شرع في تقليل إسترجاع السيولة تدريجيا ومن المنتظر عودة البنوك والمؤسسات المالية إلى إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر، لاسيما عن طريقإعادة الخصم وهذا بعد صدور نظام رقم 01/15المؤرخ في 19فبراير 2015المتعلق بعمليات خصم السندات العمومية، وإعادة خصم السندات الخاصة، التسبيقات والقروض للبنوك والمؤسسات المالية، يرجع إصدار هذا النظام الأخير كإجراء احترازي

تحسبا إلى نقص السيولة لدى البنوك والمؤسسات المالية وهذا بعد دراسات وتقديرات تنبؤية من البنك المركزي، في الأخير يمكن القول أن تدخلات البنك المركزي لإمتصاص الفائض من السيولة كانت ناجحة إلى حد ما، بحيث شهدت سنة 2015 منعرجا فيما يخص تطور بعض المجاميع للقطاع النقدي، لاول مرة منذ بداية سنة2000 تقلص فائض السيولة المصرفية، ولم تعد الخزينة دائنا صافيا تجاه النظام المصرفي ولم يصبح المجمع "صافي الموجودات الخارجية" منذ 2014المصدر الأساسي للتوسع النقدي، كما أن إدارة السياسة النقدية ستتجه نحو ضخ السيولة كل هذا جاء تحت تأثير التقلص القوي لودائع المحروقات، وللمرة الأولى منذ بداية سنوات 2000تقلص المتوسط السنوي للفائض السيولة المصرفية في2015، منتقلا من 2826.3مليار دج في2014إلى 2135مليار دينار جزائري.

كما قامت السلطات الجزائرية في نهاية 2017 بإطلاق هندسة مالية جديدة تقوم على طباعة أوراق نقدية دون قيمة مقابلة أطلقت عليها تسمية "التمويل الغير التقليدي"، وجزم الوزير الأول أحمد أويحي أن تلك الأموال المطبوعة ستوجه لسد العجز بعد أن واجه إنتقادات مخافة أن تصل تلك الأموال إلى الأسواق ما قد يتسبب في موجة تضخمية غير مسبوقة ولا يعلم على وجه التحديد المقدار الذي ساهمت فيه تلك الأموال في سد عجز ميزان المدفوعات في حين يبقى إحتياطي النقد الأجنبي الوسيلة شبه الوحيدة لسد العجز الذي في ظل عزوف الحكومة عن خيارات الإستدانة الخارجية وضمور صندوق الإيرادات. بالإضافة إلى هذا نتيجة للعجز الذي أصبح يعاني منه الميزان المدفوعات قامت الحكومة الجزائرية عن طريق وزارة التجارة الخارجية بكبح الواردات سنة

2017 وذلك عن طريق فرض وسيلة إدارية تمثلت في "رخص الإستيراد" والتي قد إقتصدت 6 مليار دولار لصالح الخزينة العمومية، وهو رقم تسعى الحكومة لتحسينه سنة 2018 من خلال النظام الجديد الذي إعتمدته والذي يشكل قوائم مالية تمنع إستيراد أزيد من 800مادة.[1]

المطلب الخامس: السياسة النقدية و تعارض الهدفين في الجزائر

من خلال المربع السحري لكالدور ذكر مجموعة من الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية والمتمثلة في كل من البطالة، التضخم، النمو الإقتصادي وميزان المدفوعات، حيث رأى كالدور أن هناك تعارض بين الأهداف

أولا تعارض الهدفين بين كل من البطالة والتضخم من جهة، النمو وميزان المدفوعات من جهة ثانية.

1-تعارض الهدفين بين البطالة والتضخم خلال الفترة 2007-2017.

ولتبيان ذلك كان لابد من جمع كل من البطالة والتضخم في منحنى واحد من أجل تحديد مدى التعارض الموجود بينهما.

الشكل رقم (03-21): تطور كل من التضخم والبطالة من2007إلى 2017.

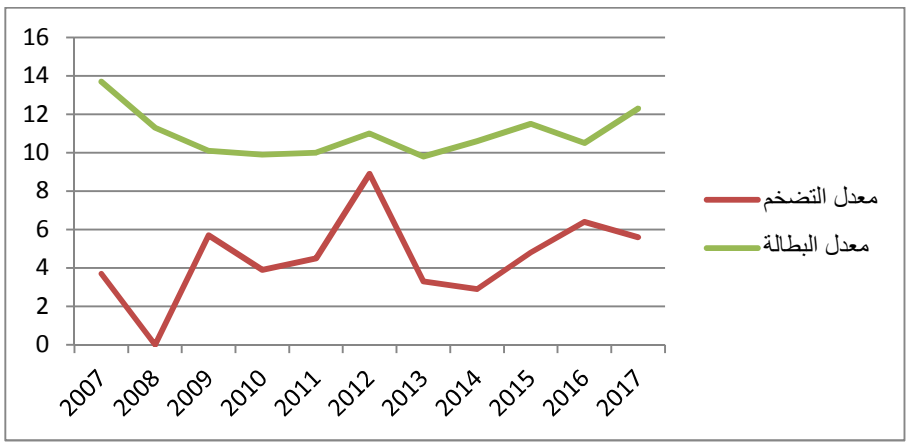

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحقين(03-02) و(03-03).

[1] ميزان المدفوعات: الأموال الخارجة أكثر من الداخلة....ماهي الأسباب، على الموقع الإلكتروني www.elbilad.net/article/detail ?id=81295يوم الأربعاء09 مايو 2018، على الساعة 18:25.

كلما كان معدل التضخم منخفض إرتفعت البطالة، إذ أنه في سنة 2007 **كان معدل التضخم** 3,7**بلغ بعدما كان منخفضا** قبل 2007 **أما معدل البطالة بلغ** 13,7**بالمائة** والتي إنخفضت عما كانت عليه قبل، **وذلك بسبب نمو** السيولة المصرفية من جهة وإنخفاض البطالة لأن الإقتصاد الجزائري بدأ **يعيش حالة إنتعاش مما يؤدي** بالضرورة إلى زيادة المشاريع الإستثمارية وخلق مناصب الشغل وبالتالي نقص البطالة، **ليواصل التضخم الإرتفاع** بعد ذلك إذ وصل إلى قيمة 4,9**بالمائة سنة** 2008، والتي يقابلها في **نفس الوقت زيادة** إنخفاض معدلات البطالة **لإستمرار الوضعية المريحة** للإقتصاد لإرتفاع أسعار البترول، وإستمرت هذه الوضعية إلى غاية 2011 **ليعاود** التضخم بداية الإنخفاض وعيش مرحلة من التذبذبات وبداية التناقص التدريجي ليبلغ سنة 2017 **قيمة** 5,6**بالمائة، يقابلها** في نفس الوقت تذبذبات في معدلات البطالة وبداية التزايد والإرتفاع لتبلغ سنة 2017 **قيمة** 12,3 **بالمائة** وذلك راجع لإنخفاض سعر صرف الدينار من جهة ومن جهة ثانية إستقرار الكتلة النقدية ومن خلال هذا يتضح العلاقة العكسية بينهما إذ كلما إرتفع التضخم إنخفضت البطالة والعكس صحيح.

2)-تعارض الهدفين بين ميزان المدفوعات والنمو الإقتصادي خلال 2007إلى 2017:

لتبيان ذلك قمنا بإعداد رسم منحنى يجمع بين كل من النمو الإقتصادي وميزان المدفوعات من أجل تأكيد **العلاقة المتعارضة** بينهما:

الشكل رقم (03-22): تطور ميزان المدفوعات والنمو الإقتصادي في الجزائر **خلال** 2007إلى 2017.

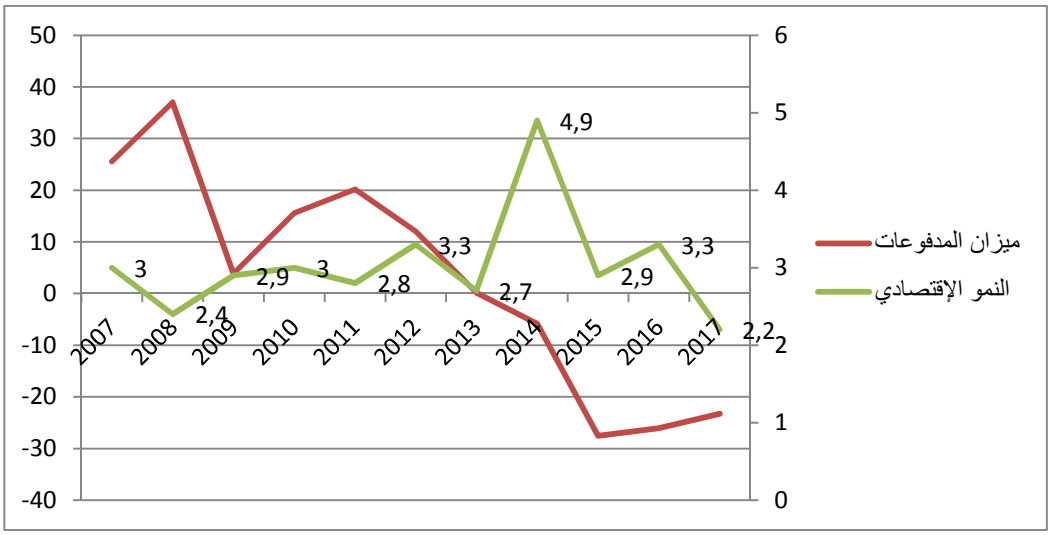

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحقين(03-04) و(03-07).

رغم أن الجزائر حققت فائض في ميزان المدفوعات بمقدار 25,55 سنة 2007 إلا انها لم تحقق نمو كبير مثل الفائض المحقق بل كانت بنسبة 3بالمائة فقط وهذا التحسن كان بسبب إرتفاع سعر البترول، أما في حالة تحقيقها للعجز في ميزان المدفوعات إرتفع معدل االنمو ليبلغ 4,9بالمائة في سنة 2014 وإستمر النمو الإقتصادي في تذبذب لكن بمؤشر إيجابي عكس ميزان المدفوعات الذي ظل في حالة العجز حتى 2017 نتيجة لإنخفاض سعر البترول من جهة وإنخفاض قيمة الدولار من جهة ثانية، رغم التغيرات والتذبذبات الكبيرة التي عرفها ميزان المدفوعات طول الفترة الممتدة من 2007إلى غاية 2017، إلا أن معدل النمو الإقتصادي كان تقريبا مستقرا طول هذه الفترة رغم العجز الكبير الذي عرفه ميزان المدفوعات إذ بلغ -23,3مليار دولار إلا أن النمو الإقتصادي كان موجب ليبلغ 3,3بالمائة،مما يدل على وجود التعارض بين الهدفين حسب ما أكده كالدور في مربعه السحري.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا تبين أن السياسة النقدية في الجزائر مرت بعدة مراحل من الإقتصاد التخطيطي إلى إقتصاد السوق، إذ كانت هناك عدة تغيرات حصلت ويمكن تلخيص **أهم** هذه النقاط فيما يلي:

1. يعتبر قانون 90-10 نقطة التحول التي عرفها الإقتصاد الجزائري والتي تم خلالها وضع عدة أسس وقوانين لتغيير مسار السياسة النقدية، وفي نفس الوقت تقوية وتدعيم مكانة الجهاز المصرفي الذي يعتبر رأس الهرم المصرفي.
2. عاشت الجزائر العديد من الأوضاع الإقتصادية والتذبذبات وكلها مرتبط بتغيرات أسعار النفط بالدرجة الأولى.
3. ربط الإقتصاد الجزائري بسعر البترول بالدرجة الأولى جعله إقتصاد ريعي وهذا يضع الإقتصاد دائما في حالة التأهب والخطر لذا لابد من وجود بدائل أخرى وتشجيع الجانب الفلاحي.
4. عانى الجهاز المصرفي من فائض السيولة طول الفترة الممتدة **من** 2000-2014 مما إضطر الجزائر إلى إستخدام مجموعة **من الأدوات من أجل إمتصاص الفائض** في السيولة منها **الإحتياطي الإجباري،أداة** إسترجاع السيولة، **التسهيلة المغلة للفائدة،...، إذ مكنت بنك الجزائر من إستهداف فائض السيولة بإعتبارها أدوات نشطة وفعالة.**
5. عرف التضخم والبطالة تذبذبات مختلفة خاصة بعد 2007 **حيث** إرتفعت نسبة التضخم في السنوات الأخيرة، أما بعد تسجيل تحسن ملموس في البطالة عاودت الإرتفاع مجددا في 2017.
6. عرف ميزان المدفوعات في الثلاث السنوات الأخيرة عجز كان أقصاه في 2015 **وذلك بسبب** إنخفاض أسعار البترول.
7. عرف معدل النمو تدبدبات مختلفة إلا اها لم تكن سلبية وهذه وضعية **جيدة رغم ضآلتها لذا على الحكومة الجزائرية السعي أكثر لرفع نسبة النمو الإقتصادي.**

خاتمة

تميز أداء السياسة النقدية في الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض10-90بسيطر ة الخزينة العمومية على السلطة النقدية، وهو الأمر الذي سجلت على إثره عدة إختلالات نقدية أثرت على الجانب الحقيقي للإقتصاد، وهذا معناه أنه قبل سنة 1990 لم تكن هناك سياسة نقدية حقيقية مطبقة في الجزائر، غير أن قد أعيد توجيهها ابتداءا من سنة 1990، وذلك بصدور قانون النقد والقرض الذي أوضح معالم السياسة النقدية بشكل أفضل، فأصبح لها أدوات وأهداف لا تختلف عن تلك المطبقة في الدول الأخرى، وقد نجحت السياسة النقدية في تحقيق أهدافها نوعا ما و ذلك بالتنسيق مع هيئات النقد الدولية.

فمع بداية سنوات 2000 وتحسن المؤشرات المالية للدولة وإرساء دعائم تعزيز الإستقرار المالي الكلي الذي ميز تطور الاقتصاد الكلي، اعتمدت السياسة النقدية في تحقيق أهدافهاعلى الأدوات غير المباشرة، وأمام فائض السيولة الذي أصبح هيكليا قام بنك الجزائر بإدارة السياسة النقدية أساسا بواسطة هذه الأدوات مع استحداث أداتين جديدتين هما أداة إسترجاع السيولة وتسهيلات الودائع المغلة للفائدة، وهو ما سمح بامتصاص فائض السيو لة بشكل فعلي والتحكم في التضخم مدعما بذلك الاستقرار النقدي بشكل أكبر، غير أن الاستراتيجية التي اعتمدها بنك الجزائر لم تصل لمستوىالفعالية المنتظرة نظرا لعدة أسباب داخلية وخارجيةكانت كحاجز أمام قدرة السياسة النقدية على تحقيق أهدافها.

إختبار الفرضيات:

1. قد لجأت معظم الدول النامية التي تعاني من ظاهرة التضخم إلى مؤسسات النقد الدولية لإجراء إصلاحات إقتصادية هيكلية للحد من إرتفاع الأسعار، حيث شملت السياسة النقدية حيزا معتبرا في بر امج الإصلاح لإحتواء هذه الظاهرة، وبالتالي الفرضية صحيحة.
2. الفرضية ثانية صحيحة لأن الإقتصاد الجزائري كان وما زال رهينة تغيرات أسعار النفط لأنه يمثل 98بالمائة من صادراها، بالإضافة إلى الإضطرابات التي تحدث في عملة بيعه الدولار ومدى تأثيرهما على الإقتصاد الوطني.
3. أما الفرضية الثالثة أن السياسة النقدية في الجزائر لم تستطع تحقيق أهداف المربع السحري لكالدور لوجود التعارض بين أهدافه، وهذال ما تم إثبات وجود تعارض بين هدفي البطالة والتضخم من جهة وبين ميزان المدفوعات والنمو الإقتصادي من جهة ثانية حسب ما أثبتته الدراسة.

النتائج:

- تعتبر السياسة النقدية من اهم السياسات الإقتصادية، فهي تهدف إلى ضمان توازن النشاط الإقتصادي على المدى القصير والمتوسط، فهي تسعى إلى تحقيق المربع السحري لكالدور والمتمثلة في التضخم، البطالة، النمو الإقتصادي، توازن ميزان المدفوعات، إلا أن أهم هدف هو التحكم في التضخم عن طريق الأدوات المباشرة والغير المباشرة للسياسة النقدية، خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة فائض السيولة التي عانى منها الإقتصاد الجزائري منذ بداية 2000، والقيام بمجموعة من الإصلاحات رغم ذلك لاتزال السياسة النقدية لم تصل للفعالية المنوطة بها والمرغوبة والمحققة في الدول المتقدمة.
- حتى تستطيع السياسة النقدية بلوغ وتحقيق الأهداف المرجوة، لابد من توفير ظروف مناسبة وضوابط أساسية لتصبح أكثر نجاعة وفعالية.
- يرتبط تطور السياسة النقدية إرتباطا وثيقا بالتحول الذي عرفه الإقتصاد الجزائري والتوجه من نظام مخطط، مركزي موجه إلى نظام يعتمد على ميكانيزماتإقتصاد السوق، ففي الإقتصاد المخطط لم تكن السلطة النقدية تتمتع بصلاحياها لاها كانت خاضعة لسلطة الحكومة، والتى كانت تفرض رقابتها على المتغيرات النقدية المختلفة والعمل على توجيهها وفق ما يتطلب حاجات الإقتصاد من السيولة، دون وضع إعتبار لقوى العرض والطلب.
- من خلال المرحلة الإنتقالية للسياسة النقدية وكنتيجة للضغوطات المفروضة من قبل مؤسسات النقد الدولية، أصبحت السياسة النقدية تلعب دورا مهما في معالجة الضغوط التضخمية وتحقيق الإستقرار النقدي.

التوصيات والإقتراحات:

نقدم جملة من التوصيات تتمثل في:

- حتى تستطيع الجزائر اللحاق بمصاف الدول المتقدمة لابد من تنويع صادراها، لان الإعتماد على المورد الواحد البترول جعل إقتصادها يقع أزمات منتتالية.
- ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في ظل إقتصاد السوق من أجل تحقيق الأهداف المنوطة، فيجب أن يكون هذا الإنسجام بين السياستين محققا للإستقرار النقدي والمالي وتحقيق

مستويات دخل عالية وتحقق توازن في ميزان المدفوعات، وترسيخ وتقوية الجهاز المصرفي ومنع الخطر المالي بواسطة تزويد الإقتصاد الوطني بدرجة مناسبة من السيولة.

- على الحكومة أن تتخذ كل الإجراءات اللازمة من أجل ضمان استقلالية البنك المركزي وعدم خضوعه لضغوط أية جهة مهما كانت مكانتها في الدولة.
- الإستكمال والإسراع في إصلاح المنظومة المصرفية بإعتبارها من أهم ركائز السياسة النقدية والتركيز على الأدوات الغير المباشرة.
- تفعيل السياسة النقدية من خلال وضعها على أسس موضوعية وإقتصادية من طرف متخصصين وخبراء إقتصاديين وماليين دون إدخال الحسابات السياسية، وذلك للتحكم في التضخم من جهة، وتوفير المثالية النقدية اللازمة لتنشيط الإقتصاد من جهة أخرى.

أفاق الدراسة:

من خلال بحثنا في الموضوع إر تأينا أن نقترح مجموعة من العناوين أثارت إنتباهنا ولم يتم التطرق لها في الدراسات التي صادفناها من قبل نذكر منها:

1. سياسة التنبؤ بالتضخم ونجاعتها في علاجه.
2. تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في ظل التحولات الإقتصادية الحديثة.
3. الإقتصادالريعي وإنعكاس ذلك على المتغيرات الإقتصادية الكلية.

قائمة المراجع

1-قائمة الكتب

- **الكتب بالعربية:**

1. أحمد أبو الفتوح ناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998.
2. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
3. أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرةعلى القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية دراسة تحليلية تطبيقية لحالات مختارة من البدان العربية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.
4. أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي و الدولي ،مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2009.
5. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، "السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو"، مؤسسة شباب، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.
6. اسماعيل أحمد الشناوي، السيد محمد أحمد السريتي، الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2008.
7. إسماعيل محمد هاشم، السياسات النقدية للمتغيرات الإقتصادية في النظم المصرفية، المكتب العربي الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
8. إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الإقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
9. إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
10. إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الإقتصادية الحديثة التحليل الإقتصادي الجزئي والكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
11. برنييه وسيمون، ترجمة عبد الأمير ابراهيم شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،القاهرة، مصر،1989.
12. بريش السعيد، الإقتصاد الكلي- نظريات – نماذج وتمارين محلولة،دار العلوم لنشر والتوزيع،الجزائر،2007.
13. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
14. بلعزوز بن علي،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2006.

15. بن شهرة مدني، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل – التجربة الجزائرية- ، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2008.
16. توماس ماير وأخرون، النقود والبنوك والإقتصاد، ترجمة اليد أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية،2006.
17. جمال عبد الناصر، المعجم الإقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
18. جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، القاهرة، دار الفجر للنشر، 2004.
19. جميل الزيدنين، أساسيات الجهاز المالي ـالمنظور العلمي ـ، الطبعة الأولى،وائل للطباعة والنشر،عمان،1999.
20. جوري كريم، بادسي كمال رضوان، "، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 1996.
21. حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الإقتصادي(مفاهيم وتجارب)، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2014.
22. حسام علي داوود،مصطفى، وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار المسيرة لنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2005 .
23. حمدي رضوان، أسواق المال للإصلاح الإقتصاي، مكتبة التجارة والتعاون، مصر، 1992.
24. حمدي عبد العظيم، "السياسة النقدية والمالية ومقارنة إسلامية"، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1980.
25. خالد محمد الزوادي، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، 2004.
26. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأو لى، دار وائل للنشر والتوزيع، 2002.
27. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004.
28. خبابة عبد الله، أساسيات في إقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
29. رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الاسلامي والغربي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 1999.
30. رمضان محمد مقلد، أسامة محمد الفيل، النظرية الإقتصادية الكلية، دار التعليم الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2012.

31. زكرياء الدوري، وأخرون، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
32. زينب عوض الله،أسامة محمد الفولي، أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
33. سمير حسون، الإقتصاد السياسي في النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، لبنان، 2004.
34. سهام محمد السويدي، إستقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010.
35. سهير محمود معتوق، السياسة النقدية في التحليل الكينزي والنقدي مع إشارة للبلاد المتخلفة، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، يناير، أبريل،1987.
36. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
37. السيد متولي عبد القادر،الإقتصاد الدولي- النظرية والسياسات- ، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010.
38. صالح الخصاونة، مبادئ الإقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.
39. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005.
40. ضياء عبد المجيد، إقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005.
41. ضياء مجيد، الإقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، 2008.
42. طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
43. طارق فاروق الحصري، الإقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
44. طالب محمد عوض، مدخل إلى الإقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية ، الأردن، 2006.
45. طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق التمري، مدخل إلى علم الإقتصاد، دار وائل للنشر، الأردن،2009.
46. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها _ دراسة مقارنة- الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، 2014.
47. عبد الرحمان يسرى أحمد، الإقتصاديات الدولية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001.
48. عبد الرحمن إسماعيل،حربي عريقات، مفاهيم ونظم إقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن.
49. عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، المنشآت المالية ودورها في التنمية الإقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014.

50.عبد الفتاح عبد المجيد، اصول علم الإقتصاد التحليل الإقتصادي الكلي، الطبعة الثانية، النسر الدهبي للطباعة، مصر، 1997.
51.عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
52.عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الرابعة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2014.
53.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
54.عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2005/2004.
55.عبد المطلب عبد الحميد،السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2003.
56.عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية و إستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2013.
57.عبد المطلب عبد المجيد، إقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية،الإسكندرية، 2007.
58.عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
59.علاش أحمد، دروس وتمارين في التحليل الإقتصادي الكلي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
60.علي خالفي، المدخل إلى علم الإقتصاد، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
61.علي عبد الوهاب نجا، محمد عز ت محمد غزلان، عبير شعبان عبده، إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014.
62.فليح حسين خلف، العلاقات الإقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2001.
63.كريم النشاشيبي وأخرون، الجزائر وتحقيق الإستقرار والتحول نحو إقتصاد السوق، دراسة خاصة، صندوق النقد الدولي، 1998.
64.لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
65.مازن عبد السلام أدهم، العلاقات الإقتصادية والنظم النقدية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والنشر، 2007.
66.مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقيقية، لبنان.

67. محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
68. محمد دويدار، أسامة محمد الفولي، مبادئ الإقتصاد النقدي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2003.
69. محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان،2009 .
70. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
71. محمد مروان السمان وأخرون، مبادئ التحليل الإقتصادي (الجزئي والكلي)، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
72. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الإقتصادي – النظرية والمفهوم- ، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001.
73. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
74. مدحت القريشي، إقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
75. مشورب إبراهيم، إشكالية التنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، لبنان،الطبعة الأولى، 2006.
76. مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والإئتمان، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 1999.
77. مصطفى عراقي، البطالة نظرة واقعية... وحلول عملية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 2009.
78. معروف هوشيار، تحليل الإقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
79. ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد – من خلال حالة الجزائر-،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
80. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف و(النظرية النقدية)، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
81. هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الإقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة دمشق- سوريا، 2010.
82. هيل عجمي الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، جميل الجنابي، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
83. وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والإستقرار الإقتصادي- النظرية والتطبيق-، الطبعة الأولى، الدار الجامعية –الإسكندرية، مصر،2010 .
84. يوسف كمال، السياسة النقدية المصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة، مصر، 1996.

- **الكتب بالفرنسية:**

1. Frédéric Mishkin, monnaie, banque et marchés financières, 7ème edition, Pearson, France, 2004.
2. Janine Bremoud et Alain Geledan ;Dictionnaire Economique et SOCIAL ;Hatier ; Paris .
3. Jean eacroi , la politique econemique, Ressources pour les enseignants et les formateurs en français des affair.2002
4. Philipe JAFFR , monnaie et politique monétaire, 4éme édition, Economica, 1996.
5. Bellal, **la rigulations monitaire on Algirie (1990-2007)**, revue de chercheur n° 08, Algirie, 2010.

2- قائمة المذكرات:

1. إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،2001.
2. بقبق ليلى اسمهان، بورقعة سنوسي، دور قناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في إقتصاديات الإستدانة – حالة الجزائر- (دراسة قياسية 1990-2014)، مجلة الإقتصاد والمالية ، جامعة معسكر.
3. بقبق ليلى اسمهان، الية تاتير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاها الداخلية –دراسة قياسية-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.
4. بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي ،أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة2003.
5. بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي- دراسة نظرية-، رسالة ماجستير، العلوم الإقتصادية والتسيير، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، الجزائر، دفعة 2008-2009.
6. بوشة محمد، محاولة لتقييم نتائج السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الإقتصادية-حالة الجزائر-الفترة 1990- 1998، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الإقتصادية، تخصص قياس إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2012/2011.
7. حسين بن العارية، عبد السلام بلبالي، تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية- حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014، ديسمبر 2017، جامعة أحمد دراية، مجلة إقتصاديات المال والأعمال.

8. دحمان بن عبد الفتاح، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي، دراسة حالة الإقتصاد الجزائري، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
9. دحمان بن عبد الفتاح، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف FMI دراسة حالة الجزائر،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،1997.
10. رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر(2000-2012)، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان 61-62،شتاء- ربيع 2013، جامعة تبسة، الجزائر، 2013.
11. شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر2001-2004، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2005.
12. صلاح الدين كروش، البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور- محاولة تطبيقية على الإقتصاد الجزائري .، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015- 2016.
13. عباس كاظم حاسم الدعمي، أثر السياسة النقدية والمالية في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في الإقتصاد، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2008.
14. عبد الحميد مرغيت،"تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة"، جامعة جيجل، الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية.
15. عبد الله بلوناس، الإقتصاد الجزائري:الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة، مذكرة ماجستير(غير منشورة)،جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2005.
16. عمروش شريف، السياسة النقدية وإختلال ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2005 .
17. فرج إبراهيم محمود محمد، تأثير السياسة النقدية على المتغيرات الإقتصادية الكلية في إطار برامج الإصلاح (تجربة الإقتصاد المصري)، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر، 2004.
18. كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخول في الجزائر مقارنة بالدول العربية- دراسة تحليلية قياسية-، أطروحة دكتوراة، تخصص إقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.

19. كلثوم صافي، أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على إتجاهات الواردات-تطبيق على حالة الجزائر (1990-2010)-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية المدرسة الدكتورالية للإقتصاد وإدارة أعمال، تخصص إقتصاد دولي،2014-2015.

20. محمود مناع عبد الرحمان، الأُراء الإقتصادية الكلية للسياسة النقدية في ظل إتباع برامج التكييف وعلاقتها بالركود الإقتصادي مع إشارة خاصة للإقتصاد المصري، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، مصر، 2004.

21. ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الإقتصادية للفترة بين: (1990-2015)، أطروحة الدكتوراه، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2016-2017.

22. وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة إستهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد قياسي بنكي ومالي،كلية العلوم الإقتصادية و التسيير والعلوم التجارية جامعة أبي بكر بلقايد،2015- 2016.

3- مقالات:

1. بابا عبد القادر، محاضرات في السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، كلية العلوم التجارية والحقوق، جامعة مستغانم، على الموقع الإلكتروني : created by neevia personal converter trial version http://WWW.neevia.com

2. فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للإقتصاد الجزائري، مجلة الإقتصاد والمالية، العدد03، السداسي الثاني2016.

3. دريس رشيد، إنعكاس الإنفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، جامعة الجزائر، العدد11، 2014.

4. فوزي شوق، السعدي رجال، قياس وتحليل العلاقة الديناميكية والسببية بين بعض متغيرات الإقتصاد الكلي وعدل البطالة في الجزائر للفترة 1990- 2015، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس،جوان 2017.

5. جوزي جميلة، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث العدد11، 2012.
6. هيل عجمي جميل الجنابي، عرض النقد في عمان والعوامل المؤثرة للفترة 1979- 2003، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد الثاني، جامعة آل البيت، ديسمبر 2007.
7. بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد1، 2004.
8. عبد الغفور مزيان، أحمد سلامي، فعالية السياسة الإقتصادية في الجزائر في ظل العولمة المالية، دراسة تحليلية باستعمال منهج البرمجة المالية للفترة(2000- 2022)، مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية، العدد03، 2017.
9. عبد الله بلوناس، البطالة والتشغيل في الجزائر بين الطرح النظري والواقع العلمي للفترة 1985ـ 2004، ورقة عمل مقدمة للندوة العربية "البطالة، اسبابها معالجتها واثرها على المجتمع"، جامعة سعد دحلب البليدة، من 26إلى 28أفريل2006
10. طيبة عبد العزيز و بلعزوز بن علي، السياسة النقدية و إستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، بحوث إقتصادية عربية، العدد 41، الكويت، 2008.
11. محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد66، 2014.
12. علي كنعان، محاضرات في النقود والصيرفة والسياسة النقدية، أستاذ في كلية الاقتصاد،جامعة دمشق.
13. أحمد شفيق الشاذلي، قنوات إنتقال أثر السياسة النقدية إلى الإقتصاد الحقيقي، دراسات إقتصادية، العدد39، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر2017.
14. أرونسو هيرناندیز-كاتا، **لزيادة النمو الإستثماري في إفريقيا جنوب الصحراء**، ماذا يمكن عمله، مجلة التمويل والتنمية، المجلد رقم 37، العدد رقم04، ديسمبر2000
15. مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر2002.
16. سهير محمود معتوق، إستقلالية البنك المركزي، مجلة البنوك، إتحاد بنوك مصر، العدد السابع والعشرون، جانفي – فيفري، 2001.

17. مبارك بوعرشة، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، عدد 02 سنة 1999.

4-موقع إلكتروني:

1. ميزان المدفوعات: الأموال الخارجة أكثر من الداخلة....ماهي الأسباب، على الموقع الإلكتروني www.elbilad.net/article/detail ?id=81295، يوم الأربعاء09 مايو 2018، على الساعة 18:25.

5-الندوات والمؤتمرات:

1. بلخريصات رشيد، بن سعيد محمد، فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية: التشغيل الكامل، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، يومي 08- 09 مارس 2005.
2. منظمة العمل الدولية، السياسات الإقتصادية: مقاربة عمالية، منشورات مشروع "تعزيز قدرات المنظمات العمالية الإقتصادية والإجتماعية والقانونية"، 2014.

6-التقارير:

1. تقرير بنك الجزائر،التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، طبع في جويلية 2011.
2. تقرير بنك الجزائر،2008.
3. تقرير بنك الجزائر، محمد لكصاسي، محافظ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية في 2010، عرض تقرير السنوي،الجزائر، في 25 أوت 2010.
4. تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر، طبع في جويلية 2011.
5. تقرير بنك الجزائر،تدخل محافظ بنك الجزائر أمام لجنة المالية والميزانية لدى مجلس الشعبي الوطني، وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر،21 أكتوبر 2013.
6. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.

7. تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه لسداسي الأول من سنة 2011.
8. تقرير محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013.
9. تقرير بنك الجزائر،حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات لسنة 2017.
10. تقرير بنك الجزائر،التطورات الإقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر توجيهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الشعبي،.
11. تقرير بنك الجزائر، التطورات الإقتصادية لسنة 2010 عرض التقرير السنوي 2010 من طرف محمد لكصاسي، محافظ بنك الجزائر،ص 01.
12. تقرير بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة2017.
13. Bulletin du FMI du 11 Mars 1996.

الملاحق:

الملحق رقم(03-01): تطور الكتلة النقدية في الجزائر من 1990 إلى غاية 2017

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
M_1	271,04	325,93	370,37	448,58	477,14	519,1	589,1
M_2	343,94	416,23	516,57	629,08	724,84	799,6	915,1
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
M_1	671,6	826,4	905,2	1048,2	1238,5	1416,3	1630,4
M_2	1081,5	1592,5	1789,4	2022,5	1473,5	2901,5	3354,4
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
M_1	2160,5	2422,7	3167,6	4233,9	4964,9	4944,2	5756,4
M_2	3738,0	4146,9	4933,7	5994,6	6955,9	7173,1	5756,4
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
M_1	7141,7	7681,5	8249,8	9580,2	9592,65	9761,48	
M_2	9929,2	11015	11942	13664	13681,76	14026,54	

المصدر: بالإعتماد على تقارير البنك الجزائري.

ملحق رقم(03-02): تطور معدلات التضخم من 1990إلى 2017.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل التضخم	17,8	25,9	31,7	20,5	29,0	29,8	18,7
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل التضخم	5,7	5,0	2,8	0,3	4,2	1,4	2,6
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم	3,6	1,6	2,5	3.9	4,9	5,7	3,9
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	4,5	8,9	3,3	2,9	4.8	6,4	5,6

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات، إحصائيات 2006./ تقرير بنك الجزائر، تقرير 2001.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصائيات من سنة 2007 إلى 2017.

ملحق رقم(03- 03): تطور معدل البطالة من 1990إلى 2017.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل البطالة	21,7	20,3	21,4	33,0	36,6	40,5	39,7
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل البطالة	40,0	34,1	36,4	31,1	33,2	28,9	26,3
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة	17,6	15,3	15,0	13,7	11,3	10,1	9,9
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة	10	11	9,8	10,6	11,5	10,5	12,3

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات، إحصائيات 2006.

Source:https://ar.actualitix.com/country/dza/ar-algeria-unemployment-rate.php

2018/04/19، 12:14

ملحق رقم(03-04): تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر 1990 إلى 2017.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل النمو	-	1,2-	1,6	2,1-	0,9-	3,8	3,8
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل النمو	1,1	5,1	3,2	2,2	2,6	4,7	6,9
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو	5,2	5,1	3,6	3	2,4	2,9	3
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو	2,8	3,3	2,7	4,5	2,9	3.3	2,2

المصدر:إعتمادا على تقارير البنك الجزائري2017،2016.

المصدر: تقرير سنوي لبنك الجزائر، تقرير2006،2005.

ملحق رقم (03- 05): تطور الميزان التجاري الجزائري من 1990 إلى 2017.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
رصيد الميزان التجاري	4,18	5,47	3,21	2,42	0,26-	0,16	4,13
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
رصيد الميزان التجاري	5,96	1,51	3,36	12,30	9,61	6,70	11,14
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
رصيد الميزان التجاري	14,27	26,47	34,06	32,53	39,81	5,88	16,57
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد الميزان التجاري	26,24	21,48	9,94	4,626	18,08-	20,38-	15,69

المصدر: بنك الجزائر.

ملحق رقم (03- 06): تطور حركة رأس المال من 1990إلى 2017.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
رصيد رأس المال	1,40-	1,87-	1,23-	1,03-	2,50-	3,90-	0,496
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
رصيد رأس المال	2,29-	0,83-	2,4-	1,36-	0,87	0,71-	1,31-
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
رصيد رأس المال	1,87-	4,23-	11,22-	0,99-	2,54	3,45	3,18
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد رأس المال	2,37	0,36-	1,01-	3,6	0,24-	0,18	3,4

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقارير البنك الجزائري.

ملحق رقم(03-07): وضعية ميزان المدفوعات وتطور كل من سعر الصرف، سعر البترول في الجزائر من 1990إلى 2007.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
ميزان المدفوعات	0,08	0,52	0,06	0,30	-4,30	-6,20	1,12
سعر البترول	16,33	18,44	18,62	22,26	12,28	18,86	20,29
دج/$	-	21,39	21,84	23,35	35,06	47,66	54,75
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
ميزان المدفوعات	1,16	-1,74	-2,38	7,57	6,19	3,65	7,44
سعر البترول	16,86	15,53	17,44	27,60	23,12	24,36	28,10
دج/$	57,71	58,74	66,57	75,26	77,22	79,68	77,39
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ميزان المدفوعات	9,25	16,95	17,93	25,55	36,99	3,86	15,58
سعر البترول	36,05	50,64	21,08	69,04	99,86	62,26	80,15
دج/$	72,06	73,28	72,58	69,68	64,58	72,52	73,89
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ميزان المدفوعات	20,14	12,06	0,13	-5,88	-27,54	-26,03	-23,3
سعر البترول	112,94	111,05	115,22	100,2	53,1	45	53,97
دج/$	73,01	77,66	79,60	80,59	100,39	109,47	109,66

المصدر:وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي-دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية-** ، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت-لينان، 2010، ص250.

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.